مصادر النقد الأجنبي هبطت بنسبة ٥٠٪

● حقائق خطيرة حول الوضع الاقتصادي المصري تناقش في مباحثات مغلقة بالعاصمة الأمريكية
● القاهرة قدمت «ورقة بيضاء» تتضمن مطالبها وأمريكا رفضت زيادة المعونة لمصر

الرئيس الأمريكي ريجان

أبلغت حكومة واشنطن . الحكومة المصرية . استحالة زيادة المعونات الامريكية لمصر . وان هذه المعونات ستنخفض بمقدار ٣٥ مليون دولار خلال العام الحالي . بسبب الصعوبات التي تواجه الحكومة الامريكية . والتي ستضطرها إلى خفض الإنفاق على المعونات الخارجية لسد العجز في الميزانية الامريكية .

وقالت الحكومة الامريكية . انه مع تقديرها للظروف الصعبة التي يمر بها الاقتصاد المصري في المرحلة الحالية . إلا انها سوف تواجه مواقف اصعب عند المطالبة بزيادة حصة مصر من المعونة الخارجية . أو حتى المطالبة باستثنائها من التخفيضات المقترحة . تطبيقا للقانون الذي أصدرته الحكومة الامريكية لمواجهة العجز العام في الميزانية الامريكية . والذي يصل إلى ٢٠٠ مليار دولار لعام ١٩٨٧ .

وكان وفد مصري اقتصادي . قد زار واشنطن في الفترة من ٢٦ يناير إلى ٧ فبراير الماضي . لإقناع الحكومة الامريكية بزيادة معونتها لمصر . والرد على الاستفسارات الامريكية حول «الورقة البيضاء» الخاصة بمطالب مصر من المعونات الامريكية . وقد تضمنت الورقة بيانات عن الظروف الصعبة التي سيتعرض لها الاقتصاد المصري . وتتمثل في هبوط ايرادات المصادر الرئيسية في النقد الأجنبي بنسبة ٥٠ ٪ عما كان مقدرا لها في ميزانية ١٩٨٧/٨٦ .

وصرح الجانب المصري : ان قيمة صادرات البترول سوف تهبط بنسبة ٣٠ ٪ . وعوائد السياحة بنسبة ٥٥٪ بسبب أحداث السفينة الايطالية . وخطف الطائرة المصرية «قبل أحداث الشغب الأخيرة» مما ادى إلى انخفاض نسبة اشغال الفنادق من ٧٠٪ إلى ٣٠٪ . وان تحويلات المصريين في الخارج قد هبطت خلال ديسمبر ١٩٨٥ ويناير ١٩٨٦ إلى معدل ٥٠ مليون دولار شهريا فقط . من ٢٠٠ مليون دولار كمتوسط شهري . وان عائدات قناة السويس سوف تهبط عما كان متوقعا لها من ٨٨٥ مليون دولار إلى نصف هذه القيمة تقريبا . وقد طرح الجانب الامريكي عددا من التساؤلات حول سياسات الحكومة المصرية . مثل عدم عودة السفير المصري إلى اسرائيل . ولماذا تصر الحكومة المصرية على تعدد أسعار الصرف . مما ادى إلى تدهور قيمة تحويلات العمال المصريين في الخارج ؟

ومن ناحية اخرى حاول الجانب المصري اقناع الجانب الامريكي بالنظر في وسيلة للتخفيف من اعباء اقساط الديون والفوائد المستحقة عليها للولايات المتحدة . وإلى الظروف التي يمر بها الاقتصاد المصري حاليا . تقتضي التعجيل بصرف الدفعة الثانية من الدعم النقدي . وقد تعددت الاجتماعات بين الجانبين المصري والامريكي . ولكنها أسفرت في النهاية عن موقف امريكي موحد وجامد . ويتلخص في استحالة استثناء مصر من القانون الامريكي الذي يقضي بتخفيض المعونات الامريكية

(اقرأ التفاصيل ص ٣)

مرافعات هامة في قضية فوزي معاذ
نقابة الصحفيين تساند أسرة تحرير «الوفد»

قررت محكمة جنايات الجيزة . برئاسة المستشار محمود الشريف . وعضوية المستشارين علي حسين وفهمي شعيب . وامانة سر احمد ريحان واسامة شعبان . النطق بالحكم . يوم ١٤ مايو القادم . في الدعوى التي اقامها فوزي معاذ محافظ الاسكندرية . ضد صحيفة «الوفد» .

كانت المحكمة قد انتهت من سماع مرافعات الاستاذ فتحي رجب والدكتور محمد زكي ابوعامر محامي فوزي معاذ . واستمعت إلى مرافعات هيئة الدفاع عن «الوفد» وهم على التوالي : الاستاذ ابراهيم فرج . والدكتور عبدالمنعم الشرقاوي . والدكتور عبدالحميد حشيش . والاستاذ عبدالعزيز محمد . والدكتور نعمان جمعة . كما استمعت المحكمة إلى مرافعة قصيرة . من مصطفى شردي رئيس تحرير «الوفد» . وقد شهد فؤاد سراج الدين رئيس الوفد . جميع جلسات القضية . منذ بدايتها . واستغرقت اكثر من ٣٠٠ صفحة فولسكاب . كما قدمت هيئة الدفاع عن «الوفد» مئات المستندات . وتحولت القضية . من قضية فساد . إلى قضية راى عام . تتصل بمدى حرية الصحفي في ممارسة النقد . كما قرر مجلس نقابة الصحفيين . في جلسته يوم «الاثنين» الماضي . الانضمام إلى اسرة تحرير صحيفة «الوفد» في الدعوى التي اقامها ضدهم فوزي معاذ .

● مرافعة ابراهيم فرج والدكتور عبدالمنعم الشرقاوي «ص ١٠ وص ١١»

اجتماع زعماء أحزاب المعارضة مساء يوم السبت القادم

اجل اجتماع زعماء احزاب المعارضة . الذي كان مقررا عقده يوم الثلاثاء الماضي . من المنتظر . ان يعقد الاجتماع في الساعة السادسة والنصف . من مساء يوم السبت القادم . بمقر حزب الأمة .

علوي حافظ .. أمام لجنة القيم اليوم

تبدأ لجنة القيم بمجلس الشعب . صباح اليوم «الخميس» التحقيق مع النائب الوفدي علوي حافظ . وكان الدكتور رفعت المحجوب رئيس مجلس الشعب .

(البقية ص ١٣)

الخميس ١٨ رجب ١٤٠٦ هـ - ٢٠ مارس ١٩٨٦ م - ١٧٠٢ ق ● السنة الثانية - العدد ١٠٦ ● AL — WAFD, 20 MARCH, 1986, NO. 106

الوفد

١٤ صفحة — ١٠ قروش

● ورقة عمل لتبسيط إجراءات تصاريح البناء ●

مادام حكومة الحزب الوطني موجودة ... تبقى دي أحسن ورقة !!

ورقة فئة مائة جنيه

الايواء العاجل حل .. غير إنساني لكوارث الانهيار (ص ٧)

وزير الصدفة الذي يشتم ويهدد المعارضة !

بقلم : مصطفى شردي

تلقيت المعلومات الاولى من احد المصادر . ولفرط غرابتها لم اصدقها . وبعد قليل رن جرس التليفون في مكتبي . عدة مرات . لاسمع نفس الكلام . وذات التفاصيل . ونص العبارات البذيئة التي قيلت ضد المعارضة المصرية . ومرة اخرى لم اصدق . ربما لانني احسست بالذهول . فقد سمعت عن طول لسان بعض المسئولين . وسمعت عن انفلات معايير اداب الحديث . في ساعات الغضب . عند مسئولين اخرين . اما ان يجلس وزير مسئول . وسط حشد من اعضاء حزبه . ويتطاول على الشرفاء بهذه الصورة . ويطلق لسانه بكل هذا القدر من السباب الوقح الذي يعاقب عليه القانون . فهذا امر يصعب تصديقه .

وكان من الطبيعي ان اكلف بعض الزملاء من محرري «الوفد» . بالبحث عن الحقيقة . والتحري الدقيق . عن الذي قاله اللواء زكي بدر وزير الداخلية الجديد . بالضبط . وسط حشد من قيادات الحزب الوطني . وفي مكان عام . ضد المعارضة المصرية ورجالها . وزعمائها . ومن بين هؤلاء رجال . يعرف زكي بدر جيدا . هو وغيره . ان تراب احذيتهم اشرف وانقى واطهر . من ذمم ونفوس وضمائر . بعض الذين يتقلدون المناصب في هذا الزمان الاغبر .

وعاد المحررون بنتائج تحرياتهم . وفي نفس الوقت كان المزيد من مصادر «الوفد» . قد اكدت ان الوزير . الجديد . قال ما قال . وتطاول بعنف . وشتم ببذاءة . وهدد بالكثير . وبدات اجرى بعض الاتصالات بجهات مسئولة . اعرب لها عن دهشتي لتهور وزير . ينبغي ان تكون ابرز صفاته . هي عدم التهور . وهي قدرته على ضبط النفس . ومن خلال تلك الاتصالات . سمعت من يطالبني انا . المجني عليه . بممارسة ضبط النفس . ومن منطلق انه إذا كان الوزير على هذه الدرجة من التهور . فلنكن نحن . رجال المعارضة . المنضبطين العقلاء ..!

●●●

وكان قادة الاحزاب قد سمعوا بما جرى . ولست ادرى بالضبط ماذا كان رد الفعل لديهم . اما في الوفد . فان رد الفعل كان مزيجا من الدهشة والغضب والازدراء . وكانت وجهة نظري ان الخبر مؤكد تماما . وان الذي يشتمنا ينبغي ان نرد شتائمه صفعات . ولكن قيادة الوفد رات ان ناخذ بمبدا ضبط النفس . وان نكون نحن العقلاء المنضبطين . وان ننشر في عدد «الوفد» الذي صدر يوم الخميس الماضي المعلومات الخطيرة التي نسبت إلى الرجل . فلعله مظلوم . وان نترك امامه الفرصة لعدة ايام محددة . يمكنه خلالها ان يكذب . او يصحح . او يعتذر . ولان «الوفد» تصدر في الحقيقة ظهر الاربعاء . وتكون في قلب وزارة الداخلية بعد دقائق من بداية طبعها . فقد توقعت ان يقرا الوزير ما نشرناه عنه في صدر الصفحة الاولى من اتهام خطير . وان يبادر بالاتصال بنا لنفي الخبر حتى نلغيه من بقية الكميات المطبوعة . او على الاقل . توقعت ان تصدر صحف الحكومة صباح الخميس الماضي . وفي صدرها إيضاح . او تفسير . او انكار . ولكن الوزير لزم الصمت . ولم يتكلم يوم الخميس . ولم ينشر بيانا يوم الجمعة . ولم يفسر شيئا يوم السبت . وحتى عندما تحولت المسالة إلى ضجيج وهدير في الاوساط الحزبية . فقد لزم الوزير الصمت ايام الاحد . والاثنين . والثلاثاء . على الرغم من اشتهاره بحب الثرثرة في الصحف واجهزة الاعلام .

وكان معنى ذلك الصمت . على مدى خمسة ايام . ان وزير الداخلية تورط فيما قال فعلا . ولايريد ان يتراجع . حفاظا على القليل من الحياء وماء الوجه . خاصة انه قال ما قال وسط جمع من الناس . وسوف يحتقرونه إذا بادر إلى الانكار . كما ان

(البقية ص ١٢)

إجتماع وزاري سري برئاسة «والي» في مباحث أمن الدولة
اشتراط موافقة كبار المسئولين قبل الاعلان عن قضايا الفساد !



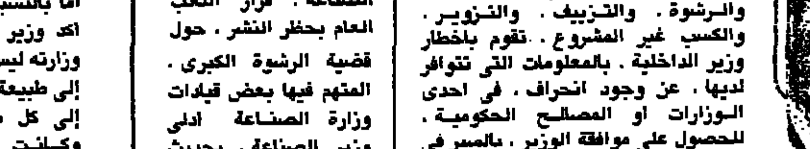
د . يوسف والي — د . علي لطفي

علمت «الوفد» انه تم عقد اجتماع وزاري سري داخل مبنى جهاز مباحث امن الدولة . برئاسة الدكتور يوسف والي نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة وامين عام الحزب الوطني . وحضر الاجتماع سعد محمد احمد وزير القوى العاملة ورئيس اتحاد عمال مصر . والمهندس محمد عبدالوهاب وزير الصناعة . وزكي بدر وزير الداخلية . وعلمت «الوفد» انه دارت خلال الاجتماع . مناقشات واسعة . حول قضايا الفساد التي اثيرت قبل استقالة احمد رشدي وزير الداخلية السابق . ومدى تاثير اعلان هذه القضايا . على الحزب الوطني . وسمعته وتناولت المناقشات . كيفية معالجة هذه الازمة . وتم الاتفاق خلال الاجتماع على عدم كشف اية قضية فساد جديدة . إلا بعد اخطار الوزير المختص . الذي يقع الانحراف داخل وزارته . كما تقرر عدم السير في اجراءات القضية . وضبطها . إلا بعد موافقة الوزير المختص . او إخطار الامين العام للحزب الوطني . والحصول على موافقته .

وعلمت «الوفد» انه لن يسمح لاجهزة الرقابة . بضبط اية قضية فساد . إلا بعد عرضها على الوزير المختص او الامين العام للحزب الحاكم مسبقا . وسيصبح من سلطاتهما . الموافقة او عدم الموافقة . على ضبط القضية . وكشف الانحراف او التستر عليه . وكانت اجهزة الرقابة . ومنها مباحث الاموال العامة . التي تضم اقسام التهريب . والاختلاس . والرشوة . والتزييف . والتزوير . والكسب غير المشروع . تقوم باخطار وزير الداخلية . بالمعلومات التي تتوافر لديها . عن وجود انحراف . في احدى الوزارات او المصالح الحكومية . للحصول على موافقة الوزير . بالسير في

(البقية ص ١٣)

وزير الصناعة :
قضية الرشوة ليس فيها إتهام !



خالف المهندس محمد عبدالوهاب وزير الصناعة . قرار النائب العام بحظر النشر . حول قضية الرشوة الكبرى . المتهم فيها بعض قيادات وزارة الصناعة . ادلى وزير الصناعة . بحديث إلى مجلة «الاهرام» الاقتصادي . الصادرة يوم ١٧ مارس الحالي . اعلن فيه . ان قضية الرشوة «بلا اتهام» . اكد المهندس محمد عبدالوهاب . «انه لم يتم الاضرار بالمال العام في مشروع قوص للورق» . اما بالنسبة للرشوة . فقد اكد وزير الصناعة «ان وزارته ليس لديها ما يشير إلى طبيعة الاتهام الموجه إلى كل من المتهمين» . وكانت هيئة الامن القومي . ومباحث امن الدولة . وادارة مكافحة جرائم الاموال العامة بوزارة الداخلية . قد شاركت في جمع تحريات . قضية الرشوة الكبرى وقامت بتحويلها إلى نيابة الاموال العامة

إلغاء المكافآت والمرتبات لعملاء مباحث أمن الدولة

علمت «الوفد» انه صدرت تعليمات «عليا» إلى جهاز مباحث امن الدولة . باعادة النظر في الاساليب المتبعة حاليا . والتي تثبت عدم ملاءمتها مع المرحلة الحالية . كما انها لا تؤدى إلى الحقيقة الكاملة بالنسبة لتقييم الاحداث . والقضايا . والشخصيات العامة . وعلمت «الوفد» ان اللواء مصطفى كامل مدير مباحث امن الدولة الجديد . اصدر منشورا سريا . إلى جميع الادارات والفروع . التابعة له . وتضمن ملامح تطوير ادارة المباحث العامة . ومن بينها الغاء المكافآت والمرتبات الشهرية . التي يمنحها جهاز مباحث امن الدولة شهريا . لعملائه . وكانت تمثل بندا مفتوحا . في ميزانية وزارة الداخلية وتقرر اعتبار هذه المهمة . عملا تطوعيا . يقصد به

(البقية ص ١٣)

بعض ضباط الأمن المركزي ارتدوا الملابس المدنية وتزعموا الجنود المتمردين في أحداث الشغب الأخيرة !!



عبدالعزيز الجندي

علمت «الوفد» ان بعض ضباط الامن المركزي . تزعموا . اعمال الشغب والتمرد . التي ارتكبها بعض جنود الامن المركزي . يوم ٢٥ فبراير الماضي . قام الضباط المتزعمون للتمرد باطلاق النار . من «المزاغل» على القوات المكلفة باحباط التمرد . كما قام بعض الضباط . بقيادة التمرد . بعد ارتدائهم ملابسهم المدنية . والقى البعض الاخر . الرتب العسكرية . من على سترته . ونجحت القوات المكلفة باحباط التمرد . في التعرف على الضباط المتزعمين بسهولة . من ملابسهم النظيفة . واناقتهم . وعلمت «الوفد» ان وحدات القوات المسلحة . المكلفة باحباط التمرد . ضبطت خمس عربات محملة بالاسلحة . مع الضباط المتزعمين للتمرد . وتم التعرف على هؤلاء الضباط . من خلال نداءات المتمردين عليهم . ومنهم «هاني بك» . «ويسري بك» . وعلمت

(البقية ص ١٣)

«اللجنة» التي لم تجتمع !!

؟

●● المناقشات الدائرة الآن . حول دور الاجهزة الرقابية والامنية . في كشف قضايا الفساد . والتي امتدت إلى عقد اجتماعات وزارية سرية . لمحاولة فرض وصاية . بعض كبار المسئولين . للتستر على قضايا الانحراف والفساد .. مثل هذه المناقشات . ومحاولات فرض الوصاية . تفرض علينا . الكشف عن تفاصيل ما دار في اجتماع اللجنة العليا للسياسات والشئون الاقتصادية . الذي عقد يوم ٢٤ يوليو الماضي . واستعرضت اللجنة في اجتماعها . الاجهزة الرقابية في مصر . ودور كل منها . وتبين وجود ١٣ جهازا رقابيا . كما ناقشت اللجنة «الخلط والمزج» بين الاختصاص

(البقية ص ١٣)

الصين توفر بعض الاحتياجات العسكرية لمصر

تناولت مباحثات الرئيس حسني مبارك . والرئيس الصيني لي شيان نيان . التعاون العسكري بين مصر والصين . وتوفير احتياجات مصر العسكرية . وتصنيع بعض انواع مدافع الميدان الثقيلة . والصواريخ المضادة . وقطع غيار الاسلحة والطائرات . طلبت مصر . تزويدها بحوالي ٤٥ طائرة من طراز «اف - ٧» سيان . والطائرة المقاتلة من طراز «اف - ٨» فاينباك . والقاذفات

(البقية ص ١٣)

التحقيق في استيلاء «البيضاني» على نصف مليون دولار من مشروع مجاري الاسكندرية !

تجري النيابة الادارية . تحقيقا في المخالفات . التي اكتشفتها وزارة المالية . حول مشروع الصرف الصحي بالاسكندرية . كشفت الوزارة في مذكرتها إلى النيابة . عن صرف اكثر من ٤١٣ الف دولار امريكي . بدون وجه حق . للمكتب الاستشاري C.D.M الذي يديره الدكتور عبدالرحمن البيضاني . وكان المكتب . يشرف على مشروع الصرف الصحي بمحافظة الاسكندرية . ومن بين الاموال التي صرفت بدون وجه حق . ٢١٣ الف دولار . عن اعمال . لم يكلف بها مكتب البيضاني . ولم يشرف عليها . كما كشف الجهاز المركزي للمحاسبات . في احد تقاريره . عن صرف ٢٠٠ الف دولار اخرى . لمكتب الدكتور البيضاني . عن تصميمات تطوير منطقة الراس السوداء بالاسكندرية .

وتبين وجود اخطاء في التصميم . تلحق اضرارا بالغة . بالمنطقة . بعد تنفيذ التطوير . واصدر رئيس هيئة الصرف الصحي بالاسكندرية . امرا اداريا . بخصم هذه المستحقات . ولكنه لم ينفذ . وكانت وزارة المالية قد طالبت في مذكرتها . هيئة الصرف الصحي بالاسكندرية . بالزام المكاتب الاستشارية . بتقديم اصول المستندات . اثناء صرف مستحقاتها . وحصر المبالغ التي قامت بصرفها بدون وجه حق . بعد ان رفضت هذه المكاتب . تقديم اصول المستندات . مما يسهل عليها التلاعب فيها . واعترف المهندس صلاح الدين حمدي رئيس هيئة الصرف الصحي بالاسكندرية . في خطاب ارسله إلى وزارة المالية . ان مكاتب الخبرة . ومنها مكتب البيضاني . مازالت حتى الآن تصرف مستحقاتها . عن طريق هيئة التنمية الدولية الامريكية . بدون الرجوع إلى هيئة الصرف الصحي . وطلب ايجاد حل عاجل لهذه العمليات .

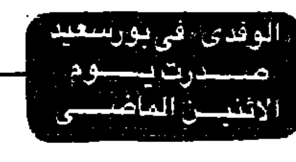
«الوفد» تبدأ عامها الثالث

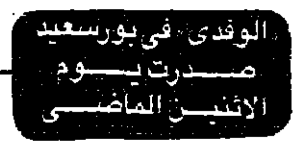
تحتفل «الوفد» يوم الاحد القادم ببداية عامها الثالث وقد توطدت اواصر الثقة بينها . وبين جماهير القراء . على اتساع ارضنا الطيبة . وفي الساحتين العربية والدولية . وارتفع توزيعها خلال العامين الماضيين من ٤٠٠ الف نسخة إلى حوالي ٧٥٠ الف نسخة . وإذا كان لهذا الاقبال الشعبي . من دلالة فان دلالته . التفاف الامة . حول مبادئ «الوفد» . وتعاليمه . التي يستمدها من تراثه المجيد . ونضاله المتواصل من اجل ترسيخ . دعائم الحرية . والديمقراطية . وتحقيق العدالة الاجتماعية . لجماهير شعبنا المكافح . وسوف تواصل «الوفد» مسيرتها بفضل هذه الثقة الغالية . التي جعلت منها منبرا . من منابر الراي الحر . والخبر الصادق .

هروب ضابط بالأمن المركزي من السجن

ادعى ضابط الشرطة . المودع في سجن العاقلة على ذمة بعض القضايا . اصابته بمغص شديد . وانه يعاني من الام الزائدة الدودية . وقام مدير السجن باصطحابه . داخل سيارته الخاصة . إلى مستشفى هليوبوليس بمصر الجديدة لإسعافه . واستطاع الضابط الهروب من مدير السجن . وكان الملازم اول هشام حلمي علي ابراهيم الضابط بالامن المركزي . يتزعم عصابة لسرقة السيارات . وضبطه المقدم عزمي بدوي رئيس مباحث بولاق . واصدر القضاء حكما يقضي بحبس الضابط ستة شهور . وتم ابلاغ الجهات المسئولة بهروب ضابط الامن المركزي . وتقرر ادراج اسمه في قوائم الممنوعين من السفر . وتولت نيابة مصر الجديدة . التحقيق . وتبين ان الضابط الهارب مطلوب في اربع قضايا اخرى . ويقوم رجال مباحث مديرية امن القاهرة . الآن بالبحث عن الضابط الهارب

«الوفدي» في بورسعيد صدرت يوم الاثنين الماضي

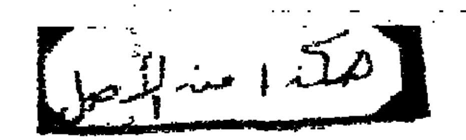




صدر يوم «الاثنين» الماضي . العدد الاول من صحيفة «الوفدي» التي تصدرها لجنة الوفد العامة بمحافظة بورسعيد . تعد «الوفدي» اول صحيفة اقليمية وفدية . ويقتصر توزيعها حتى الآن . داخل محافظة بورسعيد . وتقع «الوفدي» في ١٦ صفحة . تتضمن الاخبار الصادقة . والتحقيقات الصحفية الجريئة . واسرار «العصفورة» . ويتولى حلمي الهندي رئيس لجنة الوفد ببورسعيد . رئاسة مجلس ادارة الصحيفة . كما يتولى سعيد عبدالخالق نائب رئيس تحرير «الوفد» رئاسة تحرير «الوفدي» .

ايقاف سيف الغزالي ورفع اسمه من تشكيلات الوفد

اصدرت الهيئة العليا للوفد . في اجتماعها برئاسة فؤاد سراج الدين . مساء يوم «الجمعة» الماضي . قرارا بايقاف سيف الدين الغزالي . عن ممارسة نشاطه الحزبي . كما تقرر رفع اسمه من جميع التشكيلات . حتى اجتماع الجمعية العمومية للحزب .



وسكان الدور العاشر فى حالة بطالة !!

● ، العصفورة ، .. زارت الدور العاشر . بمبنى مجمع التحرير . فى نطاق جولاتها المفاجئة للمواقع الهامة . واكتشفت ، العصفورة ، . ان سكان هذا الدور . من ضباط الادارة العامة لمكافحة جرائم الاموال العامة والرشوة . يعانون البطالة والقلق والتوتر . ويواظبون على حل الكلمات المتقاطعة وقراءة الفنجان . وعلمت ، العصفورة ، . ان ضباط الادارة . عرضوا على الشاهنشاه زكى بدر الجالس على عرش طاووس الامن المركزى ومباحث امن الدولة . بعض القضايا الهامة . لاستكشاف نواياه . ولم يفصح الشاهنشاه حتى الآن . عن الضوء الاخضر . للاستمرار فى هذه القضايا . واعلانها . وعلمت ، العصفورة ، . ان هذه الادارة . حققت اعلى معدلات لضبط جرائم الرشوة والاستيلاء على الاموال العامة . فى عهد احمد رشدى وزير الداخلية السابق . وبالمناسبة . تهمس ، العصفورة ، فى اذن سكان الدور الثالث عشر بمبنى المجمع . من ضباط ادارة الاداب . بان لاعبى القمار . استاجروا فيلا فى حى جاردن سيتى . لممارسة نشاطهم على المنضدة الخضراء . وتنصح ،العصفورة، . ضباط الدور الثالث عشر . بعدم اتخاذ اى اجراءات . قبل عرض الأمر . على الشاهنشاه زكى بدر ، لاستكشاف نواياه . حيث تضم المنضدة الخضراء . بعض الشخصيات الهامة . ونرجوكم ، الحلم ، قبل الاندفاع . وكانت ، العصفورة ، . قد نشرت فى العدد الماضى . إن ضباط إدارة الاداب بوزارة الداخلية . فى حالة بطالة ايضا !!

تعيين شهود « ابن معاذ »



● على فرج عضو المجلس المحلى لمحافظة الاسكندرية . واحد شاهدى فوزى معاذ خاقان البر والبحر . فى قضيته ضد صحيفة ،الوفد، .. عينه الخاقان فى الاسبوع الماضى . عضوا بمجلس ادارة نادى الاتحاد السكندرى . وكان على فرج . قد رسب فى انتخابات مجلس ادارة النادى . كما قام الخاقان بتعيين الشاهد الثانى عبدالمنعم اسماعيل عضو مجلس الشعب . رئيسا لمركز شباب العبور . فى مينا البصل . بالاسكندرية .

صواريخ سب وشتائم بلاظوغلى

● ، العصفورة ، .. طارت الى شباك احد الوزراء الجدد . فى شارع لاظوغلى . للاطمئنان على احوال ، الشاهنشاهيه ، . وفوجئت بصواريخ سب وشتائم ، يطلقها الجالس على عرش الطاووس . واقتربت ، العصفورة ، . بحذر شديد . من تحت كرسى العرش ، خصوصا . ان الشاهنشاه . كان يردد : ، والنبى لالبس المعارضة .. طرح ، . وفجاة دخل احد الرتب . وقال : ، صباح الخير .. يافندم ، . وانتفض الشاهنشاه من فوق كرسيه . قائلا : ، نعم ياروح (....) إحنا جايين نتفسح ، .. وانسحبت ، العصفورة ، . فى هدوء قبل ان ينقض عليها الشاهنشاه . خصوصا . انه كان فى حالة عصبيه غير عادية . ويستخدم فى تعاملاته مع الرتب . الفاظا لم يسبق استخدامها .

الحقائق الجديدة .. أخطر من القديمة

تستطيع ،العصفورة، ان تؤكد . ان اللجنة الخماسية ، التى شكلها حسن ابوباشا وزير الحكم المحلى . لتقصى الحقائق التى وردت فى تقرير تقصى الحقائق (!!) ولان اللجنة التى شكلها مجلس الشعب لتقصى حقائق الفساد فى الاسكندرية لم تكن موضع ثقة الحكومة . تستطيع ،العصفورة، ان تؤكد ان اللجنة الخماسية . لم تتاكد من سلامة تقرير تقصى الحقائق فقط . وانما توصلت إلى حقائق ومعلومات اخرى خطيرة لم يسبق الكشف عنها .

دراسات هامة جدا جدا



« رشدى » فى صحة جيدة

خبر بدون عنوان

● ، العصفورة ، . التقاء مصاحبتها للرئيس حسنى مبارك . فى جولته بالمعرض الصناعى .. استمعت الى الرئيس مبارك . يطلب من نور فرغل كبير الأمناء . إيقاف استيراد مستلزمات القصر الجمهورى من الخارج . ومن بينها الستائر . والاثاث . والعصائر . والحلوى . واكد الرئيس مبارك . وجود كل شىء فى مصر الآن . ورد كبير الياوران : ، حاضر يافندم ، .

شريك الزوجة .. فى الطريق

● المدعى العام الاشتراكى .. سيصدر خلال الايام القادمة . قرارا بالتحفظ على اموال وممتلكات شريك زوجة احد الوزراء . الذى اقيل من منصبه . بعد ان اثيرت ضده اتهامات خطيرة . واصدر النائب العام . قرارا بالتحفظ على امواله . واموال زوجته . يعمل شريك زوجة الوزير . فى تجارة ، كل شىء ، . وورد اسمه عدة مرات . فى قضية البنوك .

المحاسيب فى وزارة الصحة

● الدكتور حلمى الحديدى وزير الصحة . واحد المتربين على الصعيد الناصرى .. عين طبيب التخدير . الذى كان يعمل معه . اثناء ممارسته مهنة الطب . مستشارا للشئون الدولية بوزارة الصحة . وعلمت ، العصفورة ، . ان طبيب التخدير المحظوظ . شريك الوزير . فى مستشفى خاص بجاردن سيتى . ويابخت من كان .... وتهدد ، العصفورة ، . احد اقارب الحديدى . بابلاغ السلطات المختصة . حيث يقوم بادارة عيادة الدكتور الحديدى . رغم انه مدرس مساعد بالقصر العينى . ويحظر القانون . على المدرسين المساعدين . العمل فى عيادات خاصة !! . وبالمناسبة . كشفت ، العصفورة ، التى اهديت الى جريدة ، الوفدى ، . التى اصدرتها لجنة الوفد العامة ببورسعيد . يوم الاثنين الماضى . عن مشروع ابتكره . احد اساتذة الطب بجامعة قناة السويس . ويقضى المشروع . بتاميم المستشفيات الخاصة والعيادات . والصيدليات . ووقف الاطباء . فى وجه المشروع . وكان الدكتور الحديدى . ينوى تطبيق هذا المشروع فى المحافظات !

نبضات

فى الساعات الأولى من يوم ٢٦ فبراير سنة ١٩٨٦ نزل الجيش المصرى إلى الشوارع . وعقب استقرار الامن عاد الجيش إلى ثكناته . لم يقتحم مبنى التليفزيون . ولم يعلن البيان رقم ١ . ولم يضع يده على الحكم . وكل ذلك يستحق التحليل والتعقيب .

ولن انسى يوم ٢٦ فبراير عندما خرجت من محكمة عابدين لاجد الشارع وقد انقلب حاله . لقد اعلنت مكبرات الصوت . من العلاقات المعنوية . حظر التجول من الساعة الثالثة بعد الظهر . ثم عادت المكبرات تعلن تقديم الحظر إلى الساعة الواحدة ظهرا .

فى هذه اللحظة تحرك الجميع فى هلع وكانه يوم الحشر . السيارات تتلاحق . ولم تعد تتحرك . الامهات يسرعن لالتقاط الاطفال من المدارس . الجميع يقف فى طابور امام السلع الغذائية لاختزان اكبر قدر ممكن من الطعام وضروريات الحياة .

لم تكن معى سيارتى . فالتمست الى تمسكنى سابقا على الأقدام واعترف انى فى هذه اللحظة قد اصبت ببلادة الحس . وتعطل ذهنى عن التفكير . اخذت اتامل ما يدور حولى وكانى الشاهد رواية لا تخصنى . ويقع الجهد كله على ابطال القصة وفجاة وجدتنى فى مواجهة زميل قديم منذ كنا سويا فى حقوق القاهرة فى بداية الخمسينات . والصديق كان يكره السياسة . ولا يحب ممارستها ولا حتى الحديث فى شانها .

فوجئت بالزميل القديم يتحدث بغير لغتى تعتبر على وجهه وانطلقت كلماته كطلقات مدفع سريع الطلقات . قال لى : شايف . الجيش نزل الشوارع . اعلنوا ساعة حظر التجول . مستعجلين قوى . وطبعا اول شىء سوف يحتلون الإذاعة والتليفزيون . وفى المساء يذاع البيان الاول ويتم الاستيلاء على الحكم . ضحكت فى وجهه بصوت عال وقلت له : هذا حديث فى السياسة . انت لست تعمل بالسياسة . وهنا تركنى الزميل مسرعا دون ان يمد يده بالسلام .

الغريب ان انطباع الزميل القديم . وجدته متواترا لدى الكثير من الناس ومن طبقات وقطاعات مختلفة . فالكل فى فزع والكل فى انتظار المجهول .

والحقيقة ان الناس معذورة فى شعورها . فمنذ الحكم الملكى والحكم موحى الى الناس بان الجيش هو اداة قهر الشعب وقمعه . وانه فئة مختلفة ومنفصلة عن الشعب . وتاكد هذا المعنى بعد ثورة يوليو سنة ١٩٥٢ حيث اسند إلى الجيش مهمة قمع الشعب وتعذيبه وسجنه . فنزلت الشرطة العسكرية كثيرا فى عمليات ضد المدنيين فى كرداسة وكمشيش . وفتح السجن الحربى للمدنيين . حيث مارس حمزة البسيونى . تحت اشراف شمس بدران . من صنوف العذاب والهوان والإهانة مالا يخطر على عقل بشر . وقد مارس الطغاة عربدتهم باسم الجيش .

ونزل الضباط فى مهام مدنية . ففى كل مصلحة حكومية عين ضابط يسمى مندوب مجلس قيادة الثورة . ومنهم من اساء ومنهم من خان الامانة فاساء إلى الجيش الذى ينتمى اليه . وعين العديد من ضباط الجيش لادارة المؤسسات الاقتصادية والبنوك والشركات والصحف . وكان الكثير منهم لا يملك الخبرة ولا المعرفة اللازمة لهذه المهام . فادت ادارتهم الى خراب هذه المشروعات والمؤسسات .

ولكن رب ضارة نافعة . فقد نزل الجيش إلى الشارع ولاحظ الجميع معاملة الجنود والضباط . لم يقتلوا الانفس ولم يخدشوا كرامة احد ولم يستولوا على السلطة .

إذن الجيش ليس غولا مخيفا . والضباط والجنود ليسوا ذئابا مفترسة . وكيف لايكون الامر كذلك . وهم الابن والاخ والاب .. هم من الشعب ويخرجون من احضانه ولا ينفصلون عنه ولا يرتدون عليه . اسلحته ملك لمصر . وهو وسلاحه درع وامان لهذا الشعب .

د . نعمان جمعة

« العصفورة » ستضرب رأسها فى حائط وتتهم دهموش باصابتها

● لا فائدة بعد الآن فقدت ،العصفورة، عقلها ، وجن جنونها . وناوية تضرب راسها فى حائط . وتتهم المستر دهموش المعز المذل لقطاع الغزل والنسيج . بفتح راسها . وان شاء الله يـودعها سجن الإستئناف مـع المحجوب ،الصغير، زعيم عصابة الاربعة . واقراوا الاسباب . وتترك لكم ،العصفورة، اصدار الحكم . فور تمرد وعصيان بعض جنود الامن المركزى يوم الثلاثاء الاسبق . اعلنت الحكومة فى صباح يوم الاربعاء التالى للاحداث الدامية . فرض حظر التجول . ابتداء من الساعة الواحدة ظهرا إلى اجل غير مسمى . واشفقت الحكومة فى الساعة الواحدة ظهرا على المواطنين الذين كانوا يهرعون إلى منازلهم تنفيذا لتعليماتها . وقررت الحكومة بدء حظر التجول من الساعة الرابعة بعد الظهر . إلى هنا مفيش حاجة . وشكرا للحكومة . ولكن المستر دهموش المعز المذل لقطاع الغزل والنسيج . لم يعجبه التزام رعاياه باوامر رئيس الدولة والحكومة . واستشاط غيظا . بسبب رفض رعاياه التمرد . على قرار حظر التجول . واصدر الامرين التاليين بالنص الى القطاع الادارى . ينص الامر الاول : ،نظرا للظروف غير العادية للعمل يوم ١٩٨٦/٢/٢٦ يعتبر باقى اليوم اجازة نصف يوم من الاجازة السنوية للرصيد المستحق للعاملين . الذين قاموا بالحضور للعمل فى تلك اليوم، التوقيع المستر دهموش . وينص الامر الثانى : ،يعتبر الخميس ١٩٨٦/٢/٢٧ اجازة سنوية من الرصيد المستحق للعاملين بالهيئة، التوقيع المستر دهموش . اى ببساطة اعتبر التزام العاملين . باوامر الدولة والحكومة . عقوبة

العدد القادم قراءة فى ملف الشاهنشـاه

● ، العصفورة ، .. عثرت على بعض الاوراق المتناثرة . من الملف الضخم . الخاص فى مباحث امن الدولة بالشاهنشاه زكى بدر الجالس على عرش طاووس الامن المركزى ومباحث امن الدولة . وتعد ، العصفورة ، القراء الاعزاء ، بالكشف عن الاوراق التى التقطتها . ابتداء من العدد القادم . وستحكى ، العصفورة ، عن حكاية الاستاذ ، عيون ، رئيس احد البنوك الوطنية . وحكاية المبالغ التى تم توزيعها على المحاضرين لاعضاء المجالس المحلية وحكاية جهود ابو حميد فى بناء فيلا بالعجمى . واطلاق اسم بدر على احد الفنادق . وبصراحة .. حتبقى هيصه . وندعو الاهل والاحباب للفرجة والقراءة !!

فرمانات انتقامية .. يصدرها الشاهنشاه لتصفية حساباته مع خصومه فى أسيوط

● الشاهنشاه زكى بدر الجالس على عرش الامن المركزى ومباحث امن الدولة .. بدا سلسلة من الانتقامات الصغيرة . وتصفية الحسابات . بعد ٤٨ ساعة فقط من توليه عرش الطاووس . اصدر الشاهنشاه . فرمانا . بنقل العميد ممدوح كدوانى رئيس مباحث امن الدولة بمحافظة اسيوط . إلى الادارة العامة لمباحث امن الدولة بالقاهرة . ليصبح تحت رحمة الشاهنشاه . وكان العميد كدوانى . قد كتب عدة تقارير سرية . حول التصرفات الشخصية والادارية . للشاهنشاه . اثناء كان اميرا . ويتولى إمارة اسيوط . كما تدخل الشاهنشاه . لنقل المقدم محمد كدوانى . الذى كان يعمل مديرا لمكتب المخابرات العامة . فى محافظة اسيوط وشقيق العقيد ممدوح كدوانى . رغم ان جهاز المخابرات لا يتبع وزارة الداخلية . كما اصدر الشاهنشاه . فرمانا ثالثا . بنقل احد ضباط مكتب مخدرات اسيوط الى منطقة نائية فى اسوان . تشتهر . بالطوريشة . . والعقارب السامة . وكان الضابط المنقول . قد قام بتفتيش سيارة زكى بدر . اثناء توليه منصب محافظ اسيوط . للاشتباه . فى وجود مخدرات !

زكـى بـدر

واصدر الشاهنشاه . قرارا بنقل المقدم بهجت خضر رئيس مكتب تصاريح العمل فى اسيوط . الى منطقة نائية باسوان . واضطر الضابط الى تقديم استقالته . حتى يتفادى بطش الشاهنشاه . وكان رئيس مكتب التصاريح . يرفض تنفيذ طلبات زكى بدر اثناء عمله محافظا . لتجاوزها القانون .

وقرر ، زكى ، . الانتقام من الضابط . ومن اسرته التى تعد إحدى الاسر الكبيرة ببلدة بنى غالب . واصدر قرارا بالاستيلاء على اراض . استصلحها الضابط هو واسرته . واقام الضابط . دعوى قضائية ضد قرار زكى الانتقامى . واصدرت محكمة اسيوط الابتدائية حكمها بالغاء قرار ، زكى ، الانتقامى . وتمكين الضابط واسرته من الارض المستصلحة . ومنع تعرض المحافظ له . وتربص زكى بدر . بالضابط . وانتقم منه فور توليه عرش طاووس الامن المركزى ومباحث امن الدولة . ونقله الى منطقة نائية باسوان . فقدم الضابط استقالته !

● ضباط الشرطة . فوجئوا هذا الشهر . بخصم ستة جنيهات من مرتباتهم . وقيل لهم ، عندما سالوا عن السبب . ، عشان سداد ديون مصر ، !

لجنة ،قراقوشات، بوزارة التخطيط

● شاغلو الدرجة الاولى بديوان عام وزارة التخطيط .. اعلنوا احتجاجهم على تفرغ معظم قيادات الوزارة ، ولجنة ،القراقوشات، المسماة بلجنة الوكلاء الاول . لمتابعة الحضور والانصراف فقط . يطالب المحتجون بان تهتم قيادات الوزارة بالخطة ومتابعتها . قبل الاهتمام بالحضور والانصراف . ودق الجرس مثل المدارس . وكانت ادارة الامن بوزارة التخطيط . قد حذرت العاملين . من غضب لجنة ،القراقوشات، عليهم !

«الكابتن أبو على» مصاب بحالة غريبة

● صراع خفى .. يدور الآن داخل مجلس الوزراء . بين الكابتن سلطان ابو على وزير الاقتصاد . والدكتور ناجى شتله وزير التموين . الذى فقد مؤخرا ابتسامته . لوجود روائح كريهة داخل وزارته . علمت ، العصفورة ، . ان الكابتن ابو على . يتهم شتله الذى فقد ابتسامته . بسحب اختصاصاته . ومحاولة ضم ١٣ شركة للتجارة الخارجية . الى وزارة التموين . رغم ان هذه الشركات تابعة لوزارة الاقتصاد . ويردد الكابتن ابو على . لكل من يلقاه : ، انه ليس من حق وزير التموين . السماح للقطاع الخاص . باستيراد السلع الغذائية ، . ويؤكد الكابتن . ان هذا الحق . اختصاص اصيل لوزير الاقتصاد !! . وعلمت ، العصفورة ، . ان الكابتن . مصاب هذه الايام . بحالة غريبة . تجعله يتصور . انه وزير للتموين . ووزير للخارجية . ووزير للدفاع . وطبعا ستسالون كيف تاكدت يا آنسة ، عصفورة ، . من اصابة الكابتن ابو على . بهذه الحالة الغريبة ؟ .. وترد ، العصفورة ، قائلة : ، اقراوا ياعزائى ، .

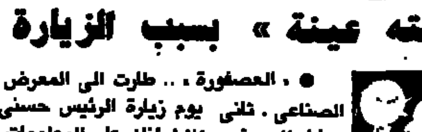
علمت ، العصفورة ، . ان الكابتن ابو على . ارسل برقيتى عزاء . بسبب كارثة مكوك الفضاء الامريكى ، تشالنجر ، . الى كل من جورج شولتز . وكاسبر واينبرجر وزيرى الخارجية والدفاع بالولايات المتحدة الامريكية . وذلك عن طريق المكتب التجارى المصرى فى واشنطن ! .



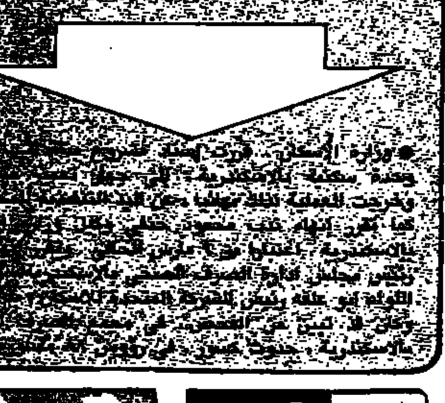
سلطان ابو على

« حته عينة » بسبب الزيارة

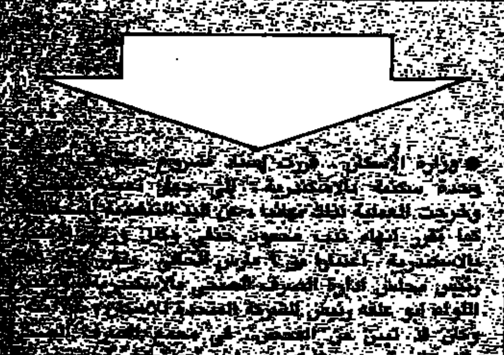




● ، العصفورة ، .. طارت الى المعرض الصناعى . ثانى يوم زيارة الرئيس حسنى مبارك للمعرض . للاطمئنان على المعلومات التى ترددت يوم زيارة الرئيس . وشاهدت ، العصفورة ، . عريسا يصطحب عروسه الى جناح شركة ، تليمصر ، ويطلب شراء تليفزيون ٢٦ بوصة . الذى شاهده على الشاشة الصغيره .. اثناء عرضها لزيارة الرئيس للمعرض . ورد عليه احد الموظفين : ، لم ننتج هذا النوع حتى الآن .. ودى حته واحدة عينه . علشان الزيارة .. واحنا بنجمعه الآن . علشان نحسب سعره ، . وفشل العريس . فى الاستفسار . عن تاريخ انتاجه فى المستقبل القريب او البعيد . وذهب العريس . الى جناح شركة فيليبس . وطلب شراء تليفزيون ٢٦ بوصة اذى عرض اثناء زيارة الرئيس . واستمع العريس الى نفس الحكاية . وان انتاجه فى علم الغيب . و، ان الحته دى علشان الزيارة ، . وتحتفظ ، العصفورة ، باسم العريس . لمن يهمه الأمر !! .



● وزارة الإسكان ... [illegible]





بشرى لمدمنى الصنف .. الدخان الأزرق عاد إلى الباطنية

● ،العصفورة، .. عادت إلى عادتها القديمة . وزارت حى الباطنية للاطمئنان على تـوافـر الصنـف . واكتشفت ،العصفورة، ان الصنف توافر بكثرة ويباع علنا بعد استقالة اللواء احمد رشدى وزير الداخلية السابق . ورقصت ،العصفورة، ورقصت مع تجار الصنف . الذين اطلقوا الاعيرة النارية فى الهواء ونحروا الذبائح . ابتهاجا باستقالة احمد رشـدى ! وعلمت ،العصـفـورة، مـن مصادرها فى ،الكلوه، ان اسعار الصنف ستشهد انخفاضا رهيبا خلال الايام القادمة . ايمانا منهم بضرورة الاستجابة لتوجيهات الحكومة بخفض الاسعار لرفع المعاناة وطارت ،العصفورة، بعد ذلك إلى منزل احمد رشـدى للاطمئنـان على احواله . وفـوجئت ببعض الشامتين يـركبون سـيارات فارهـة ويطلقـون ،السارينات، و،الكلاكسات، امام منزل الوزير السابق ابتهاجا باستقالته !

ايس كريم ، بيسو ،

● ، بيسو ، صديق احد اعضاء مجلس الشعب . المقربين الى فوزى بن معاذ خاقان البر والبحر والجو .. حصل هذا الاسبوع . على اربعة افدنة . بالكيلو رقم ثمانية بطريق الدخيلة . سيقيم ، بيسـو ، على الارض مصنع ايس كريم ! .

« حبايبنا » يبحثون على الغموض

● اللواء على نور الدين حلمى مدير امن القاهرة سابقا .. ابلـغ الجهات المسئولة . عن فقد مسدسه عيار ٩ ميللى ماركة ، والتر ، . اثناء قيامه بنقل متعلقاته الشخصية . من مكتبه بمديرية امن القاهرة . الى منزله فى شارع محمود غالب التابع لدائرة قسم بولاق الدكرور . وكان اللواء نور الدين . قد نقل متعلقاته . منذ اكثر من عشرة شهور . فور إحالته الى المعاش . وابلغ عن فقد مسدسه . فى الاسبوع الماضى . ولم يشتبه مدير امن القاهرة السابق . فى احد . يقوم حبايبنا بمباحث امن الدولة . الآن . بالبحث والتحرى . لكشف الغموض !! .

« حزر فزر يبقى مين »

● احد كبار المسئولين الذى اتهم شقيقه مؤخرا فى قضايا عديدة لم يتم تعيينه . فور تخرجه فى كلية الحقوق . بالسلك النيابى . وكان قد تقدم باوراقه للعمل وكيلا للنيابة . ولم يتم تعيينه وقتها . لأسباب موجودة فى ملفات الوزارة .

أضبط .. سيارة شرطة للاطفال

● سيارة تابعة للشرطة تحمل رقم ٧٨ ماركة بيجو . ولونها ابيض .. ضبطتها ، العصفورة ، . فى شارع صلاح سالم بمحافظة بورسعيد . ويداخلها طفلتان . ترتديان مريلة المدرسة وتلعب احداهما فى التليفون الخاص بالسيارة . كانت السيارة فى طريقها . لتوصيل الاطفال الى المدرسة .

باى باى رشدى وبـدر البذور

● فى سوق المخدرات . ظهر الآن نوع من الحشيش اسمه ، باى باى رشدى ، وظهر ايضا نوع آخر اسمه ، بدر البدور ، .. وبالمناسبة فقد انخفض سعر ، قرش الحشيش ، من ٤٠ إلى ١٤ جنيها فقط فور استقالة احمد رشدى الذى كان قد وعد بالقضاء نهائيا على تجارة المخدارت فى مصر .

لماذا اختير زكى بدر ؟

● ،العصفورة، .. علمت من مصادرها فى مجلس الوزراء ان الدكتور يوسف والى والدكتور كمال الجنزورى نائبى رئيس الـوزراء ووزيـرى الـزراعـة والتخطيط . وراء اختيار اللواء زكى بدر وزيرا للداخلية . وعلمت ،العصفورة، ان هذا الاختيار يرجع إلى ان زكى بدر احد المضادين للواء حسن ابوباشا وزير الحكم المحلى . وتسعى جبهة يوسف والى داخل مجلس الوزراء إلى تقليص حجم ودور ابوباشا . بعد ان نجحت الجبهة فى التخلص من احمد رشدى وزير الداخلية السابق . وكانت ،الوفد، قد كشفت فى العدد الصادر قبل احداث الشغب الدامية . عن خلافات حادة داخل مجلس الوزراء بين جبهة الدكتور يوسف والى . واحمد رشدى الذى اصر فى الجلسة على مواجهة الفساد فى اى موقع !

الحكمة .. والحيوية بلجنة القمار

سلم لى على مشروع البرنيسى

● محافظة الاسكندرية .. قررت ايفاد مجموعة من المتخصصين فى الاستزراع السمكى . إلى الفلبين واندونيسيا . للاطلاع على احدث الاساليب العلمية فى ادارة المزارع السمكية . بدات رحلة استزراع السمك فى ١٥ مارس الحالى . وتستمر ثلاثة اشهر ! وسلم لى على مشـروعـات استـزراع السمـك فى الإسكنـدرية . ابتـداء من مشـروع البرنيسى .

● عقبال ،العصفورة، يا رب . لما ينعم عليها رئيس التحرير بمكافاة بس يا خسارة لا توجد فى حسابات الصحيفة بما يسمى حصيلة مكاسب القمار .. حصل العاملون فى مكتب المهندس عبدالرحمن لبيب وزير الاسكان . على مكافاة ١٥ يوما من المرتب . بحد ادنى ٥٠ جنيها . وحد اقصى ١٥٠ جنيها . من حصيلة مكاسب القمار . لصالة فندق النيل هيلتون ! يتردد الآن داخل وزارة الاسكان ان حصيلة القمار زادت فى الايام الأخيرة بصورة ملحوظة بسبب السياسة الرشيدة للوزارة فى توفير المسكن وتحديد الايجارات . اسوة القصد توفير صالات القمار . والاشراف على اللعب بشدة . وعلمت ،العصفورة، ان وزارة الاسكان استعانت ببعض الوجوه الشابة . فى اللجنة الوزارية للاشراف على القمار بجوار اصحاب الخبرات من الموظفين الكبار المحالين إلى المعاش . وبذلك توافرت للجنة حكمة الشيوخ وحيوية الشباب .

رأى حر

●●● والمصرى ●

بقلم احمد ابو الفتح

●● اسئلة تطاردنى .

●● السؤال يطاردنى فى كل مكان اذهب اليه ويساله الكثيرون ممن اقابلهم وخطابات لا حصر لها

●● السؤال هو : متى ستصدر « المصرى » ؟

●● حتى الاخ الكبير الاستاذ فؤاد سراج الدين كلف نفسه مشقة الحضور الى منزلى ليسالنى نفس السؤال . ورغم انى قلت . له إن سياسة المصرى قد تضطر فى بعض الاوقات اذا كتب الله ولذن ان نصدرها الى توجيه النقد للوفد .. رغم هذا القول وجدته مبتسما ويقول . « اليست الديمقراطية تسمح بالاختلاف . هل ندعو الى حرية الراى ثم نضيق بها » . ثم يواصل حديثه قائلا « سيبك من هذا الكلام وقل لى متى ستصدرون المصرى » .

●● السؤال اشتدت حلقات مطاردته لى بعد ان صدر كتاب جديد ونزل فى اسواق مصر

●● الكتاب هو « جريدة المصرى .. والقضايا الوطنية ١٩٣٦ - ١٩٤٦ » . ومؤلفته هى الاستاذة سهير اسكندر الزميلة الصحفية وكانت قد تقدمت به كرسالة ماجستير الى كلية الاعلام ونالت الرسالة درجة الامتياز من الاساتذة الدكاترة خليل صابات المشرف على الرسالة وابراهيم عبده وعبد العظيم رمضان

●● نزول الكتاب وعلى غلافه الجزء الاعلى من صفحة المصرى الاولى الذى يحتوى على العلم الاخضر الذى يحتضن كلمة « المصرى » قد اشعل عند الكثيرين الرغبة فى توجيه السؤال

قبل الاجابة

●● قبل الاجابة على السؤال كنت اتمنى ان اعلق على الجهد الجبار الذى بذلته مؤلفته صاحبة رسالة الماجستير الاستاذة سهير اسكندر ولكن انصافها الكامل لجريدة بطشت بها يد الدكتاتورية السوداء رغم انها كانت فى سن الطفولة يوم هوت يد الظلم تمنع « المصرى » من الصدور وتنهب كل اموال وممتلكات صاحبها اخى محمود يجعلنى فى حرج من الاشادة بهذا الكتاب .

●● ولكن هذا لا يمنعنى من ان اسجل للاستاذة سهير اسكندر خالص شكر اسرة ابو الفتح على ماقدمته للمصرى من انصاف اقتضاها ان تراجع اكثر من ثلاثة الاف عدد صدرت خلال السنوات العشر موضع الدراسة واضطرتها هذه المراجعة الى قضاء شهور بل وسنين فى دار الكتب ذلك لانه المكان الوحيد الذى اختفت بين جدرانه مجموعة اعداد المصرى ونجت من الانتقام الاسود الذى صبته الدكتاتورية إذ امرت ببيع المجموعات التى كانت بدار المصرى لبائعى اللب والفول السودانى

●● اسجل لها الشكر ليس لهذا فقط بل لانها قامت بطبع الكتاب الضخم على نفقتها الخاصة .

●● كل ما استطيع ان اقوله عن كتاب « جريدة المصرى » انه بين ايدى من يريد اقتناءه وله ان يحكم ليس فقط على « المصرى » بل على من الف الكتاب ايضا

حقائق مطوية

●● متى تصدر المصرى هذا رهن بارادة الله سبحانه وتعالى وانا كنت ولا ازال اترقب الفرص التى تمكننى من تحقيق هذا الحلم الذى لازمنى ٣٢ سنة

●● اصدار المصرى يتطلب توفير عناصر كثيرة ليس اقلها توفير دار وتوفير مطابع وكنت اتصور ان الظلم الذى اصابنا لاننا تمسكنا بالدفاع عن الديمقراطية وحقوق المصريين السياسية سيتم رفعه اذا قضى الله امره فى الديكتاتور الباغى ولكن هذا الديكتاتور امعانا فى حرماننا من مبنى ومطابع جريدة المصرى وشركة الاعلانات قد نص فى « دستور » تم وضعه سنة ١٩٥٦ اى بعد اكثر من عامين من مصادرة املاكنا على عدم اختصاص المحاكم بالنظر فى قرارات « مجلس الثورة » او احكام « محكمة الثورة » وبذلك امتنع على المحاكم رد هذه الدور والمطابع لنا كما امتنع على محكمة القضاء الادارى العليا ان تلغى « حكم » الغرامة الفادحة اكثر من ٣٥٥ الف جنيه الذى اصدرته « محكمة الثورة » ضدنا

●● كان الديكتاتور قد منح مبنى ومطابع جريدة المصرى لجريدة فاشلة اصدرتها الدكتاتورية باسم « جريدة الشعب » التى بارت وقتلها المصريون فاضطر الديكتاتور الى وقف صدورها وحولها الى مليسمونه « مؤسسة دار الشعب » التى وصلت خسائرها خلال الثلاثين سنة الماضية اكثر من ٥٠ مليون جنيه المال الحرام لابد ان يوصل الى الخسائر والخراب

●● وكان الدكتاتور قد منح شركة الاعلانات التى كان محمود ابو الفتح قد اشتراها ومصرها بعد ان كانت تصدر جرائد بلغات اجنبية يحررها يهود صهاينة وحولها الى جرائد وطنية تدافع عن مصر والعرب منحها الديكتاتور الى « دار التحرير » التى تصدر جريدته « الجمهورية » والتى كلفت خزانة الدولة خسائر قد تصل الى مائة مليون جنيه مرة اخرى المال الحرام لابد ان يوصل إلى الخسائر والخراب

●● اشاع الامل لدى أسرة ابو الفتح فى استرداد هذه الممتلكات التى طال مدى سرقتها ان السيد عبد اللطيف البغدادى رئيس « محكمة الثورة » التى اصدرت « الحكم » ضدنا قد نشر مذكرات قال فيها بصراحة تسجل له ويستحق عليها الشكر ان حكم « محكمة الثورة » كان انتقاما لدفاع المصرى عن الشعب والحريات والحياة النيابية

الحقيقة التى سجلها البغدادى

●● جاء فى مذكرات السيد عبد اللطيف البغدادى صفحة ١٦٨ من الجزء الاول مايلى وهو يتحدث عن اجتماع برئاسة عبد الناصر يوم ٤ ابريل ١٩٥٤ ثم نوقش مايجب عمله حيال رجال الاحزاب خاصة الذين ظهروا على المسرح فى تلك الفترة الاخيرة ومهاجمتهم للثورة ووجوب محاكمتهم امام محكمة الثورة واثير موقفى بالنسبة لهذا الاتجاه ورايى فيه .

●● يقول السيد عبد اللطيف مايلى عن رايه نقلا عن مذكراته بالنسبة لطلب عبد الناصر والحاحه على محاكمة من هاجموا حكم الضباط فى فترة شهر مارس سنة ١٩٥٤ وعلى راسهم محمود ابو الفتح صاحب « المصرى » عقابا له على اصرار الجريدة على اطلاق سراح المعتقلين واحترام حقوق وحريات المصريين مايلى

●● « لماذا لم يحاكموا من قبل - والمحاكمة ستظهر وكانها انتقام منهم - وضربت مثلا بمحمود ابو الفتح الذى يريدون محاكمته ومصادرة امواله . وكيف يحاكم وقد كان بالخارج فى هذه الفترة ولماذا لم يحاكم من قبل .

●● ثم يقول ان محاكمة المصرى ستظهر على انها انتقام ايضا . اليس لموقف جريدة المصرى من الثورة فى الفترة الاخيرة اليس هذا انتقاما وهم كانوا يتكلمون عن الشعب والحريات والحياة النيابية وهو كلام لايمكن ان يؤاخذوا عليه .. »

●● وفى اجتماع « لمجلس الثورة » يوم ١١ ابريل يذكر السيد بغدادى فى مذكراته مناقشة دارت بينه وبين عبد الناصر سجل فيها مرة اخرى انه يرفض محاكمة محمود ابو الفتح والمصرى اذ يقول

●● « هل اصبحت انفصاليا لاننى ارفض ان اتولى محاكمة محمود ابو الفتح .. ورد جمال بان هذا هو السبب » .

●● هذا يعض ماسجله السيد عبد اللطيف بغدادى فى مذكراته التى نشرها سنة ١٩٧٧ عن رفضه محاكمة اخى محمود وجريدة المصرى لانهما لم يقوما بما يستحق المحاكمة وان المحاكمة هى انتقام لدفاع المصرى عن الشعب والحريات والحياة النيابية مما يقطع بان حكم « محكمة الثورة » كان مجرد انتقام اسود

●● هذه الصراحة فى الحق من جانب رئيس محكمة الثورة نستحق منا كل تقدير وكانت قد اشاعت كما قلت الامل فى ان نسترد المبانى والمطابع المسروقة اغتصابا وظلما .. ولو انها كانت قد ردت الينا ليسرت لنا كثيرا استئناف صدور « المصرى » ولكن

●● ولكن كما قلت إن المحاكم لم تكن تستطيع ان تردها لنا بسبب النص الوارد فى دستور سنة ١٩٥٦ وهو نص قصد به حرماننا من حقوقنا . واصبح رد هذه الممتلكات المغتصبة متوقفا على ارادة الحاكم

●● فى عهد السادات اراد ان يرد لنا الممتلكات شرط ان نؤيد سياسته ففضلنا الحرمان على المهانة

●● فى عهد مبارك الله اعلم باسباب احتفاظ الحكم بهذه الممتلكات المغتصبة . وعلى كل حال لن يكون ثمن استردادها فى اى وقت هو التنازل عن الدفاع عن حقوق المصريين السياسية

●● وعلى كل حال انا واثق بان نصر الله فوق كل نصر وهو لا ينصر ابدا الا الحق ولا يبارك ابدا فى المال المغتصب

والحكم يتسكع تنفيذه

●● فى نهاية شهر مايو سنة ١٩٨٥ اصدرت المحكمة الادارية العليا حكمها العادل الذى يرد لنا ماامكن للمحكمة ان ترده فى حدود اختصاصها وقد صادف هذا الحكم تقديرا لا يمكن وصفه وعلى كل من يتشكك فى ذلك ان يتفضل بزيارتى ليرى برقيات التهانى وخطابات التقدير للقضاء النزيه المترفع عن اى دوافع إلا دوافع الحق والعدل

●● وجاء تنفيذ الحكم ويعلم الله انه حتى يومنا هذا لم تنفذ ايه جهة من جهات الحكومة ماقضى به المستشارون العدول

●● وانا لااريد ان « اعيد وازيد » فى امور خاصة ولكن كل ما احب ان يتذكره المسئولون خصوصا الدكتور صبحى عبد الحكيم اننا فى دولة يعلن رئيسها وهو مؤمن بما يعلن ان مصر تعيش عهد « سيادة القانون » وان التسويف بحجة ان الحكم لم يصدر فى مواجهته او ان وزارة المالية لاتجد الملف الخاص باموالنا المصادرة او بانها مشغولة بتقدير الضرائب على محمود ابو الفتح وايه ضرائب هذه وقد توفى الرجل وانتقل الى العدل الالهى فى سنة ١٩٥٨ وصودرت املاكه سنة ١٩٥٤ . او انها مشغولة بضرائب التركات الا يكفيها حبسا لحقوقنا كل هذه السنين الطوال حتى تعطل التنفيذ لتقبض اولا ضرائب التركات .

●● المهم اننا ننتظر تنفيذ الحكم .. ونسأل لو ان هذا الحكم كان قد صدر لاحد ذوى القربى هل كان سيتسكع تنفيذه بهذه الصورة

بإذن الله ستستأنف الصدور

●● بإذن الله القوى القادر على كل شىء ستستانف « المصرى » الصدور فقد اقر المستشارون الاكابر بان بطش الجلاد قد فات عليه وسط عمليات النهب والانتقام ان يصدر قرارا من « مجلس ثورته » يسحب رخصة المصرى . والله قد فوت عليه اصدار هذا القرار كي ياتى يوم تستانف « المصرى » فيه صدورها دون حاجة الى طلب ترخيص او معوقات من الدكتور صبحى عبد الحكيم او من يسير فى ركابه وتستانف صدورها دفاعها عن مصر والمصريين

●● قليلا من الصبر ولقد صبرنا ٣٢ سنة فلنصبر بضعة اشهر حتى يتوافر لنا الحد الادنى من مقومات اصدار « المصرى » .

●● وانى لارجو ملحاح ان يعذرنى القراء إن حدثتهم عن امور قد تعتبر فى نظر البعض شخصية وانى لارجو الذين يسالون عن « المصرى » بعض الصبر والله سبحانه يبشر الصابرين وينصرهم .

الوفد تكشف أسرار المباحثات الاقتصادية بين مصر وأمريكا

تحذير أمريكى إلى مصر

سماء أمريكا لن تمطر ذهبا ولا فضة ..!

الدكتور على لطفى رئيس الـوزراء .. مطلوب زيادة المعونة لمصر إلى الضعف

يمر الاقتصاد المصرى بمنعطف خطير هذه الايام .. وتمر معه فى نفس المنعطف المساعدات الامريكية الى مصر . ففى الوقت الذى تقلصت فيه موارد مصر من النقد الاجنبى الى النصف على احسن تقدير ، وتطلب فيه الحكومة المصرية زيادة المساعدات الى الضعف . نفاجا بان هذه الامال ليست سوى سراب .. وان الحكومة الامريكية فى سبيلها الى تخفيض حجم المعونة هذا العام ٣٥ مليون دولار لأن امريكا نفسها تعانى من عجز فى ميزانيتها قدره ٢٠٠٠ مليار دولار . وانه لا استثناء فى خفض مساعداتها الخارجية للدول النامية .

تحقيق

مجدى مهنا

الأمريكان : سنضطر إلى خفض المعونة ٣٥ مليون دولار

متى يعود السفير المصرى إلى إسرائيل ؟

هبط ايراد قناة السويس بنسبة ٥٠ فى المائة

بعد انخفاض اسعار البترول اصبحت الحاجة ملحة الى زيادة المعونة الامريكية لمصر إلى الضعف لتغطية العجز الذى اصبح يعانى منه الاقتصاد المصرى .

حقائق عن الاقتصاد المصرى :

انخفاض عوائد البترول بنسبة ٣٠٪

وقناة السويس ٥٠٪ والسياحة ٥٥٪

وتحويلات المصريين انخفضت بنسبة ٧٥٪

سلطان ابو على (وزير الاقتصاد) — عبد الهادى قنديل (وزير البترول) — فؤاد سلطان (وزير السياحة) — عادل عزت (رئيس قناة السويس)

تمكنت « الوفد » من الحصول على وثائق المباحثات السرية التى جرت بين الوفد المصرى وبين الجانب الامريكى فى الفترة من ٢٦ يناير وحتى ٧ فبراير ١٩٨٦ التى انعقدت فى واشنطن

طرح الجانب الامريكى تسعة تساؤلات على مائدة المفاوضات واجاب عنها الوفد المصرى من خلال « الورقة البيضاء » التى رفعها امام الجانب الامريكى . والتى كشفت عن حجم الصعوبات والاخطار التى تواجه الاقتصاد المصرى فقيمة صادرات البترول المصرى سوف تهبط بنسبة ٣٠٪ على الاقل . ودخل السياحة سوف يهبط بنسبة ٥٥٪ ودخل قناة السويس بنسبة ٥٠٪ وتحويلات المصريين العاملين فى الخارج بنسبة ٧٥٪

وليس الهدف من كشف اسرار هذه المباحثات احراج الحكومة المصرية او الشماتة فيها او على اقل تقدير الفرجة عليها . ولطم الخدود انتظارا لخروج الاقتصاد المصرى من غرفة انعاش المصحة الامريكية سليما معافى فاى كارثة - لا قدرالله - تلحق بالاقتصاد المصرى سوف تصيبنا جميعا واى خير قادم سوف يعم علينا جميعا

ولذا فالهدف من النشر هو اولا حق المواطن المصرى فى ان يعرف الحقائق كاملة عن اقتصاده الذى يعانى من امراض مزمنة وحادة وحقه ثانيا فى الاقتناع باى قرارات او سياسات تتخذها الدولة فى سبيل إصلاح المسار الاقتصادى . فيكون اكثر قدرة على التحمل وعلى شد الاحزمة على البطون

● تمهيد

زار وفد اقتصادى مصرى مكون من احمد عبدالسلام زكى رئيس قطاع التعاون الامريكى بوزارة التخطيط . والدكتورة هناء خير الدين الاستاذة بجامعة القاهرة (وزوجة الدكتور سلطان ابو على وزير الاقتصاد) زار واشنطن فى الفترة من ٢٦ يناير واستمرت المباحثات حتى ٧ فبراير ١٩٨٦

وكان الغرض من الزيارة المشاركة فى الاجابة عن استفسارات الجانب الامريكى حول ما تضمنته « الورقة البيضاء » المقدمة رسميا من الحكومة المصرية حول مطالب مصر من المعونات الامريكية

● الاجتماعات التسعة :

وقد اشترك الوفد المصرى فى تسعة اجتماعات الاول اجتماع تمهيدى مع السفير المصرى فى واشنطن عبدالرؤوف الريدى فى ٢٧ يناير ١٩٨٦ لبحث مهمة الوفد فى واشنطن . والاتفاق على الخطوط الرئيسية لهذه المهمة وحضر هذا الاجتماع كل من عبدالحليم محمد على الوزير المفوض التجارى لسفارة جمهورية مصر العربية فى واشنطن والدكتور محمد المنطاوى المستشار التجارى بالسفارة

وعقد الاجتماع الثانى مع اللجنة الفرعية للعلاقات الخارجية لشئون اسيا والشرق الاوسط بالكونجرس الامريكى فى اليوم التالى - ٢٨ يناير - وتمت دراسة نتائج زيارة « ريتشارد ميرفى » مساعد وزير الخارجية الأمريكى لمنطقة الشرق الأوسط واثر التشريع الذى اصدره الكونجرس فى ديسمبر ١٩٨٥ - والمعروف باسم قانون جرام - رودمان - هولنجز - والخاص بخفض الانفاق الحكومى بنسبة ٣.٠٤ هذا العام وبنسب اخرى حتى نهاية عام ١٩٩١ واثر هذا الخفض على حجم المساعدات الأمريكية لدول المنطقة ومنها مصر

وعقد الوفد المصرى اجتماعه الثالث مع مستر « جرين ليف » مساعد مدير وكالة التنمية الدولية الأمريكية

وكان الاجتماع الرابع مع « مساعدى » اعضاء مجلس الشيوخ بالكونجرس فى ٣١ يناير وفى مساء نفس اليوم عقد الاجتماع الخامس مع المستر « ديفيد دانفورد » رئيس قسم مصر بوزارة الخارجية الأمريكية ومساعده

وفى ٣ فبراير عقد الاجتماع السادس مع المستر « كولين » مساعد السيناتور INOUYE وفى اليوم التالى - ٤ فبراير - عقد الاجتماع السابع مع المستر « ماكدينال » رئيس قسم المشتريات بوكالة التنمية وعقد الاجتماع الثامن فى ٥ فبراير مع المستر تيرى لاريك « مساعد رئيس قسم مصر بوكالة التنمية وعقد الاجتماع التاسع والاخير فى ٦ فبراير الماضى مع المستر « دينيس نيل » مدير مكتب العلاقات العامة بالوكالة الامريكية

طلبـات مصـر

واثار الوفد المصرى فى الاجتماعات التسعة التى عقدها مع الجانب الامريكى العديد من الموضوعات التى تتعلق بالمساعدات الاقتصادية الامريكية المقدمة الى مصر والتى منها

● تخفيف اعباء اقساط الديون والفوائد المستحقة عليها للولايات المتحدة

● إعادة النظر فى التشريع الذى صدر خلال شهر يوليو ١٩٨٥ والذى قضى بتخفيض فقرة ١٨ على الاقل من المبالغ التى تم رصدها لبرنامج الاستيراد السلعى خلال عامى ٨٦ - ١٩٨٧ - وهو البرنامج الخاص باستيراد حاصلات زراعية امريكية وهو يهدف الى مساعدة قطاع الزراعة الامريكى على تصريف انتاجه وترجع اهمية هذا الموضوع الى ان الضرر الذى سيلحق بمصر من وراء هذا التشريع كبير جدا لحصول مصر على ٧٥٪ تقريبا من اجمالى المبالغ المخصصة لهذا البرنامج فى حين ان عشر دول افريقية تحصل على الربع الباقى . هذا فضلا عن ان مصر تستورد قدرا كبيرا من الحاصلات الزراعية سواء من خلال هيئة المعونة الأمريكية . او من خلال فائض الحاصلات الزراعية

● واثار الوفد المصرى ايضا مسالة الظروف التى يمر بها الاقتصاد المصرى فى الوقت الحاضر والتى تقتضى التعجيل بصرف « الدفعة الثانية » من الدعم النقدى للمساعدات الامريكية وعدم الربط بين صرف هذه الدفعة وبين ما يتحقق من برامج الاصلاح الاقتصادى التى تقوم مصر بتنفيذها فى المرحلة الحالية حيث تشترط الإدارة الامريكية مراقبة تنفيذ هذه البرامج

● واثار الوفد المصرى فى اجتماعاته مع المسئولين فى الإدارة الامريكية ضرورة إعادة النظر فى الاقتراحات المقدمة من فرع وكالة التنمية الامريكية فى القاهرة والتى تقضى بتخصيص ٥٠ مليون دولار للقطاع الخاص . مع العلم بان قروض برنامج الاستيراد السلعى مخصصة اساسا للقطاع العام والحكومى

● وكانت اخر مطالب الوفد المصرى امام الجانب الامريكى ان تقوم امريكا بموافاة الحكومة المصرية بالاتفاقيات الخاصة بالمساعدات الامريكية بوقت كاف لإمكان دراستها فى اللجان المتخصصة قبل اقرارها بصفة نهائية وحدد الوفد المصرى الوقت الكافى بان يكون شهرا على الاقل .

الموقـف الأمـريـكـى

وكانت مواقف الجانب الامريكى واحدة لم تتغير فى وكالة المعونة الامريكية AID عنها فى وزارة الخارجية عنها فى الكونجرس وهى تتلخص فى النقاط التالية

■ ان الحكومة الامريكية تتفهم ظروف مصر الاقتصادية وترحب بما تتخذه الحكومة المصرية من إجراءات لتصحيح المسار الاقتصادى إلا ان امريكا من ناحيتها تواجه عددا من المصاعب اهمها العجز الخطير فى الميزانية والذى ادى الى صدور قانون جرام رودمان ومن المقرر ان يصل هذا العجز الى ٢٠٠ بليون دولار فى موازنة عام ١٩٨٧ . ولذا فمن المقرر ان تنخفض المساعدات الخارجية الامريكية بصفة عامة بنسبة ٦٪ فى عام ١٩٨٧ . ومن المقرر ايضا ان تنخفض المعونة الاقتصادية التى كانت قد تقررت لمصر لعام ١٩٨٦ بقيمة ٣٥ مليون دولار

■ كما ابلغ الجانب الامريكى « الوفد المصر » انه لا يمكن عمل اى استثناءات فى هذا المجال ولايمكن ادراج اى زيادة فى المعونات لاى دولة .

■ ان الحكومة الأمريكية لاتزال فى انتظار برنامج محدد ومتكامل . يتضمن الاهداف المحددة للخطوات التى تزمع الحكومة المصرية اتخاذها للاصلاح الاقتصادى خلال عدد محدد من السنوات .

التساؤلات التسعة

وطرح الجانب الامريكى فى المفاوضات تسعة تساؤلات قام الوفد المصرى بالاجابة عنها خلال ورقته البيضاء

السؤال الأول ما هى الاولويات التى تضعها مصر لاستخدام المساعدات الأمريكية ؟

السؤال الثانى لماذا يصر المسئولون فى مصر على عدم تعديل سعر الصرف على الرغم من ان الفرق بين الاسعار المتعددة لسعر الصرف من ناحية وبين سعر الصرف الرسمى والسعر فى السوق السوداء من ناحية اخرى كان السبب الرئيسى فى تدهور قيمة تحويلات العمال المصريين فى الخارج ؟

البقية «ص ١٣»

كان وأخواتها

بنك مصر

كان قيام بنك مصر فى مايو ١٩٢٠ هو اعظم إنجاز اقتصادى لثورة ١٩١٩ . ولكى ندرك اهمية هذا الصرح الشامخ فى تاريخ مصر الحديث . ينبغى ان نتذكر الحالة التى كان عليها الاقتصاد المصرى منذ التغلغل الاستعمارى الاوربى الذى بدأ فى عصر الخديو اسماعيل . ثم بلغ ذروته باحتلال مصر عسكريا وخضوع الاقتصاد المصرى للسيطرة البريطانية . حتى تحولت مصر بكاملها الى مزرعة قطن لخدمة مصانع النسيج الانجليزية . وتحول المصريون الى مستهلكين للمنتجات الانجليزية . وانفتحت مصر على مصراعيها للبنوك والشركات والمؤسسات الأجنبية . وباتت مرتعا للمرابين الخواجات الذين انتشروا فى المدن . وانبثوا فى القرى يمتصون عرق ابنائها بارخص الاثمان

كنت تمشى فى قلب القاهرة التجارى فلا تجد محلا مصريا عليه القيمة . فكل المحلات الكبرى تحمل اسماء اجنبية : شيكوريل . شملا . اوركو . افرينو . بنزايون . صيدناوى . عمر افندى . داود عدس . حتى محلات البقالة الكبيرة احتكرها الطليان والارمن واليونانيون . واقتصر نشاط المصريين على تجارة العطارة فى المحلات الصغيرة المكدسة فى الغورية وبين الصورين وعربات الفول والطعمية والكشرى التى تزين جدرانها بشعارات انهزامية تقول « ملك الملوك اذا وهب لا تسالن عن السبب » .

وكانت البنوك - عصب الاقتصاد - تابعة للمصالح الاجنبية بما فيها بنك الدولة القائم على إصدار العملة - البنك الأهلى المصرى - كان بنكا انجليزيا لحما ودما و لا يحمل من سمات المصرية سوى الاسم المزيف فلم يكن اهليا ولا مصريا ..

■ ■ ■

فى هذا الجو القاتم وفى هذه الغابة التى تمرح فيها وحوش كاسرة . ظهر شاب مصرى مشبوب العاطفة . صادق الوطنية . متقدم الفكر اسمه طلعت حرب استحوذت على فؤاده فكرة اشبه بالخيال هى إنشاء بنك مصرى يعمل على تجميع مدخرات المصريين واستخدامها فى إنشاء صناعات مصرية وتمويل مشروعات مصرية ويعمل فيه مصريون ويستخدمون فى معاملاته اللغة العربية وعندما بلغ طلعت حرب سن الخامسة والعشرين اصدر فى عام ١٩١٠ كتابا صغيرا عنوانه (علاج مصر الاقتصادى ومشروع بنك مصر او بنك الأمة) واذا كان الخطاب يقرا من عنوانه . فإن عنوان الكتاب يكشف عن مضمونه وهو انه . لكى يتم الاستقلال السياسى فانه من الضرورى ان تتوافر للوطن إمكانات التحرر الاقتصادى التى ترسى دعائم اقتصادية وطنية يستطيع الوطن ان يواجه بها الاختناقات التى سوف يجتازها فى مراحل نضاله مع الاستعمار . تغذى كفاحه وتدعمه وتمنحه الصلابة وقوة الصمود .

لقد وضع طلعت حرب يده على بيت الداء ان الاستعمار الاقتصادى هو الهدف الحقيقى للاحتلال وراى بفكره الثاقب ان الاستقلال السياسى لن يكتمل إلا إذا تحررت البلاد من اغلال الرق الاقتصادى وكتب بيده روشتة العلاج فى هذا الكتاب الصغير وكان العلاج قيام بنك مصرى خالص يرعى مصالح المصريين ويأخذ بيدهم من مهاوى العجز والخمول .

ولكن كيف كان يمكن لهذا المشروع الاسطورى ان يرى النور وسط الدياجير المظلمة التى تخيم على مصر فى ظل جبروت كرومر وتواطؤ عباس الثانى وسلبية كبار الملاك الذين عادوا الاحتلال وارتبطت مصالحهم بمصالحه ولم ينظروا الى ابعد من اقدامهم فلم يتخيلوا إمكانية قيام بنك مصرى متحرر من اغلال القهر الانجليزى يعمل فيه مصريون كانوا يتصورون ان حرفة المال والتجارة سر لا يتقنه سوى الخواجات

■ ■ ■

مثل هذا المشروع كان لا يمكن ان يرى النور إلا فى احضان ثورة شعبية وطنية تقلب موازين القوى وتفتح عيون الغافلين على حتمية الاستقلال الاقتصادى .

وقامت الثورة فى مارس ١٩١٩ بقيادة سعد زغلول وتفتحت ينابيع الوعى فى الشخصية المصرية وترددت اصداء الحرية فى جنبات الوادى وتاقت نفوس المصريين الى الحرية بمعناها الشامل وبمعدها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وارتبط شعار « الاستقلال التام او الموت الزؤام » بشعار « مصر للمصريين » وتحرير المصالح المصرية من السيطرة الأجنبية . واستجاب المصريون إلى نداء سعد زغلول للمساهمة بقروشهم القليلة فى رأسمال (بنك مصر) ومن حصيلة هذه القروش تجمع مبلغ يزيد على ثمانين الف جنيه كان هو النواة الأولى فى بناء الصرح الكبير .. وارتبط [...] مصر بثورة مصر واصبح اولى ثمراتها المباركة . واروع إنجازاتها العملية .

وكان تشجيع بنك مصر هدفا ثابتا من اهداف الثورة الوطنية .. فحين لجأت الثورة الى اسلوب المقاطعة الاقتصادية للمصالح الاجنبية . طلبت من المصريين ان يسحبوا اموالهم من المصارف الانجليزية وان يودعوها فى بنك مصر . وحثتهم على شراء أسهم بنك مصر . حتى يبلغ راسماله مبلغا يتناسب مع حالة البلاد الاقتصادية وبذلك يتسنى للبنك ان يساعد فى إحياء المشروعات الوطنية وتنشيط الصناعة والتجارة المصرية .

وشب الوليد عن الطوق واتسع نشاطه حتى بلغت شركاته ١٤ شركة تمارس نشاطها فى جميع فروع الاقتصاد الوطنى واثبتت قدرة المصريين على الوقوف على اقدامهم . وخرجت الى الاسواق منتجات مصرية اقبل عليها المصريون وهم يشعرون بالفخار والاعتزاز لانها من صنع بلادهم وكان من بين الشركات التى اسسها بنك مصر شركة اسمها (بيع المصنوعات المصرية) تخصصت فى بيع السلع المصنوعة بايد مصرية ولكنها تحولت الآن - فى ظل الانفتاح - الى مركز لترويج السلع المستوردة مثل غيرها من شركات القطاع العام والخاص . وتبدد الحلم الذى كافح من اجله طلعت حرب منذ ستين عاما على ايدى الغافلين الذين لا يدركون معنى الاعتزاز بالوطنية المصرية .

جمال بدوى

حضارة مصر الفرعونية فى جامعة أمريكية

دعت جامعة « كونكتيكت » الامريكية بشرق الولايات المتحدة . عالم الآثار المصرى الدكتور محمد ابراهيم بكر عميد كلية الآداب بجامعة الزقازيق ، لالقاء عدد من المحاضرات حول « الحضارة الفرعونية كاول حضارة عرفها العالم » .

القى عالم الآثار المصرى محاضرات بين الاف الطلبة والمدرسين . تناولت فن التحنيط الذى ابتكره المصرى القديم لايمانه ومعتقداته الدينية بان حياته فى الدنيا مرحلة قصيرة تعقبها « مرحلة ابدية » فحاول الوصول الى مايضمن استمرار الحياة بعد الموت وتوصل الى التحنيط من خلال مجموعة من المواد الكيماوية مثل « القرفة والشبة وملح النطرون والعطور الطبية التى كان يستوردها من بلاد بنط » الصومال » .

وفى محاضرة اخرى قال ان التحنيط تطلب الالمام بقواعد التشريح واعضاء الجسم ووظائفه . ومن هنا انشئت اول مدرسة للطب فى تاريخ البشرية بمنطقة تل بسطة فى الشرقية . مما اوجد مجموعة من الاطباء المتخصصين فى فروع الطب المختلفة .



د . ابراهيم بكر

قانون جديد للنيابة الإدارية يحقق :

تشكيل مجلس أعلى للنيابة الإدارية

منح مدير النيابة سلطة الوزير وعدم عزل أعضائها

علمت « الوفد » ان النيابة الادارية ستقدم اقتراحا بمشروع قانون جديد بدلا من القانون القائم لعرضه على المجلس الاعلى للهيئات القضائية تمهيدا لعرضه على اللجنة التشريعية بمجلس الشعب .

ويطالب المشروع الجديد بتشكيل مجلس اعلى للنيابة الادارية برئاسة مديرها وعضوية اقدم ستة من نوابه .. واعتبارها هيئة مستقلة لها الصفة القضائية .. وتخويلها اختصاصا وجوبيا بتحقيق نوعيات متميزة من المخالفات المالية والادارية .. وحقها فى مباشرة الطعون فى احكام المحاكم التاديبية امام المحكمة الادارية العليا دون حاجة الى نيابة ادارة قضايا الحكومة .

كما يطالب المشروع الذى سيتقدم به المستشار ممتاز نصار زعيم المعارضة الى اللجنة التشريعية به بمجلس الشعب لدراسته . بان تكون لمدير النيابة الادارية سلطة الوزير المنصوص عليها فى اللوائح والقوانين . فيما يتعلق بالنسبة للعاملين فى النيابة الادارية . وندب العاملين فى الوظائف الادارية والكتابية بها دون التقيد بقواعد الندب . كما يطالب المشروع بتحقيق المساواة بين اعضاء النيابة الادارية نظرائهم اعضاء النيابة العامة فيما يتعلق بالشئون الوظيفية . وعدم قابليتهم للعزل . وذلك بالنص على تقرير هذه الحصانة لاعضائها اعتبارا من درجة وكيل نيابة فما فوق .

كما تضمن المشروع احكاما جديدة اهمها :

●● تخويل عضو النيابة الادارية حق الاستعانة بالهيئات والاجهزة المختصة بالرقابة الادارية او المالية او الشرطة لمباشرة اجراء معين او التحريات اللازمة . وندب الخبراء للاستعانة بهم فى المسائل الفنية

●● تخويل النيابة الادارية اصدار امر بضبط المخالف واحضاره ، اذا تخلف دون عذر بعد استدعائه بخطاب موصى عليه مصحوبا بعلم الوصول . وتخويل مدير النيابة الادارية حق وقف العامل عن عمله احتياطا اذا اقتضت مصلحة التحقيق ذلك لمدة لاتزيد على ٣ شهور ولايجوز مدها إلا بقرار من المحكمة التاديبية المختصة .

●● وجوب التزام السلطة التاديبية الرئاسية للمخالف بالقرار الصادر من النيابة الادارية مع تخويلها حق الاعتراض على قرار النيابة الادارية لدى مدير النيابة او من يفوضه ..

●● تعيين عدد الادارات والنيابات وتحديد اختصاصاتها ومقر كل منها يكون بقرار من وزير العدل ..

●● النص على ان لرئيس الجمهورية ونائبه ورئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء والمحافظين تكليف النيابة الادارية باجراء دراسات فى الجهات التى تسرى عليها احكام هذا القانون او غيرها

●● جواز حضور محام مع العامل المخالف فى اجراءات التحقيق تمشيا مع نصوص قانون المحاماة . وتمكينا للمخالف من استكمال مقومات دفاعه .

●● استبعاد حق النيابة الادارية فى تفتيش اشخاص ومنازل العاملين المنسوبة اليهم المخالفة والمخول لها بموجب القانون الحالى وقصر التفتيش على اماكن العمل وغيرها مما يستعمله العاملون الذين يجرى التحقيق فى اعمالهم ..

تشكيل لجان الشباب الوفدى بالمحافظات

يولى الوفد عناية كبيرة لتنظيم الشباب . وتشترك اجهزته المركزية والمحلية فى هذه العملية . وينتظر ان تنتهى اللجان العامة للوفد بالمحافظات من تشكيل لجان الشباب بها خلال شهر مارس الحالى وذلك وفق القواعد التى وضعتها لجنة الشباب الفرعية بالوفد وتتضمن بصفة اساسية .

اولا - ان يكون تشكيل لجان الشباب بالمحافظة من مسئوليات اللجنة العامة بها وان تقدم لها لجنة الشباب النوعية المعونة فى اختيار بعض العناصر القيادية اذا لزم الامر .

ثانيا - ان تتم هذه العملية فى هذه المرحلة بالاختيار الدقيق للاعضاء والقيادات فى اضيق نطاق ممكن فى البداية وان يضم بعد ذلك من تثبت صلاحيته للعضوية بالتدريج .

ثالثا - الا تقل سن عضو لجنة الشباب عن ثمانية عشرة عاما والا يزيد باى حال من الاحوال عن ثلاثين عاما على اعتبار ان القيادات التى يتجاوز عمرها الحد الاقصى يمكن الانتفاع بها فى اللجان الاخرى بالمحافظة .

رابعا - ان يكون عدد اعضاء لجنة الشباب بالمحافظة بين ١٥ - ٥٠ عضوا وفق حجم المحافظة . وان يكون لها رئيس ونواب وسكرتيرون وامين صندوق .. الخ .

خامسا - ان تضم اللجنة ممثلين لجميع المراكز الادارية بالمحافظة من نا حية ، وان يمثل فيها فئات الشباب (العمال والفلاحين والطلاب) بنسب متقاربة وطريقة متوازنة . تعكس ثقل حجم كل فئة بالمحافظة :

سادسا - الا يتعارض تشكيل هذه اللجان مع وجود لجان خاصة بالطلاب او العمال على جميع المستويات خاصة فى المحافظات التى بها جامعات او مؤسسات صناعية او تجارية للعمال وان تمثل هذه اللجان فى اللجنة العامة للشباب .

سابعا - ان يتم الربط بين اللجنة العامة للمحافظة ولجنة الشباب العامة بها عن طريق عضوية بعض قيادات اللجنة العامة للشباب فى اللجنة العامة للمحافظة .

ثامنا - ان يتم تشكيل هذه اللجان فى الاشهر التالية بحد اقصى نهاية شهر مارس وان يكون تشكيلها من المهام الاساسية للجان الوفد العامة بالمحافظات فى هذه المرحلة .

تاسعا - ان يعرض التشكيل النهائى على اللجنة العامة للتنظيم بالوفد ويصدر به قرار من السكرتير العام للوفد .

عاشرا - تشكيل لجنة دائمة من رؤساء لجان الشباب بالمحافظات واعضاء لجنة الشباب النوعية بالوفد تجتمع مرة كل شهرين وعند الضرورة فى هذه المرحلة .

وبدات لجنة الشباب النوعية بالوفد فى تلقى تشكيلات اللجان العامة للشباب بالمحافظات تمهيدا لعرضها على لجنة التنظيم .

مصطفى ابو زيد يتحدث فى ندوة الوفد بالاسكندرية

يتحدث الدكتور مصطفى ابو زيد فهمى المدعى العام الاشتراكى السابق . ووزير العدل الاسبق . عن تطبيق الشريعة الإسلامية فى الندوة . التى تعقد بمقر الوفد بالاسكندرية فى الساعة السابعة مساء غد الجمعة . ويدير الندوة المستشار صفاء عامر . والدعوة عامة

أخبار حزبية

سراج الدين يجتمع بقيادات الوفد فى محافظة السويس

اجتمع فؤاد سراج الدين رئيس الوفد ، مع حسين المجبراوى رئيس لجنة الوفد العامة بالسويس تم خلال الاجتماع . بحث التشكيلات النهائية للجان الوفد باقسام المحافظة . وحضر الاجتماع . فؤاد اسماعيل . وعبد الفتاح يونس . ووهيب برسوم . وسامى عبد العليم . اعضاء اللجنة .

منى مكرم عبيد تشترك فى مؤتمر عن حقوق المراة

سافرت منى مكرم عبيد عضو لجنة الوفد بالقاهرة . الى اسبانيا . ستقوم منى مكرم . بتمثيل المنظمة العربية لحقوق الانسان . فى مؤتمر تنظمه هيئة اليونسكو فى مدريد عن المراة .

اعضاء جدد باللجان المتخصصة

اصدر فؤاد سراج الدين رئيس الوفد . قرارا بضم صديق على حسان . الى عضوية لجنتى الزراعة والشئون الدينية بالوفد .

عزاء واجب

فؤاد سراج الدين رئيس الوفد . واعضاء الهيئة العليا . والهيئة البرلمانية . واعضاء الحزب .

● يتقدمون بخالص العزاء الى حامد الازهرى المحامى . وعضو مجلس نقابة المحامين . وعضو لجنة الوفد بالقاهرة . لوفاة شقيقته المرحومة الدكتورة عواطف الازهرى ويسالون الله لها الرحمة ولآلها الصبر والسلوان .

● وينعون المرحوم السيد عبد الحكيم جبة رئيس لجنة الوفد بمركز البدرشين . ويقدمون العزاء الى اسرته وذويه .

● ويتقدمون بخالص العزاء الى اسماعيل صالح بجريدة الوفد لوفاة والده . للفقيد الرحمة . وللاسرة الصبر والسلوان .

قتيل قسم بنها تأجيل قضية إلى ٨ أبريل

قررت محكمة جنايات بنها تاجيل القضية المقامة من ورثة المواطن وليد عبدالعزيز محمد كامل الذى توفى عقب تعذيبه داخل قسم بنها ، والمتهم فيها كل من الرائد سامى عفيفى خضيرى ومحمد فريد عبدالرحمن الضابطين بمباحث بنها . وسمير مصطفى درويش القاضى بمحكمة جنوب القاهرة الابتدائية . الى جلسة ٨ ابريل القادم . وكان المتهمون الثلاثة قد اشتركوا فى تعذيب المواطن اثناء احتجازه بقسم بنها على ذمة قضية سرقة . مما ادى الى وفاته .

طالب محامى الورثة باستدعاء الدكتور احمد عبدالفتاح مفتش صحة بنها لسؤاله عن التناقض بين التقرير الذى حرره واستبعد فيه وجود شبهة جنائية وتقرير الطبيب الشرعى الذى قام بتشريح الجثة واثبت ان الوفاة جنائية .

سردين فاسد بالاسواق واعدام ٣٠٠ الف فرخة !

قضت محكمة جنح مستانفة قصر النيل بتغريم مدير مجمع استهلاكى بالزمالك لبيعه سردينا فاسدا للمواطنين تبين ان الشركة المصرية الاسبانية للتجارة استوردت كمية من هذا السردين قدرت بنحو ٥٠٠٠ كرتونة كبيرة وقامت بتوزيعها على المجمعات الاستهلاكية التابعة لشركة الاهرام . اصدرت المحكمة حكمها برئاسة حمدى عبدالنعيم ، وعضوية جلال مفتاح ومدحت بسيونى وامانة سر حسنين حجازى . وفى الوقت نفسه قرر امام محمد العيسوى رئيس نيابة قليوب التحفظ على ٣٠٠ الف فرخة ، و ٦٧٠ طنا من اللحوم بمجمع التبريد والتجميد التابع لشركة « جيركو » تمهيدا لاعدامها ، بعد ان ثبت فسادها وعدم صلاحيتها نهائيا للاستخدام الآدمى - كانت الكمية معدة للتوزيع على المجمعات الاستهلاكية وقدرت قيمتها بنحو مليون جنيه !

إحالة عصابة التلاعب فى تقديرات الأراضى بالاسكندرية الى نيابة الأموال العامة

الاسكندرية - مكتب الوفد :

تقررت احالة المراقب المالى لحى شرق الاسكندرية و٦ من موظفى المراقبة المالية بالحى الى نيابة الاموال العامة بالاسكندرية . كما تقرر تشكيل لجنة فنية لفحص جميع اعمال الاراضى الفضاء بالحى لايقاف ما ترتب من اثار على القرارات التى اصدرتها اللجنة السابقة وتضمنت التلاعب فى اكثر من ٥٠ حالة تهرب ضريبى تزيد قيمتها على نصف مليون جنيه .

وكان الجهاز المركزى للمحاسبات بالاسكندرية قد اكتشف ان المراقب المالى للحى واعضاء مجلس المراجعة وبعض العاملين بالتحقيقات قاموا بالتواطؤ مع بعض المخولين للتهرب من دفع الضريبة المستحقة على الاراضى الفضاء المملوكة لهم وذلك عن طريق الغاء ربط الضريبة على الارض لاسباب غير حقيقية ، او بتخفيض قيمة الارض . وبالتالى قيمة الضريبة الى اقل حد ممكن بالمخالفة لاحكام القانون ٣٤ لسنة ٧٨ ، والقانون ٩٤ لسنة ٨٠ . وادى ذلك الى ضياع مبالغ طائلة على ميزانية الدولة ممثلة فى موارد صندوق الاسكان الاقتصادى . وبلغ ما امكن حصره بواسطة الجهاز المركزى حوالى ٥٩٠٧٧٢ جنيها .

محاكمة صاحب شركة تقسيم اراض استولى على ٦٥٧ الف جنيه من المواطنين

استولى مدير الشركة العامة للتجارة وتقسيم الاراضى على ٦٥٧ الف جنيه من المواطنين مستغلا حاجتهم الى تملك الاراضى الفضاء للبناء عليها ، وباعهم قطعا من الاراضى تبين انها كلها محظور البناء عليها طبقا للقانون ٥٢ لسنة ١٩٨٢ وبالتالى لم يتمكن من نقل ملكية الارض التى قام ببيعها الى المواطنين ولم يقم بتسليمها .

تقدم المواطنون ببلاغاتهم للمدعى الاشتراكى وقام المستشار محمود هانى مساعد المدعى الاشتراكى بسماع شكواهم . وتم التحفظ على اموال وليم متى حنا صاحب الشركة تمهيدا لفرض الحراسة عليها واحالته الى محكمة القيم لمحاكمته بتهمة الإضرار بمصالح المواطنين والمصالح الاقتصادية للمجتمع .

انصار نميرى يضربون عن الطعام

الخرطوم - ا . ف . ب - ذكرت صحيفة « الايام » السودانية ان المعتقلين السياسيين من انصار الرئيس السودانى « المخلوع » جعفر نميرى قد « قاموا باضراب عن الطعام احتجاجا منهم على التاجيل المستمر لمحاكمتهم . وقالت ان المدير العام لمصلحة السجون حاول اقناع ١٦ معتقلا مضربين عن الطعام فى سجن « دبك » على بعد ١٠٠٠ كم شمال الخرطوم بالتوقف عن الاضراب .

وكان المضربون قد حاولوا اعادة تشكيل « الاتحاد الاشتراكى » الذى كان قائما فى عهد نميرى فتم اعتقالهم فى ديسمبر الماضى بتهمة تشكيل حزب سياسى يساند الرئيس السابق . ولم يقدموا للمحاكمة حتى الآن !

القبض على مالك عقارات هارب من ٥٠ سنة سجنا

ضبطت سلطات الامن ، حسين شاهين الذى تقاضى ملايين الجنيهات كخلو رجل من المستاجرين لعقاراته بمدينة نصر . وتكراره تاجير الوحدة السكنية لاكثر من مستاجر وتم ايداعه السجن . وكان المدعى العام الاشتراكى ، يتولى تحقيق بلاغات المواطنين ، ضد المدعى عليه ، الذى تم فرض الحراسة على امواله . كما يتولى المدعى الاشتراكى رد الاموال لاصحابها . واصدرت محكمة امن الدولة احكاما بالحبس ، وصلت الى ٥٠ سنة ضد المالك ، وتعويضات بلغت ٢٦ مليون جنيه .

« قادوس » ابن العم ..

يحصل على ١٨,٥ مليون جنيه من البنوك بدون ضمانات !

يجرى الآن ابوالعينين عبدالمجيد قادوس ، وشهرته محمد قادوس ، صاحب مصانع النسيج بالاسكندرية والمحلة . وابن عم عزت قادوس رئيس المجلس الشعبى المحلى لمحافظة الاسكندرية .. اجراءات صلح واق من الافلاس ، بعد ان توقف عن سداد مديونيته التى وصلت الى ١٨,٥ مليون جنيه . حصل عليها من بنوك قناة السويس . والاهلى ومصر العربى الافريقى وفيصل الاسلامى والتجاريون . بدون ضمانات كافية .

الشعب هو الحارس - لا الأمن المركزى

ان احداث يوم ٢٥ و ٢٦ فبراير سنة ١٩٨٦ وما عانت البلاد من [illegible] التى نجمت عنها وحجم [illegible] لا يساندها منطق او قانون ، جعلتنا جميعا [illegible] لابد من وقفة جادة وتراجعة [illegible] ودعوة جادة لكل المصريين المشاركة فى البناء وصنع القرار [illegible] الشعب بعد الله هو الحارس لا الأمن المركزى ولا [illegible] بالعتاد ان [illegible]

ولكى نشرك الشعب فى تصحيح مساره وبناء مستقبله [illegible] توفير المناخ اللازم لذلك . والذى نراه بمزيد من الديمقراطية [illegible] من :

١ - ان الاوان لالغاء حالة الطوارئ والقوانين [illegible] الحرية وكذلك المحاكم الاستثنائية والعسكرية ودعم [illegible] الدفاع ، اذ ثبت ان وجود حالة الطوارئ لم تمنع حراس الامن [illegible] الانقضاض عليه .

٢ - لابد الا يقف المصريون بعد اليوم متفرجين بل مشاركين فى كل شىء وذلك يستلزم رفع جميع القيود المفروضة على حرية الانسان فى التعبير وابداء الرأى وذلك بالغاء القيود على تكوين الاحزاب والجماعات وحرية اصدار الصحف وتعديل نظام الانتخاب ، والعودة الى الدوائر الفردية وتوفير المناخ السياسى لان ينتخب الشعب ممثليه بحرية تامة وبجدية مطلقة . وان تكون جميع المناصب القيادية بالدولة بدءا من رئيس الجمهورية ونائبه والوزراء والمحافظين ورؤساء المدن والقرى بالانتخاب الحر المباشر .

٣ - تشكيل جمعية تاسيسية تضم الكفاءات من المصريين لمراجعة الدستور الحالى وتنقيحه واقتراح تعديله بحيث تكون الارادة الشعبية هى المصدر الحقيقى لكل السلطات لا إرادة حاكم او مجموعة من الافراد او فئة مهما اخلصت نواياها .

٤ - تشكيل لجنة قومية تضم كبار المتخصصين فى الاتجاهات المختلفة من الاحزاب والنقابات المهنية والعمالية والاتحادات لمراجعة نظم التعليم والاسكان والصناعة والزراعة والتجارة وبحث سياسة الاجور وتثبيت الاسعار ووسيلة زيادة الموارد ، ورفع المعاناة عن جماهير الشعب ، وحل جميع المشاكل فى اطار خطة علمية قومية محددة الاهداف موقوتة الزمن حتى تطمئن الجماهير على حاضرها وتامل فى مستقبلها .

٥ - تشكيل حكومة قومية تضم جميع الاتجاهات تكون قادرة على تحمل اعباء اعادة البناء وتصحيح المسار الاقتصادى وتنمية وحسن استغلال الموارد .

٦ - تغيير منهاج حياتنا والقضاء على كل مظاهر الترف والاسراف وان يبدأ القائمون على قيادة العمل التنفيذى والشعبى بانفسهم حتى يكونوا قدوة للجماهير ومن هنا يجب ان يراعى فى اختيار القيادات القدوة الحسنة والسمعة الطيبة والكفاءة فى الاداء وحسن معاملة الناس . إذ انه اذا صلح الراعى صلحت الرعية .

٧ - الغاء الامن المركزى وفرق الامن إذ ثبت من الاحداث الاخيرة ان الشعب وحده بعد الله هو الحارس وان توجه ميزانيته الضخمة من تدريب وسلاح الى تحسين حال هيئة الشرطة وزيادة اعدادها حتى تقوم بمهامها كما كانت فيما مضى هى الهيئة النظامية الوحيدة الموكل اليها حفظ الامن والنظام .

٨ - يجب ان يخصص وقت كاف لجميع الاحزاب واصحاب الرأى عن عرض المشاكل وحلولها فى البرامج المختلفة بالاذاعة والتليفزيون حتى تكون جميع القنوات المشروعة لعرض المشاكل امام الجميع على حد سواء .

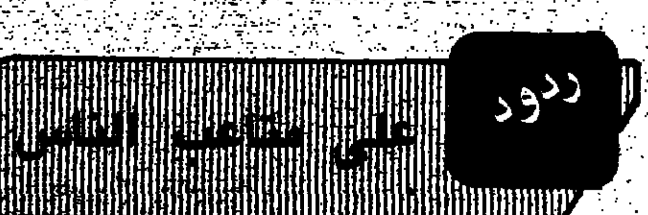
٩ - ان الاوان ان يفكر السيد رئيس الجمهورية فى تخليه عن رئاسة الحزب الوطنى ليكون رئيسا لكل المصريين باتجاهاتهم المختلفة وان يعتمد كلية على الشعب لا على قلة من المستشارين او المعاونين لانهم لا يصدقونه القول خشية على مواقعهم ومصالحهم .

١٠ - يجب ان نعى جميعا حكاما ومحكومين الا يضيق صدر احدنا بالنقد وان ننزع من انفسنا روح الفردية السائدة وان يضع من يتولى المسئولية فى اى موقع نصب عينيه المقولة الماثورة عن سيدنا ابو بكر الصديق .

وليت عليكم ولست بخيركم فإن احسنت فاعينونى وان اسات فقومونى .

يوم ان يتم ذلك يصبح كل المصريين حكاما ومحكومين كالبنيان المرصوص ترفرف على سماء مصر شمس الحرية ونور الحق والعدل والامن والرخاء .

محمود عبد الحميد سليمان
عضو مجلس نقابة المحامين



حول معاهد اوكسفورد بالاسكندرية

نشرت « الوفد » فى العدد الماضى شكوى تحت عنوان شهادات غير معتمدة بتوقيع صفية الشماع مؤداه . ان معاهد اوكسفورد بالاسكندرية ، تمنح الطلاب بها شهادات معتمدة ترفض القنصلية الانجليزية اعتمادها [illegible] على مصروفات سنوية من الطالب حوالى ٥٠٠ جنيه فى العام الواحد .

وتلقى احمد محفوظ رئيس مجلس ادارة هذه المعاهد ، صحة هذه الشكوى واطلعنا على المستندات الرسمية التى تقطع بعدم صحتها ومنها شهادات معتمدة فعلا ، وعليها خاتم القنصلية الانجليزية بالاسكندرية وعليها خاتم النسر . وهذه المعاهد تخضع لإشراف وزارة التربية والتعليم . ولديها تراخيص رسمية منها ، واطلعت عليها الوفد . اما عن المصروفات المدرسية فوزارة التربية والتعليم ، هى التى تحددها ، وهى ثلاثمائة جنيه فى السنة الدراسية الاولى . وثلاثمائة وستون جنيها فى السنة الثانية ، واربعمائة وخمسون جنيها فى السنة النهائية ، حيث تدرس بها ثمانى مواد باللغة الانجليزية ، منها مادة الكمبيوتر والتلكس الدولى .

● « الوفد » . هذه الشكوى نشرت بناء على رسالة تلقيناها بتوقيع المهندسة صفية الشماع . ولم تذكر عنوانها ، وننشر رد معاهد اوكسفورد ، التى وضعت تحت يدنا ما يثبت عدم صحة رسالة المواطنة ، فاذا كان لديها ما يثبت صحة شكواها ، فاننا نرجو ان تقدم بها شخصيا الى الجريدة .

من أجل زيادة ديون مصر

مناقصة عربات مترو الأنفاق ترسو على شركة فرنسية بضعف الأسعار التى قدمت من ٤ دول أخرى

من اجل زيادة ديون مصر ، ذكر تقرير اقتصادى دولى عن الشرق الاوسط ان مناقصة توريد ٤٨ قاطرة لمترو الانفاق فى مصر ، تمت ترسيتها على شركة فرنسية بمبلغ ١٠٠ مليون دولار . بينما كان العرض التالى من المانيا الشرقية قد قدم بمبلغ ٥٠ مليون دولار - اى الضعف - كما ان عروضا من شركات يابانية واسبانية وبريطانية قد رفضت رغم انها قدمت اسعارا منخفضة ايضا !!

وكان المهندس توكل المغربى رئيس شركة « سيماك » قد صرح خلال الاسبوع الماضى بان هذه القاطرات ستكون العربات الاولى والاخيرة وبينها آلات الجر الكهربائية للمترو . اما العربات الوسطى فان هناك مشروعا مشتركا مع الجانب الفرنسى بتصنيعها فى مصر .

والتساؤل المطروح الآن . ما الذى جعل المسئولين عن هذه المناقصة عن قبول عرض بسعر يقل عن النصف ، ورفض عروض دولية متقدمة صناعيا ودوليا اكثر انخفاضا من ذلك . لعل السبب هو مطالبة المواطنين بالمزيد من اجل تسديد ديون مصر !

ابحث مع الشرطة

رجل شرطة يختفى منذ ٧ أشهر مباحث الداخلية فشلت فى العثور عليه

كتب مدنى صالح :

● تبدا وقائع هذه القضية يوم الاثنين ٩ سبتمبر ١٩٨٥ ، ببلاغ مقدم من زوجة الرقيب اول شرطة ، لبيب عبدالمقصود ، بمباحث الآثار ببنى سويف الى مامور مركز ببا اكدت فيه ان زوجها خرج لعمله بمنطقة آثار هرم ، ميدوم ، صباح يوم الجمعة ٦ سبتمبر ولم يعد واتهمت زملاءه بمباحث الآثار بقتله ، لحرص زوجها على العمل الجاد والاستقامة ، مما افسد عليهم اعمالا معينة تدر عليهم مبالغ طائلة .

تحركت اجهزة البحث بمديرية امن بنى سويف وابلغت وزارة الداخلية التى بدات إجراء التحريات اللازمة والتحقيق فى الواقعة .. وتولاها النقيب ، محمد حاتم عبدالصمد ، معاون مباحث مركز شرطة ببا . وثبت ان رجل الشرطة المختفى كان على خلاف دائم مع اولاد عم زوجته وهددوه بالقتل قبل اختفائه بايام .

● تولت النيابة العامة التحقيق تحت اشراف رمضان جمال مدير النيابة . ولكن لم تثبت اية شبهة جنائية . ولم تتضح الحقيقة .

الى هنا اصبحت القضية مجرد بلاغ عن واقعة اختفاء رجل شرطة ، ٤٩ عاما ، ربما كان على خلاف مع اسرته او اقاربه او زملائه فى العمل .. ولكن ان يستمر هذا الاختفاء ٧ اشهر وتفشل اجهزة مباحث وزارة الداخلية فى العثور عليه فهذا هو السؤال ؟

ومازالت التحريات تقول انه كان على خلاف دائم مع زوجته فترك لها المنزل وهرب .. ورواية اخرى تؤكد وجوده بمنطقة البحر الاحمر بجوار مقام احد اولياء الله .. وتستمر التكهنات والتنبؤات دون جدوى !!



لبيب عبدالمقصود

عيدى امين لايخشى تسليمه

جدة - ا . ف . ب - يرى الرئيس الاوغندى السابق عيدى امين ان اى طلب بتسليمه تقدمه السلطات الاوغندية الجديدة ، سيكون ، بلا اساس ، لانه مقدم من حكومة غير شرعية . وفى حديث نشرته مجلة « سعودى جازيت » اكد عيدى امين ان ليبيا تسلح قوات ، يورى موسفينى ، وان ، موسفينى ليس الا خادما وصل الى السلطة بفضل رجال حرب العصابات .

واشار الرئيس الاوغندى الاسبق الى احتمال قيام حكومة موسفينى بالمطالبة بتسليمه اليها واكد انه لا يخشى باى حال ان يطرد من المملكة السعودية لانه لم يفعل شيئا يضر بمصلحة اوغندا او الاسلام !

واعرب الرئيس الاسبق - الذى يقيم فى المملكة السعودية منذ الاطاحة بحكمه فى عام ١٩٧٩ - عن ثقته بان مؤيديه الذين يسيطرون - كما يقول - على المناطق الشمالية من اوغندا . سيصلون قريبا الى كمبالا .

« عربى » يعتدى على طبيب ويجهض زوجته !!

استاجر طبيب شقة فى عقار بالزمالك يملكه عربى كويتى ، ويديره وكيل المالك وهو كويتى ايضا . طلب الوكيل من الطبيب إخلاء الشقة . ولما رفض اعتدى هو وسائقه على الطبيب وزوجته بالضرب فاحدث به قطعا باليد وسحجات . ونقلت الزوجة الى مستشفى العجوزة بعد ان اصيبت بالاجهاض .

قضت محكمة جنح مستانفة قصر النيل برئاسة حمدى عبدالنعيم وعضوية مدحت بسيونى وجلال مفتاح . وحضور وكيل النيابة مصطفى ابوالنجا . بالحبس ستة اشهر مع الشغل لوكيل المالك ، والحبس شهرين مع الشغل للسائق .

رئيس الاركان السودانى : لا خلاف على الحدود بين مصر والسودان

الخرطوم - ا . ف . ب - نفى اللواء توفيق خليل رئيس اركان الجيش السودانى وجود خلاف على الحدود بين مصر والسودان حول مثلث (حلايب) فى شمال شرقى السودان .

جاء نفى رئيس الاركان الذى ورد بصحيفة « الايام » السودانية ردا على الشائعات الاخيرة التى ترددت حول تجدد النزاع القديم بين البلدين على الحدود بشان منطقة حلايب التى تبلغ مساحتها بين ٢٠ و ٣٠ الف كيلو متر مربع على البحر الاحمر .

تاجيل قضية تاجر مخدرات بسبب أحداث الشغب

اجلت محكمة القيم نظر قضية محمد عبدالعال تاجر المخدرات وشقيقه ، وفاطمة الزناتى الى جلسة ١٩ ابريل القادم بناء على طلب مساعد المدعى الاشتراكى . وكان قد تعذر احضار المتهم من سجن ليمان طره بسبب احداث الشغب الاخيرة ، والطوارىء التى يعيشها السجن بعد هروب المسجونين .

شرطى بقسم النزهة احالته لمحكمة الجنايات

قررت نيابة مركز ببا بمحافظة بنى سويف إحالة عوض شاكر عوض الجندى بقسم النزهة بالقاهرة الى محكمة الجنايات لاتهامه بضرب احد المواطنين بقرية « كوم الصعايدة » ، واحداث عاهة مستديمة به .

كان المتهم قد علم وهو فى القاهرة ان المجنى عليه اعتدى على والده الذى يقيم بالقرية فاسرع الى هناك وانتظره فى احد الحقول ، وقام بضربه ضربا مبرحا مما تسبب فى احداث عاهة مستديمة .

قرر « محمد صفوت » وكيل اول نيابة مركز ببا حبسه ٤ ايام ، ثم تجديد الحبس ١٥ يوما الى ان احيل لمحكمة الجنايات .

الدعوة لإحياء ذكرى قيام اللجنة الوطنية للطلبة والعمال

عقدت اللجنة التحضيرية ، لاحياء ذكرى قيام اللجنة الوطنية للطلبة والعمال ، اجتماعا لعقد مؤتمر وطنى ، بمناسبة ذكرى اللجنة الوطنية للطلبة والعمال التى شكلت عام ١٩٤٦ . وشكلت عن اللجنة التحضيرية ، لجنة للدراسات واخرى للاعلام .

رفع تذاكر النقل العام الى ١٠ قروش

رفعت هيئة النقل العام بالقاهرة ثمن التذكرة على جميع خطوط الاتوبيس الداخلى الى ١٠ قروش ابتداء من الاسبوع الماضى . عبر المواطنون بالقاهرة عن استيائهم من هذا التصرف .



هكذا يقومون بتنشيط السياحة فى اسرائيل !!

إيلات ا . ف . ب - افتتحت قرية سياحية جديدة تابعة لنادى البحر المتوسط اطلق عليها اسم « كورال بيتش » جنوبى ميناء إيلات الاسرائيلى على البحر الاحمر . وقد اقيم هذا المجمع الفندقى الذى تبلغ طاقته ٦٠٠ سرير فى مبانى فندق لاروم القديم . واوضح جلبير تريجانو رئيس مجلس ادارة المجموعة ، ان الشركة الفرنسية التى تستاجر هذه المنشأة استثمرت اكثر من ٥ ملايين دولار فى اعمال إعادة تجهيز المنشآت القائمة .

واضاف تريجانو ان « كورال بيتش » خلفت قرية سياحية اخرى فى إيلات كان النادى قد اغلقها خلال الاشهر الاخيرة الماضية . وتملك المجموعة الفرنسية فى اسرائيل قرية سياحية اخرى فى اشزيف على ساحل البحر المتوسط شمالى حيفا .



مهزلة القرار ١١٩

بعد انقضاء تسع سنوات عجاف فوجيء الجميع بمحاولة مفتعلة من حكومة الحزب الوطني لتصحيح وجبر الآثار الدامية للقرار ١١٩ الشهير الذي نجم عنه ضرب سياسة الانفتاح الاقتصادي في مقتل وضمور السوق التجارية بعد اصابتها بالشلل لفترة طويلة بدون علاج. لقد دق الوفد اجراس الخطر تحت قبة البرلمان منذ اللحظات الأولى للاعلان عن هذا القرار من خلال أطول استجواب في تاريخ مصر النيابي تقدم به النائب علوي حافظ واستغرق عرضه ٩ ساعات كاملة منبها ومحذرا من ازمة اقتصادية خانقة يكتوي بنارها ابناء الشعب المصري..

وبالرغم من أن تطور الاحداث جاء مؤكدا لسلامة الرؤية الوفدية لابعاد هذا القرار غير المدروس إلا أن حكومة الحزب الوطني رفضت النصيحة وتجاهلت التحذير ضاربة بمصالح الشعب والوطن عرض الحائط على مدى تسعة أعوام كاملة. ولما أوشكت السفينة على الغرق اقلعت عن عنادها وأصدرت القرار ١٢٢ في محاولة لتصحيح بعض اخطائها.

الذى أفسد النشاط التجارى طوال ٩ سنوات

وجعل من الاقتصاد المصرى حقلاً للتجارب الفاشلة

استجواب قديم للنائب علوى حافظ

يكشف فيه مخاطر القرار.. فأهملته الحكومة

يعرض الاستجواب :
أحمد البعثى

قال النائب الوفدي علوي حافظ في استجوابه الذي نوقش في ٢٤ ابريل سنة ١٩٧٨ ، ان النكسة العسكرية التي نكبت بها مصر سنة ١٩٦٧ والازمة الاقتصادية التي يعاني منها شعب مصر من سنة ١٩٧٨ جاءت كلها نتيجة لقرارات خاطئة غير مدروسة خلت من النظرة العلمية والتجرد من الذاتية وكشفت الايام بعد ان اكتوى الشعب المصري بنارهما وعانى من آثارهما وكان وراءهما شلل فاسدة من شواذ البشر كانت خلف كل قرار خاطيء وسموا انفسهم في الماضي باهل الثقة وسميناهم نحن بمراكز القوى فالقرارات الخاطئة غير المدروسة في السياسة وفي الحرب وفي الاقتصاد أوصلتنا الى المعاناة والعذاب الذي نحن فيه الآن وكان يمكن التراجع والتصحيح المبكر لو اننا انصتنا والتفتنا الى الراي الاخر وتنازلنا عن الكبرياء الأعمى . ان القرار ١١٩ الذي أصدره وزير التجارة والتموين قرار غامض وعجيب ومحير يصل الى حد اللغز اللامعقول وصدر في اعقاب الاحداث المؤسفة التي شهدتها مصر في ١٨ ، ١٩ يناير ١٩٧٧ واعلان مولده كان ٢٣ يناير ١٩٧٧ ورغم ذلك لم ينشر إلا في ٢٢ فبراير ١٩٧٧ بطريقة غير التي اعلن بها ولجل تنفيذه ثلاث مرات لاستحالة التنفيذ ولأن وزير التموين لم يتعب نفسه في إعداد دراسة علمية واقعية لظروف الشعب الذي ظل يعاني منذ عام ١٩٦٠ وحتى ١٩٧٥ من الرعب والارهاب وسيطر على السوق المصرية خلال تلك السنوات المهربون واللصوص والمرتشون وتجار الشنطة وذيول مراكز القوى والفساد وافقروا المصريين اهل البلد واصحابها وبعد ان تصور المواطنون ومنهم التجار ومن يعاونونهم في اعمالهم وبعض العائلات التي تمارس التجارة من منازلها ويصل عددهم الى ١٠ ملايين نسمة ان الاوضاع ستستقر وان التجارة ستعود لتكون بابا مفتوحا للرزق حدث عكس ذلك تماما فوجيء الجميع باسهال في إصدار قرارات وتصريحات وبيانات متضاربة وانتقامية فكان لها اثر سيء على قطاع التجارة والتنمية والمال وعلى المستثمر المصري والاجنبي.

السيطرة الفاشلة

ويواصل النائب الوفدي علوي حافظ الحديث فيقول انه اوضح في الاستجواب الذي قدمه عام ١٩٧٨ ان وزير التموين اراد ان يسيطر على التجارة في مصر من الابرة الى الصاروخ . ففشل وطارد القرار كل السلع فاختفت من الاسواق وظهرت في السوق السوداء واقام مذبحة للتجارة في مصر على امتداد ١٦ شهرا مما يذكرنا بالقرارات التي كانت تصدرها اللجنة العليا لتصفية الاقطاع في مصر التي ذبحت العائلات العريقة في الريف المصري واباحت لمراكز القوى والعصابات المسلحة النهب والسلب للبيت والارض والحيوان واصبحوا يكونون طبقة جديدة من اثرياء الحرام وهاجرت الكفاءات المصرية واضطربت احوال الارض الزراعية وهو مانعاني منه اليوم ونحاول اصلاحه بمخططات الامن الغذائي

ومن هنا كان لابد من ان نقف في وجه هذا القرار الغاشم رغم ماصاحبه من طبول ومزامير لتضليل الشعب الذي يعاني من الغلاء والادعاء كذبا ان هذا القرار لحماية المستهلك وحتى لايوصلنا هذا القرار الغير مدروس الى نكسة اقتصادية تطيل من عمر الأزمة الاقتصادية التي نعاني منها الآن فنحن ندق الآن ناقوس الخطر من الآثار المدمرة التي ستترتب على تنفيذ القرار ١١٩ الخاص بتحديد هامش الربح للسلع المستوردة فقد أوضحت المذكرة التفسيرية التي اعدت لإصدار هذا القرار انه موجه الى السلع الاستهلاكية الترفيهية المستوردة التي تستنزف مدخرات المصريين وتحديد حد اقصى لنسبة الربح منها .

ولكن الذي حدث ان صدر ذلك القرار الخاطيء في زحمة احداث ١٨ و١٩ يناير ففكرت الحكومة تحويل غضب الجماهير من اخطاء المجموعة الاقتصادية التي رفعت اسعار السلع الاساسية وتحميله الى قطاع التجار وبدأت الحملة على التجار وتصويرهم بانهم اللصوص ومصاصو الدماء وعقد وزير التموين اجتماعات مع الغرف التجارية التي رفضت كلها هذا القرار رفضا باتا باستثناء ٣ غرف تجارية وكان راي الغرف التجارية انه لايمكن تنفيذ هذا القرار فمارس الوزير معهم ضغوطا هائلة وافهمهم ان هذا القرار قرار سياسي لارجوع فيه .

ويكشف النائب علوي حافظ عن ادلة الاتهام للقرار ١١٩ فيقول ان واجب الامانة في اصدار القرارات يقتضي اعداد الجهاز اللازم للتنفيذ بعد التدريب والتعليم والتفهم اما ان يصدر قرار في شهر فبراير ثم يصدر قرار بتدريب القائمين على تنفيذه بعد ١١ شهرا فتلك وثيقة إدانة للوزير تكشف بجلاء عدم دراسته للقرار ولو فرضنا جدلا ان السيد الوزير كان قد اعد الجهاز اللازم لتنفيذ القرار ١١٩ فور صدوره فإن مثل هذا القرار في تصوري يحتاج لنوعية معينة من البشر قد لا تكون متوافرة بكثرة اذ انه يحتاج الى ملائكة اطهار يفرضون سلطانهم على السوق التجاري يملكون سحب اي تاجر من رقبته بحكم هذا القرار ووضعه في السجن مع زمرة المجرمين فقد كان من نتيجة ذلك انه بمجرد ظهور مفتش التموين في اول السوق التجارية كالموسكي مثلا ، يبادر جميع التجار برفع بضاعتهم وإغلاق محالهم لوجود كبسة من الحكومة ثم يظهر لصوص الاسواق وتعبث بالمحال وترتبك الحالة الاقتصادية اما دليل الادانة الثاني فهو كيفية تحديد هامش الربح فعلى اي اساس تم هذا التحديد ؟ هل على اساس آخر سعر ام على اساس السعر التشجيعي للعملة التي لها الآن ثلاثة اسعار ؟

فالواقع ان القرار ١١٩ صدر دون دراسة ولهدف سياسي تبغي الحكومة تحقيقه ولايهمها بعد ذلك مايحدث لافراد الشعب من كوارث ومصائب .

اما النظرة العلمية الثانية فتقول ان القرار ١١٩ مبني على ان السوق التجارية لابد ان تخضع للرقابة وان اسلم انواع الرقابة هي رقابة المستهلك على البائع وليست الحكومة التي غالبا ماينتج عن رقابتها انحرافات ورشاوى . ايضا فمعظم دول العالم تضع سياسات سعرية لتنظيم التعامل في الاسواق هذه السياسات تختلف في الدول الاشتراكية الديكتاتورية عن الدول الديمقراطية الحرة فالمفروض اننا ننتمي للنظام الثاني ومن ثم يستلزم البعد عن اسلوب التحكم في تحديد الاسعار والمتبع في الدول الاستبدادية .

ومن ناحية اخرى فقد اجمع علماء الاقتصاد على ان اي تدخل حكومي في السوق يؤدي الى ظهور السوق السوداء فورا ويضعف من فرص الاستثمار لان اي مستثمر لايرضى باستثمار امواله في سوق تخضع لسياسات سعرية مقيدة لحرية التعامل والتبادل . إذن فهذا القرار انهى جو الثقة عند القادمين الينا بهدف الاستثمار والتنمية .

ايضا فإصدار هذا القرار سيحدث اثرا عكسيا على حصيلة ايرادات الدولة من الضرائب والرسوم الجمركية وضريبة الارباح التجارية واخطر نتائج هذا القرار هو الهاب الاسعار بدلا من خفضها كما تصور واضعو القرار ١١٩ وهذا ماأكدته الدراسات الميدانية للاسواق والتي قامت بها الغرف التجارية .

علوى حافظ

شواكيش

برلمانية

ازمة المسكن ظهرت في سوهاج

السلطات المحلية بمحافظة سوهاج تصر على تفجير ازمة اسكان جديدة بالمحافظة فهي تصر على عدم منح تراخيص بالبناء او توصيل المياه والكهرباء بالمنطقة الاولى بمدينة سوهاج رغم ان هذه المساحة ...

دناميت ... فى طريق الديمقراطية

بقلم : على سلامة
عضو مجلس الشعب

إنه لأمر طبيعي ان يسعى الحاكم ، اى حاكم ، في العالم اجمع وفي بلاد الشرق الاوسط خاصة - الى جمع كل السلطات بين يديه ايمانا منه بالدكتاتورية وكفرا بالديمقراطية ... وربما اعتقادا منه بان الدكتاتورية هي احسن الطرق وايسرها للمضي بالبلاد قدما الى الأمام بغير معوقات او ان يكون ذلك رغبة منه في التسلط وارضاء نزعات تحكمية - ليصبح الحاكم الفرد .

اما ان يسعى رئيس السلطة التشريعية المنتخبة من الشعب جاهدا الى واد الديمقراطية والقضاء على الحرية رغم ادائه اليمين الدستورية على احترام الدستور وقوانين البلاد تمشيا مع طبعه وطبيعته في كراهية الديمقراطية فهو امر شاذ وغير طبيعي ...

وهنا في مصر بينما يعمل رئيس الجمهورية من جانبه . وينادي صباح مساء في اجتماعاته على تدعيم الديمقراطية لتصبح بحق ديمقراطية حقيقية ..

نرى في الوقت نفسه ان رئيس مجلس الشعب يعمل عكس ذلك ويوجه العديد من الضربات داخل مجلس الشعب الى الديمقراطية .

ولست في ذلك مغاليا او مغالطا - فكل يوم يطلع علينا فيه بجديد من فوق منصة مجلس الشعب بتصرفات وسلوك يتعارض تماما مع التقاليد البرلمانية الراسخة في البلاد التي تؤمن بالنظام الديمقراطي ، وتتنافى مع الدستور وتتعارض مع اللائحة

وإليكم الدليل على صدق ما اقول ....

لقد دفع الشعب بنا تحت قبة مجلس الشعب عن طريق انتخابات عامة لنصبح بحق لسانه الناطق وترجمانه الصادق في مراقبة الحكومة ومحاسبتها نزولا على احكام المادة ، ٨٦ ، من الدستور .. وابسط الحقوق المشروعة لنا تتمثل في حق تقديم الاستجوابات والاسئلة الى الوزراء ورئيسهم ونوابهم نزولا على احكام المادتين ١٢٤ ، ١٢٥ من الدستور . فان كان هذا حقا لنا . فهو في نفس الوقت واجب مقدس علينا . ذلك لان مباشرة هذا الحق هو في الحقيقة صمام الامان للحكام . بها نكشف نحن النواب للوزراء عن كثير من عيوب الحكم واخطائه املا في اصلاحها وعملا على عدم الوقوع فيها مستقبلا ومن هذا تعد الاسئلة والاستجوابات بمثابة النور الذي يهتدي به الوزراء في ظلمة الطريق المحفوف بالمنافقين والانتهازيين والمنحرفين ..

وكثيرا ماحال رئيس مجلس الشعب بيننا وبين تقديم كثير من الاسئلة من خلال امتناعه عن ادراجها في جدول اعمال جلسات المجلس في الدورة الماضية ، وسقطت بانتهاء الدورة البرلمانية . رغم اهمية وخطورة البعض منها ..

أليست هذه ضربة موجهة للديمقراطية في ابسط صورها ذلك لان سيادته حال بيننا وبين إنارة الطريق امام حكامنا ففم الامر عليهم ووقع مالم يكن في الحسبان من جرائم عرضت امن الأمة وامانها للدمار وهزت اقتصادها هزة بعيدة المدى .

ولو انك يادكتور رفعت .. ادرجت في جدول جلسات مجلس الشعب سؤالي الموجه الى وزير الداخلية في ١٩٨٤/٨/١٨ الذي رحت اتساءل فيه عن «متى يتم تعديل قانون الشرطة لرفع الغبن الواقع على هذا الجهاز» لتمكنت من كشف الغطاء عن كثير من المعاناة التي يعيشها افراد هذه القوات . والأزمات النفسية والمالية التي يعيشونها ... لتبدل الحال غير الحال . وتحرك وزير الداخلية حركة ايجابية .. تلبية لنداء العقل والقلب الذي ابتغيت به وجه الله والوطن ... ولما وقعت احداث ٢٥ ، ٢٦ فبراير ١٩٨٦ الدامية المؤسفة ولكنك - سامحك الله - اثرت ان يظل سؤالي حبيس الادراج ربما ظنا منك انك بهذا أرحت واسترحت .. ارحت النظام من مرارة السؤال وارحت وزير الداخلية من عناء المواجهة السافرة بالحقائق

ولو انك سيدي رئيس مجلس الشعب .. ادرجت ايضا سؤالي الموجه الى وزير الاقتصاد في ١٩٨٥/٤/٩ الذي رحت اسال فيه «عن طريق التصرف في قضايا النقد التي كثر الحديث عنها ، وعن الاجراءات التي اتخذها الوزير - وزير الاقتصاد - حيال المنحرفين في إدارة النقد التابعة لوزارته للحد من سلطانها والتخلص نهائيا من القيود الواردة على حق النيابة العمومية في تحريك الدعوى الجنائية في جرائم النقد . واحترام حجية الاحكام الصادرة من محكمة الجرائم المالية حتى يصبح القانون بحق فوق كل سلطة ، لو انك ادرجت هذا السؤال في حينه لوقف المنحرفون عند حدهم ولما تمادوا في انحرافاتهم ولما قدموا للمحاكمة التي اعمل قضاء مصر العادل فيهم حكم القانون .. باصدار عقوبات مقيدة لحريات افراد عصابة الاربعة ...

ولكنك للأسف الشديد ايضا .. ظننت ان في حبس السؤال في الادراج خير وسيلة للتستر على المجرمين وعدم الكشف عنهم وحجب الحقائق عن الشعب ولكن ابى الله جل جلاله في علاه . الا ان يكشف المستور وينال المجرمون جزاء ما ارتكبت ايديهم عبثا بالمال العام .

وللمرأة رأى

تهمة الخيانة العظمى لكل مخرب

ارجو الا تدهشوا وتتسرعوا فتتهموني بالعنف . فإن تهمة الخيانة العظمى إذا كانت توجه لمن يحاول قلب نظام الحكم . فإن ما حدث لمصرنا لهو اشد وانكى ، وتتعطل كل المعاني عندما نريد وصفه فقد كسر قلوبنا وفجر كل مواجعنا . وايا كانت الأسباب وايا كانت الدوافع فهي باى حال لا تؤدي مهما كانت قوتها إلى وقوع ما حدث . انها جريمة قتل وليست قتل شخص بل محاولة لقتل مصر وليتها كانت من جيش عدو او مستعمر . إذن لهان الأمر ولكن من ابنائها وحماتها فهذه هي الخيانة العظمى . وإذا نظرنا نظرة اعمق لما حدث لوجدنا انه كان نتيجة عوامل كثيرة ، تراكمت وادت إلى ما حدث . إن تلك الجريمة هي نتيجة طبيعية للجهل . والوعي السياسي المفقود .

لقد سررت عندما قرأت خبرا صغيرا في صدر جريدة «الأهرام» قبل وقوع أعمال التخريب بأيام قليلة . فقد كانت تعليمات الرئيس مبارك للمسئولين عن الشباب بتنمية الوعي السياسي بينهم . وكان حاسته السادسة لم تخنه وصدقته الحس . فقد شعر بالداء وشخصه ووصل إلى العلاج . وهو الاهتمام بتوعية الجيل سياسيا . وهذا ما طالبت به من قبل بالاهتمام بالتربية السياسية من المدرسة للجامعة لأنها الوسيلة الوحيدة التي تعمق جذور الانتماء والارتباط بمصر .

وبهذه المناسبة يجب ان نذكر ونحيي في الرئيس مبارك شجاعته وصراحته للشعب في بيانه عن الإحداث الاجرامية التي وصفها اعلامنا بالشغب ولم يذكر الحقائق كاملة إلا بعد ان ذكرها الرئيس مبارك في بيانه . واحمد الله ان هذا حدث ونحن نتمتع بهذا الجو الديمقراطي . فقد تصدى الشعب للمخربين مدفوعا بضميره ووجدانه الوطني . وإلا كانت الكارثة الكبرى إذا كنا مازلنا تحت طاغوت حكم الفرد والحزب الواحد . ولا ارى ان الموقف الآن يحتمل ان يستثمره كل على هواه . وكل مصري مخلص يرى ان العلاج هو مزيد من الحرية والديمقراطية .

ايزيس محمد رشاد

تعليقات القراء تنهال على «الوفد» للمشاركة فى مسابقة صور المحجوب

صورة لبرقية من مئات البرقيات التى وصلت إلى «الوفد» بالبريد .

●● محمد نبيل عيسوى ٥٠ ش عبدالمنعم رياض - الدقي
الاولى . علوى ده مش هاتقني . نازل المحجوب اللص .. المحجوب المرتشي .. المحجوب الحرامي .. وانا سطول بقى .
الثانية . انا اسمعا بالثلاثة .. لن ما شحورته ما يقلش انا المحجوب ابن «الزرقا» لجنة قيم ورفع حصانة . موافقون ...
الثالثة . طب رقصني ياجدع . وترديد الاغنية :
«على حزب المحجوب وديني .. طل بعده والوفد هاويني»

●● محمد محمود طه . شركة الحديد والصلب :
الاولى : الهي وانت جاهي . ربنا ياخدك ياعلوى يامحافظ . فضحت العيلة .
الثانية . ح افضل وراك لما اطلعك من المجلس الموقر .
الثالثة . وساعة ما تطلع من المجلس . ح امسك صاجات وارقص والاغنية ورايا

●● على الجندى - ٢٥ ش البقالة .. باب الشعرية

... الاخلاص - دار السلام
الاولى . روح ياشيخ فضحتني منك لله .. عاوز مني ايه ؟!
الثانية . ان ما كنت اربط لسانك .
الثالثة . شاهدين ياعضاء الاغلبية . انا سليبه اهوه

●● احمد المليجي - ٢٢ ش الانصاري بولاق ابوالعلا - القاهرة .
الاولى : قال الراوي ياسادة ياكرام
الثانية . لازم يخرج علوى من البرلمان
الثالثة . تصفيقه امل . تشجيعه امال مع الاعتذار للبلة الكبيرة

●● ناصر فرج خطاب - ش زغلول - تقسيم السيسي
الاولى . ارجوكم الهدوء علشان نخرج من المطب ده .
الثانية . اقسم بالله العظيم لو ما سكتوش اطردكم بره .
الثالثة . مش ناقص غير اني امسك صاجات وارقصلكو علشان تشكتوا .

●● حسين عثمان - ٧ ش كمال عمران المهندسين :
الاولى : انا غلبان ! مع الاعتذار لعادل امام .
الثانية . ح افرمك ؟! مع الاعتذار للرئيس الراحل السادات .
الثالثة . سيمفونية المخادعون بقيادة المايسترو «محجوب» .

●● د. طارق فوزى - ٧ شارع جاد الحق - الهرم :
الاولى . الف بوسة لحبايبنا الهديين بتوع الحزب الوطني

●● محمد فرج - مساكن عين الصيرة .. ب ١١٤ - شقة ٣
الاولى . ياجدعان انا ديموقراطي حقيقي بس انتم اللي فاهمني غلط
الثانية . وحياة الثورة .. اللي ح يتكلم في المواضيع اياها ح ابين له اصلي .
الثالثة . انا العبقري الوحيد اللي بفصل القوانين واخسرها واللي يحبنا .. يصفق لنا !

●● اشرف عثمان ابوجليل . اطسا - الفيوم :
الاولى . بدون تعليق .
الثانية . اسكت هس اوعى تجيب سيرة ولا تقول دى عصابة كبيرة .
الثالثة . احنا بتوع الرقص اللالي .. ليل ونهار في الجلسة تعلى

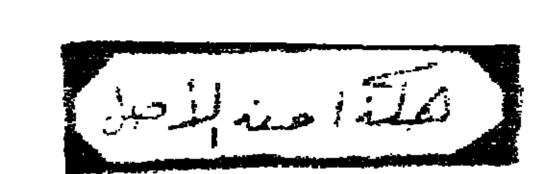
الاولى . يابني ارحمني
الثانية . بشرفي وشرف العيلة لاوريك
الثالثة . ..... خلى الدستور ينفعك .

في المذبح

●● فوزية محمد نصر ٣٦ ش مسجد الصفا - ارض اللواء
كنت منتظرة هذه الصور . لاني رأيت ذلك بوضوح في التلفزيون وكنت «مش مصدقة عينيه» . اما تعليقي على هذه الصور فسامحوني في تشبيهي . شعرت كان هذا منظر سيدة بائعة كرشة تجلس على طشت في المذبح . واحدى الزبائن قالت لها سعر لا يعجبها ، فراحت تشلق لها وتشاور لها هكذا في آخر صورة بالذات ، وهو ما لا أستطيع وصفه بالكلام !

الوفد يطالب بإيجاد أساس جديد لتقسيم أقاليم وأراضى مصر

دعا فهمي ناشد المتحدث باسم حزب الوفد في مجلس الشورى خلال مناقشة الاستخدام الأمثل للأراضي في مصر الى ضرورة مواكبة التنمية الديمقراطية للتنمية الاقتصادية التي يهدف اليها الاستخدام الامثل لاراضي مصر والتي تقوم على ان سلطة اخرى تتصدى للسلطة القائمة في تجاوزاتها واخطائها حتى لاتقوم بمشروعات تغير من معالم البيئة ويكون لها سلبيات لعدم دورها بالقنوات الديمقراطية سواء في الحكم المحلي او لدى المواطنين وتضطر الى ايقافها ومحاولة علاج سلبياتها كما حدث في سلسلة كباري مصر القديمة . كما دعا العضو فهمي ناشد الى ايجاد اساس جديد لتقسيم اراضي الجمهورية لاقاليم تنمية تقوم على مقومات التنمية الذاتية وليس الى اقاليم ادارية حتى يمكن تحقيق الاكتفاء الذاتي والاستقرار البيئي والاقتصادي والاجتماعي لتلك الاقاليم .



تآمر الغرباء والأعداء ضد شعب مصر .. وحرياته

بقلم : الدكتور محمد عصفور

إن تأمل الكوارث القومية الثلاثة التي وقعت في ٢٦ يناير ١٩٥٢ (حريق القاهرة) وانتفاضة ١٨ و١٩ يناير ١٩٧٧ واحداث فبراير الأسود ١٩٨٦، ان هذا التأمل يهدي لا إلى تشابه فحسب في اسلوب التخريب ومظاهره، وانما إلى تماثل في تآمر العدو الاجنبي او الغريب المدمر. وانه لأمر ذو دلالة هاما ما نشرته الصحف وما نقله راديو اسرائيل عن مصادر امريكية قولها ان الاضطرابات الأخيرة ستحدو بالرئيس مبارك إلى اتباع سياسة القبضة الحديدية مع المعارضة. مما يمكنه من تحسين العلاقات مع اسرائيل .. وإذا كانت احداث التخريب الداخلي تستغل او يمكن ان تستغل وتسخر لضرب الديمقراطية في الداخل، وإحباط الجهود القومية للتحرر من الضغوط الأجنبية .. على نحو ما تفضحه وسائل الإعلام الأجنبية .. ولا يدعونا ذلك إلى كشف ستر تلك المؤامرات الدولية على مصر منذ ١٩٥٢.

● لقد وصف د. حسين فوزي حريق القاهرة بانه «حركة انتحار الشعب المغلوب على امره، وقد فقد كل امله في ممثليه» .. وربما كان الاصدق في التحليل ان يقال ان حريق القاهرة كان مؤامرة مدبرة من السراي والانجليز لضرب الحركة الوطنية، واقالة وزارة الوفد الشعبية التي كانت قد الغت معاهدة ١٩٣٦ التي كانت تربط مصر بعجلة الامبراطورية البريطانية العجوز، وبذلك تجرد الوجود الانجليزي من اي اساس شرعي .. ولذلك كان حريق القاهرة تآمرا اجنبيا بين السراي والانجليز لضرب حركة التحرر الوطني والديمقراطية معا، وهي ديمقراطية لم تنعم مصر بمثلها من قبل.

● اما احداث ١٨، ١٩ يناير ١٩٧٧ وهي التي وصفتها بعض الاوساط بانها انتفاضة شعبية بينما دمغها الرئيس السادات بانها انتفاضة حرامية. فإن حقيقة الامر فيها انها مسئولية القرارات الاقتصادية الحمقاء التي استجابت فيها المجموعة الاقتصادية «لنصائح» البنك الدولي اسما الامريكي حقيقة .. ولست استبعد ان تكون هذه النصائح موحى بها في فترة كان الرئيس السادات مترددا في خطيه السياسيين الخارجي والداخلي وقتئذ وهما التحرر من الهيمنة الامريكية في شأن وجوب الصلح مع اسرائيل - والنهج الديمقراطي الذي بداه بداية طيبة في حركة التصحيح ثم اصبح يتراجع خطوة خطوة .. وقد كانت النتائج المتوقعة او المؤكدة من اتخاذ الاجراءات الاقتصادية الاستفزازية دفع الطبقات الفقيرة (وهي قاعدة الشعب العريضة التي تعد بالملايين) إلى ان تهب تلقائيا ودون اي تدبير سابق تعبر عن ضيقها وسخطها، باحتجاج صاخب وشديد (دون تخريب او تدمير) على تدابير اقتصادية غير حكيمة ومثيرة لغضب شعب صابر وحليم. وهذا هو ما اكدته احكام القضاء الجنائي العالي عندما ادان العناصر غير المسئولة والنهابة التي شوهت جلال هذه المظاهرة التي كانت سلمية تماما .. ولقد حققت احداث ١٩٧٧ اهم الاغراض التي تغياها الطرف الاجنبي والخارجي بالقرارات الاقتصادية التي تحدث في اي بلد يطبقها نفس اعراض التمرد والشغب .. وقد كانت هذه الاحداث نقطة التحول الهائلة في سلوك السادات السياسي، فسعى سعيا إلى الصلح مع اسرائيل حيث قام بزيارته المشئومة إلى القدس، وبذلك ظهر منذ البداية تهالكا على التفريط استغله الجانب الاسرائيلي، فغطى على اشد جوانب حكمه اضاءة ونعني به ملحمة اكتوبر ١٩٧٣ التي افسد كل ثمارها الطيبة .. ولقد امتهن الرئيس عواطف شعبه، وفرض على مصر ان تطبع علاقاتها مع الد اعدائها، وهو إذلال او امتهان يستحيل ان يكون من مقتضيات معاهدة صلح او سلام مشرف !

● ولسنا نبرىء احداث فبراير ١٩٨٦ من تآمر الطرف الاجنبي الخارجي .. والمقصود بها انقلاب في الخطين السياسيين الوطنيين الخارجي والداخلي للرئيس مبارك. ونعني بذلك عرقلة مشروعه الاقتصادي في التحرر من التبعية، والتخلص من الديون، ودعوته إلى الانتاج، وذلك باحداث اضطراب شديد، وشغب هائل يشوه صورة مصر في الخارج، ويبين الاختلال الشديد في الامن، وبذلك يضرب المورد الأساسي الباقي من مصادر الدخل بالنقد الأجنبي. ونعني بذلك السياحة وخصوصا بعد ان ضرب هذا المورد بعنف لكارثة اقتحام الطائرة المصرية المختطفة في مالطة، وما ادت اليه من ضحايا. اما الموارد الأخرى سواء من بترول او قناة السويس او تحويلات المصريين في الخارج، فقد شحت كثيرا في دخولها بعد كارثة انخفاض اسعار البترول، وبعد انكماش حركة النقل البحري بسبب الحرب العراقية الايرانية، وبعد الاستغناء عن العمالة المصرية في ليبيا ومنطقة الخليج، بالاضافة إلى القرارات الاقتصادية الهوجاء التي ضربت الاقتصاد المصري في مقتل. وهزت ثقة ابناء مصر في سياسة مصر الرشيدة حيال ابنائها المغتربين .. ويأتي حرق المنشآت العامة والسياحية لكي يكون تحديا لسياسة اقتصادية رشيدة تحاول ان تزيد الانتاج، لكي تتحرر من التبعية ومن الفاقة معا .. وليستمر نظام الحكم في سياسته الحكيمة في التعامل بحزم مع اسرائيل دون تهاون او تفريط في الكرامة. وما من شك في ان احداث فبراير وقد هدمت بعض موارد البلاد الأساسية تهدف إلى ان تركع مصر، وان تقترض المزيد لتشتد ضائقتها وتبعيتها .. واهداف هذه الأحداث الداخلية هو النكوص عن الديمقراطية، ذلك ان اسرائيل يسوؤها كثيرا هذا القدر من الديمقراطية الذي تتمتع به المعارضة المصرية رغم انه اقل مما يتمتع به الشعب اليهودي في اسرائيل .. ولئن كانت التحقيقات في احداث فبراير لاتزال سرية، فاننا نستطيع ان نؤكد انها لم تكن احداثا عفوية، وانما هي مؤامرة واسعة النطاق بدليل قيامها في اكثر من مكان، واتجاهها إلى التخريب والحرق لاهداف اقتصادية معينة .. ولئن كانت المأساة في هذه المؤامرة انها تنفذ بمعرفة فرق الامن الخاصة، إلا انه من المؤكد - في نظري - ان ابناءنا الذين خربوا وحرقوا كانوا مضللين وموجهين، وقد استغل الطرف الأجنبي هذه النوعية بالذات، لأنها اخلاط من البشر المتخلفين فكريا، او المرضى النفسيين والذين تقسو عليهم رياساتهم فتسلب ارادتهم، وتشوه انسانيتهم، وتشحنهم بالكراهية والوحشية .. بالاضافة إلى ضآلة مرتباتهم والنقص الشديد في رعايتهم. ومهمة جهات التحقيق الآن ان تكشف عن حلقة غامضة تتمثل في هؤلاء الوسطاء بين الطرف الأجنبي المحرّض والمتآمر، وبين تلك القنابل الموقوتة والمشحونة بغضا وكراهية وعنفا والتي صنعها شعراوي جمعة وزاد في تعبئتها وشحنها بالعدوانية النبوي اسماعيل.

● وإذا كان من واجبنا ان نتدبر جانب التآمر القديم في احداث هذه الكوارث القومية، فانه بالنسبة للكارثة الأخيرة من الضروري وضع حل ايجابي لأساس المشكلة. فليس يجدي محاولات اصلاح الأمن المركزي او تصفيته جزئيا، وانما لابد من تصفية كاملة للفكرة في ذاتها مع تصحيح جذري لأوضاع المسرحين واعادتهم بشرا سويا، ومواطنين ذوي كرامة، ولن يتأتى ذلك إلا بان تضع مصر برنامجا ضخما لمشروعات عامة للتعمير والانشاء للمدن والطرق، لا تستخدم فيها فحسب العمالة القادمة من الخليج، وشبابنا المكدس بدون عمل في المكاتب والمصانع بدون عمل حقيقي، وانما لابد ان تنقل إلى هذا المجال الانشائي البناء طاقات بشرية كانت تعد للتحطيم والعنف والعدوان، وعندئذ لن يكون العمل سخرة او عقابا وانما على اساس اعادة الانسانية والكرامة والانتاجية إلى ملايين من ابنائنا العمال والشبان المتعلمين، والجنود المسرحين من الأمن المركزي .. وليكن تمويل هذه المشروعات مما جمع من المواطنين لسداد ديون مصر .. فهذا المصرف أولى وأحق.

حتى لا تتآكل السلطة !!

بقلم : دكتور ابراهيم دسوقي أباظة

جميل جدا ان تعترف الحكومة بخطورة تمرد قوات الأمن المركزي .. ورائع جدا ان ترفض اعتبار الحدث مجرد «انتفاضة حرامية» او ضربة من ضربات القضاء والقدر ..

ولكن الغريب .. والغريب جدا في نظري ونظر كل من يتابع الاحداث عن قرب هو ان تتساءل الحكومة عن الاسباب والدوافع التي ادت الى هذا الحدث

واذا كانت الحكومة تجهل الاسباب والدوافع التي ادت الى تمرد هذا الجهاز الخطير .. وتبحث اليوم عن اكتشافها وتحديدها فما الذي تعرفه من امور اجهزتها على وجه الضبط ؟!

صحيح ان تمرد الأمن المركزي كان مفاجأة للرأي العام المصري الذي لايعرف شيئا عما يدور داخل هذا الجهاز الأخطبوطي الكبير .. ولكن هل يمكن القول بان هذا الحدث جاء مفاجأة لأي عاقل في الدنيا يعرف خبايا جهاز الأمن المركزي !

ان كل من رأى وسمع وتابع مايجري داخل هذا الجهاز لايمكن ان يتوقع الخير ابدا اللهم الا اذا كان انسانا بليد الحس عديم القدرة على الاستنتاج والتوقع .. فما بالكم بالمسئولين الذين صمموا واخرجوا هذا الجهاز الرهيب .. ثم رعوه بالمال والافراد حتى اصبح مكونا من عشرين فرقة

الم يحس هؤلاء المسئولون يوما بخطأ وجود جهاز قمع عسكري قوامه ٣٥٠ الف جندي وضابط في زمن تغيرت فيه مفاهيم الامن .. وتغيرت فيه مفاهيم الناس

الم يلفت نظرهم وهم الداعون الى سداد ديون مصر ان جهاز الامن المركزي يلتهم سنويا اكثر من مليار ونصف مليار من مال هذا الشعب فضلا عن حرمان المجتمع من القوى المنتجة المجندة داخل هذا الجهاز ؟!

ثم الم يزعجهم كمسئولين عن الامن وغير الامن ان يروا تحت سمعهم وبصرهم اساليب التنظيم وطرق المعاملة التي تجرى على افراد هذا الجهاز والتي تذكرنا بفرقة «عبيد البخاري» التي شكلها سلاطين الأندلس من الزنج لمحاربة الكفار ؟!

هل كانت الحكومة بمجلس امنها القومي لاتعلم شيئا عن اوضاع الامن المركزي ؟! واذا كانت الحكومة لاتعلم شيئا عن هذا الجهاز على الاقل من خلال وزراء الداخلية والدفاع واجهزة المخابرات التي تتبعها فهذه مصيبة.

اما اذا كانت الحكومة بمجلس امنها القومي تعلم بهذه الأوضاع الشاذة فلا شك ان المصيبة ادهى وأعظم. وعلى الحكومة ان تختار بين الامرين : فإما انها لاتعلم شيئا من واقع الحال وهذا قصور في اجهزتها وضعف في رقابتها ..

وإما انها تعلم بواقع الحال ومع ذلك لم تتحرك ولم تتصرف لتدارك الأخطاء .. وفي كلتا الحالتين فهذه الحكومة ليست جديرة بالحكم .. وعليها ان تتحمل المسئولية السياسية الكاملة عن كل ماحدث !! ومعنى ذلك بكل وضوح ان تستقيل الحكومة كلها لا ان تقتصر الاستقالة على وزير واحد .. وان يفكر النظام جديا في مراجعة مواقفه الدستورية لان القضية اولا واخيرا ليست قضية تمرد عادي ضد السلطة .. ولكنها قضية تآكل السلطة او قضية تمرد السلطة ضد السلطة .. وهذا اخطر مرض يهدد كيان الدولة ولا علاج لهذا الخطر الا باصلاح دستوري يعيد السيادة الى الشعب من خلال انتخابات عامة نزيهة تفتح الباب على نمط جديد من الحكم واسلوب جديد في الممارسة السياسية.

اما تسطيح الحادثة ومحاولة امتصاصها بالمسكنات والمهدئات .. فلن يفيد في وقف تآكل السلطة او منع تكرار مثل هذه الحادثة مستقبلا ..

وانى احذر من استمرار التعامل مع هذه الحادثة بنفس الاسلوب الذي تعاملنا به مع كل الحوادث السابقة فقد تمكن المرض من جسم النظام ولم يعد من الممكن علاجه بغير تغيير جذري للنظام نفسه !

هذه هي الحقيقة التي يصعب على البعض الاقرار بها ومواجهتها بالشجاعة اللازمة ... ويفضلون الهروب منها الى «شماعة» «القلة المنحرفة» «والفئة الضالة» الى آخر هذه التعبيرات التي هيأت للاحداث ومكنت لها !!

ولا ادري متى يفهم هذا البعض ان ما وقع منذ ايام هو انذار متأخر لكل المصريين .. يشير باصابع الاتهام الى النظام الذي مازال يحكمنا منذ عام ١٩٥٢ .. ويدعو كل ذي عقل إلى ان يستفيد من دلالات هذا الانذار .. وان يعمل على الاقتناع بضرورة تغيير هذا النظام في اطار الشرعية وبالطرق الدستورية .. حتى تستقبل مصر هواء جديدا يفتح امامها ابواب الاصلاح والتجديد .. والا فالمستقبل كما قال الرئيس .. مخيف ورهيب .!!

حكم قضائي صدر لصالح عمال قناة السويس عام ١٩٤٨

ولم ينفذ حتى الآن !


الحاج الدسوقي سعد — الرفاعي محمد — محمد عبدالحكيم

عمال قناة السويس منحوا الحكومة المصرية تفويضا كاملا بتسلم حقوقهم وتعويضاتهم

وتعهدوا بدفع ٤٠٪ منها للمشروعات الإنتاجية

تحقيق جمال مظهر

أصحاب الحقوق المغتصبة الذين افنوا شبابهم في خدمة قناة السويس ولم ينفذ الحكم القضائي الذي صدر لصالحهم الآن

العاملون القدامى بهيئة قناة السويس، الذين افنوا اعمارهم فيها قبل التأميم وبعده، والذين منحوا الهيئة زهرة شبابهم وشطرا من شيخوختهم .. وقفوا طوال ثلاثين عاما، في ساحات المحاكم وامام لجان التحكيم والتوفيق. يطالبون بحقوق اثبتتها الوثائق والمستندات والاتفاقات الدولية، واقرت بها، بل ودفعت قيمتها، الادارة الأجنبية التي كانت تتولى امور القناة قبل التأميم .. ولكن تنكرها عليهم - حتى الآن - هيئة قناة السويس المصرية ! في أعقاب التأميم، وتسوية النزاعات التي نشأت عنه. فقد حصلت الهيئة - لحساب هؤلاء العاملين وبتوكيل منهم - على ١٣ مليون جنيه، ثم رفضت تسليمها اليهم ! والآن .. وصل بعضهم إلى سن الشيخوخة، ومات منهم من مات فآلت حقوقه إلى يتامى وارامل عليهم ان يكملوا المشوار، وان يأخذوا مكان مورثيهم في المطالبة بالحقوق التي طال الزمن على اغتصابها !




نظرت محكمة الإسماعيلية الابتدائية بجلستها المنعقدة في ١١ نوفمبر ١٩٨٥ الدعوى التي احيلت اليها - للاختصاص - من محكمة القضاء الاداري بالقاهرة، والتي اقامها عام ١٩٧٣، قدامى العاملين بهيئة قناة السويس، للمطالبة بمستحقات لهم تمتنع الهيئة عن ادائها تبلغ قيمتها ١٣ مليون جنيه.

واذا كانت الاجراءات القضائية المتعلقة بهذا النزاع، قد امتدت من عام ١٩٧٣ حتى ١٩٨٥، بما معناه ان الدعوى شغلت اطرافها، وشغلت الاجهزة القضائية المختصة بنظرها لمدة ١٢ عاما، فإن الوقائع والعلاقات التي ترتبت عليها تلك الحقوق تعود الى تاريخ اقدم من ذلك بكثير .. الى الاربعينات والخمسينات، قبل تأميم الشركة العالمية لقناة السويس البحرية.

في تلك الايام، كان العنصر الاجنبي يغلب على ادارة القناة، فهو الذي يملك السلطة ويصدر القرار ويسيطر على مقدرات العاملين .. ويصدر في ذلك كله عن تفكير استعماري يلقي بمعظم الاعباء والواجبات على عاتق العاملين المصريين، ويعطي الامتيازات والحقوق للاجانب الذين كانوا يزعمون لانفسهم السيادة والتفوق.

في ساحات القضاء

ولم يطق العاملون المصريون بشركة القناة بهذا الوضع الجائر لمدة طويلة، فبدأوا - عن طريق نقاباتهم - يطالبون بمساواتهم بالعاملين والفنيين الأجانب .. وخاضوا في سبيل ذلك حربا طويلة وعنيفة، في ساحات المحاكم الفرنسية والمصرية، وامام لجان التوفيق والتحكيم، انتهت الى اذعان الشركة، واقرارها بشرعية مطالبهم، وتسليمها بحقوقهم .. فقد قضت المحاكم الفرنسية باحقية العامل المصري في المساواة بالعامل الاجنبي لدى شركة قناة السويس العالمية ..

وتأيد هذا الحكم امام لجنة التوفيق بين شركة قناة السويس وعمالها، المنعقدة بسراي محافظة القناة ببورسعيد يوم ٢٧ مارس ١٩٤٨

ومن باب تدوين التاريخ نسجل ان لجنة التوفيق التي ايدت الحكم الصادر من محكمة فرنسية لصالح العمال المصريين بشركة قناة السويس، كانت برئاسة فؤاد شيرين باشا محافظ القناة (في ذلك الوقت) وعضوية سيد سيد ابراهيم بك القاضي بمحكمة بورسعيد الابتدائية ممثلا لوزارة العدل، والدكتور حسين اسماعيل بك وكيل مصلحة العمل ممثلا لوزارة الشئون الاجتماعية، والمسيو بيير منسبيه مندوب شركة القناة، ومندوبين عن عمال الشركة هما : عبدالحميد افندي الالفي رئيس نقابة عمال الشركة ببورسعيد، وزكي سيد احمد ربيع افندي رئيس نقابتهم بالسويس ..

وتم التصديق على جلسة لجنة التوفيق من المحكمة العليا بالقاهرة ..

الى هنا يكون وجه الحقيقة قد اتضح، وكان لابد ان تقوم تلك الاحكام والقرارات والتصديقات بتمهيد الطريق الذي تسلكه الحقوق الى اصحابها .. إلا ان الشركة - بادارتها الأجنبية قبل التأميم - لم تكن مستعدة بعد للتخلي عن الفكر الاستعماري ونظرية الامتياز ودعوى التفوق .. وظل النزاع قائما الى ان حسمته - بشكل نهائي - هيئة التحكيم بمحكمة استئناف القاهرة حيث اصدرت قرارها بوجوب تنفيذ الحكم.

١٣ مليون جنيه

ولم يعد امام الشركة مفر من الخضوع لكلمة القضاء والنزول على مقتضيات العدالة، فاعلنت موافقتها على تنفيذ الحكمين المشار اليهما. وقامت بالفعل - باعداد كشوف تتضمن اسماء العاملين المصريين، والمبالغ المستحقة لهم على اساس تساويهم بنظرائهم الاجانب، منذ تعيينهم، فبلغت جملة مستحقاتهم - طبقا لتلك الكشوف - ١٣ مليون جنيه.

وبذلك تكون الامور قد استقرت، ولم يبق إلا ان يأخذ كل ذي حق حقه ..

ولكن قبل ان يصرف العمال، المبالغ التي تقررت لهم، صدر القانون رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٥٦ بتأميم شركة قناة السويس العالمية، وانتقال ادارتها الى الدولة، بمالها من حقوق وماعليها من التزامات ..

عندئذ نقلت نقابات العمال - بدورها - مطالبتها بحقوق اعضائها، من الشركة المؤممة الى هيئة قناة السويس وحكومة الثورة .. ولم يكن يساورهم أقل شك في ان الحكومة المصرية ورجالها القائمين على ادارة القناة، سيكونون احرص من الادارة الاجنبية، على حقوق وكرامة العاملين المصريين ..

وطلبت الحكومة المصرية من النقابات ان تقوم بتوكيل الحكومة عن العمال لابرام الاتفاقات واتمام الاجراءات التي تكفل تسوية حقوقهم لدى الشركة المؤممة والحصول عليها ..

وتقدم العمال - عن طريق نقاباتهم - بتوكيلات محررة على نماذج مطبوعة يفوضون بها الحكومة في اتخاذ ماتراه في هذا الشأن ..

كان عمال قناة السويس من اشد المصريين حماسا للتأميم، واشدهم سعادة بعودة ادارة القناة الى ايد مصرية، فقاموا بجهد كبير لمواجهة المشاكل والعقبات التي احاطت بتنفيذ قرار التأميم، وعلى الاخص للتغلب على ازمة انسحاب المرشدين الاجانب حيث قام المرشدون المصريون بجهد خارق في قيادة قوافل السفن - عبر القناة - شمالا وجنوبا، بصفة دائمة .. كما كان لغيرهم من العمال مواقف بطولية شهد بها العالم اثناء الاعتداءات المتلاحقة على مدن القناة.

وتعبيرا عن تأييدهم للتأميم، وحماسهم له، تعهد العمال بدفع ٤٠٪ من حقوقهم لدى الشركة الفرنسية والتي فوضوا الحكومة في استخلاصها، لصالح المشروعات الانتاجية على ان تصرف لهم باقي مستحقاتهم - ٦٠٪ - نقدا.

وتوصل الجانبان - الحكومة المصرية والشركة المؤممة - الى اتفاقية تحدد اسس التعويضات، تم ابرامها في روما ١٩٥٨/٤/٢٩، وصدر بتنفيذها القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٥٨

ثم ابرمت الاتفاقية النهائية في روما ايضا بتاريخ ١٩٥٨/٧/١٣ واشتملت على عدة ملاحق منها الملحق الخاص بمبلغ ١٣ مليون جنيه، وكشوف باسماء العاملين والمبالغ المستحقة لهم، حتى تتمكن الحكومة المصرية من صرف المبالغ على اساس هذه الكشوف ..

ولكن الحكومة المصرية لم تصرف لهم شيئا !!

يقول العاملون في هيئة قناة السويس، ان الهيئة - التي كان يرأسها في ذلك الوقت المهندس محمود يونس - استخدمت ضدهم اساليب القمع ووسائل الارهاب، لمجرد انهم تجرأوا على المطالبة بحقوقهم التي تقررت باحكام قضائية واتفاقات دولية ولكن مجلس الثورة كان قد منح سلطات غير محدودة لرئيس الهيئة، فاستخدم سلطاته ضد العمال ! إذ اصدر قرارا بحل منظماتهم النقابية الثلاث في كل من بورسعيد والاسماعيلية والسويس، بما فيها نقابات الموظفين !! ولم يكتف بذلك، بل اصدر قرارات تمس اشخاصا بعينهم منهم، مصطفى علوي، كبير مرشدي قناة السويس، فكان القرار يقضي بمنعه من دخول مدن القناة الثلاث لانه اشترك في المطالبة بحقوق العاملين !

ولم يكن امام هؤلاء العاملين ازاء الامتناع عن صرف حقوقهم ومحاولة ردهم عن المطالبة بها إلا العودة - مرة اخرى - الى رحاب العدالة وساحة القضاء ..

كنا في ذلك الوقت قد وصلنا الى عام ١٩٧٣، والحقوق موضوع المطالبة نشأت منذ اكثر من عشرين عاما، تقاعد خلالها الكثيرون، ومات الكثيرون .. وآلت الحقوق الى اطفال يتامى، او ارامل لا يعرفن عن هذا التاريخ الطويل شيئا، ولايعرفن ايضا كيف يواصلن الطريق .. واقيمت الدعوى رقم ٤١٩ لسنة ١٩٧٣، ليشرح العمال من جديد، امام محكمة القضاء الاداري بالقاهرة، ان المبالغ التي تسلمتها الحكومة المصرية من الشركة المؤممة، هي امانة في عنق هيئة قناة السويس، لابد ان تؤدى الى مستحقيها ..

إلا ان الهيئة انكرت ان لديها امانة من اي نوع وامتنعت عن تقديم الاتفاقات وملاحقها، ومن ضمنها الملحق المدرج به مفردات مبلغ الـ ١٣ مليون جنيه، التي تقررت كتعويضات واستحقاقات للعاملين.

المستندات المفقودة

ولما كانت المادة ١٢ من الاتفاقية الهيئة تنص على ان تودع نسخة من الاتفاقية في محفوظات البنك الدولي للانشاء والتعمير فقد صرحت المحكمة لمحامي العمال - المستشار محمد سعيد ثابت - بادخال وزارة الخارجية (الادارة العامة للشئون القانونية والمعاهدات) خصما في الدعوى، لمطالبتها بتقديم صورة اتفاقيات التعويضات المبرمة في روما، بعد الحصول عليها من البنك الدولي للانشاء والتعمير الذي كان يقوم بدور الوسيط بين الحكومة المصرية والشركة المؤممة. اصدرت المحكمة هذا القرار في جلسة ١٩٧٦/١٠/١٧.

وتطورت الدعوى تطورا جديدا باحالتها الى محكمة الاسماعيلية الابتدائية، باعتبارها صاحبة الاختصاص.

وفي هذا التطور الجديد، قام محامي الشركة - الاستاذ سعد فخري عبدالنور -




المرحوم عبدالرحيم الالفي — حسن عبدالرحيم

(الشركة الآن اصبحت تحمل اسم شركة السويس المالية - ومقرها بشارع واستورج - باريس) بارسال خطاب الى الشركة يطلب فيه الكشوف التي توضح مستحقات العمال المصريين، بعد رفع [illegible] لمسئولياتها [illegible] الاجانب.

وردت الشركة بان المستندات المطلوبة لايمكن ان تكون موجودة إلا في حوزة الهيئة المصرية لادارة قناة السويس التي حلت محل الشركة على اثر تأميمها عام ١٩٥٦ !

وكانت تلك المستندات المختفية، التي يجرى البحث عنها في جميع انحاء العالم بجهود المحامين، وبمعرفة الادارة المختصة في وزارة الخارجية، قد اودعها محامي العمال - المستشار محمد سعيد ثابت - في ملف القضية.

واصدر قاضي محكمة الاسماعيلية الابتدائية قرارا بالتحقيق في واقعة اختفاء المستندات - وقال المحامون انهم يستطيعون تقديم (صور) للأوراق المفقودة !

جزاء سنمار !

والتقت «الوفد» بمجموعة من قدامى العاملين بهيئة قناة السويس الذين مازالوا على قيد الحياة، واستمعت منهم الى قصة هذه الاعوام الطويلة المضنية في ساحات المحاكم ومكاتب المسئولين.

قال محمد عبدالحكيم ابراهيم - ٦٤ عاما - : نرجو ان يصل صوتنا من خلال حزب الوفد - الى الرئيس مبارك حتى يعيد الينا حقوقنا المسلوبة ونرجو الا يطول هذا الانتظار .. فقد اصبح لنا ورثة كثيرون ويحصل كثيرون منا على معاشات ضئيلة لاتقيم اود اي انسان وتمثل اجحافا كبيرا بالعاملين واسرهم حيث لايزيد معاش كثيرين منهم في ظل ظروف المعيشة الحالية على الثلاثين جنيها في الوقت الذي اغتصبت فيه حقوقهم من الحكومة وهيئة قناة السويس.

عندما تضخم [illegible]

وتحدث الحاج الدسوقي سعد [illegible] من ارباب معاشات هيئة القناة السويس فقال :

انا كنت عضو مجلس ادارة النقابة العاملين بشركة القناة المؤممة، وكنت احد الذين عاصروا المفاوضات الادارية المصرية مع الشركة المؤممة التي كانت سترسل لنا احد الصيارفة الفرنسيين لصرف مستحقات العاملين بالاثر الرجعي الخاص بتسوية المصري بالاجنبي، فجمعنا محمود يونس رئيس الهيئة وقت ذاك، بكازينو بالاس ببورسعيد وقال : عيب يا ولاد يجي ناس اجانب من فرنسا يصرفوا لكم مستحقاتكم هنا في مصر واحنا موجودين .. واحنا طلبنا نيابة عنكم نستلم الفلوس دي لتسليمها لكم.

ولكن الجانب الفرنسي طلب تفويضا من النقابات الثلاث : بورسعيد والاسماعيلية والسويس، وفعلا اعطيناه تفويضا لاستلام مستحقاتنا، بعد ذلك جمع محمود يونس بصفته رئيسا لمجلس ادارة هيئة قناة السويس وجمع اعضاء النقابات الثلاث بكازينو بالاس وطالب العاملين عن [illegible] بالاستمرار في خدمة قناة السويس واعلن على لسان الرئيس الراحل جمال عبدالناصر انهم سيستمرون في العمل بنفس المزايا والمستحقات الخاصة بهم، وقال لنا : فلوسكم ومستحقاتكم في ايد امينة، لكن انتم عارفين إن فيه الآن [illegible] ومعدات تأثرت بسبب العدوان الثلاثي، وإحنا سنعطيكم ٦٠٪ من مستحقاتكم والـ ٤٠٪ تاخذوا بها اسهما فقلنا موافقين وبعد ذلك علمنا ان جهات مسئولة بالدولة .. [illegible] مين هي هذه الجهات !! قالوا ان المبلغ ده لو اتصرف سيحدث تضخما عاليا في البلد وممنوع التكلم في هذا الموضوع وبذلك طارت مستحقاتنا !!

هيئة دفاع من حزب الوفد

وطرح الحاج رفاعي محمد رئيس لجنة العمل والعمال بحزب الوفد ببورسعيد في اجتماع عقدته اللجنة الشكوى المقدمة من قدامى العاملين بهيئة قناة السويس والمتعلقة بهذا الموضوع وبعد مناقشة مستفيضة، اوصت اللجنة بعرض الامر على اللجنة العليا للوفد لاصدار قرار بتكوين هيئة دفاع قوية من المحامين الوفديين للدفاع عن حقوق العمال التي طال الزمن على اغتصابها

د. وحيد رأفت في ندوة الشباب والحياة السياسية بجامعة المنصورة :

أنجبت سياسة الثورة جيلا ضعيفا لايهتم بقضايا وطنه

استضاف نادي اعضاء هيئة التدريس بجامعة المنصورة الدكتور وحيد رأفت نيابة عن الاستاذ فؤاد سراج الدين رئيس حزب الوفد في ندوة عقدت صباح الاحد الماضي ١٦ مارس داخل جامعة المنصورة، دارت الندوة حول الشباب والعمل السياسي وانعكاسات السياسات المتبعة مع الشباب فيما بعد ٥٢ على قدرته في المشاركة والاهتمام بالامور العامة وقضايا وطنه ثم تطرق الحديث الى مجموعة من القضايا الهامة منها ما يتصل بالاحداث الاخيرة ومنها ما يتصل بالقضايا الديمقراطية والاقتصادية المطروحة على الساحة.



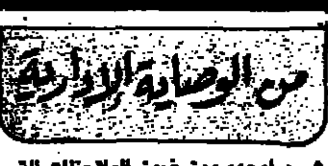
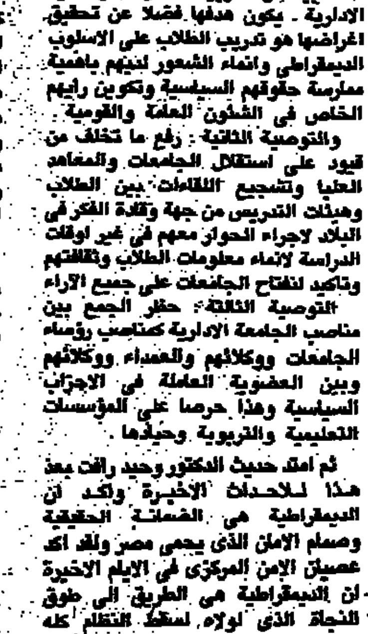

د. وحيد رأفت

وقبل نهاية الندوة دار حوار بين الدكتور وحيد رأفت واعضاء هيئة تدريس وطلاب جامعة المنصورة، طرح فيه بعض القضايا الخلافية الهامة وبعض المهام التي يجب ان تقوم بها المعارضة المصرية. ادار الندوة الاستاذ الشافعي بشير رئيس مجلس ادارة نادي واعضاء هيئة التدريس بجامعة المنصورة والدكتور احمد امين عبدالغني عضو مجلس ادارة النادي.

بدأت الندوة بكلمة للدكتور الشافعي بشير رحب فيها بنائب رئيس حزب الوفد الدكتور وحيد رأفت شيخ القانونيين، ثم استعرض الدكتور الشافعي بشير الهدف الاساسي من استضافة قيادات الاحزاب المصرية في الموسم الثقافي لنادي اعضاء هيئة التدريس بجامعة المنصورة والذي يتمثل في تأكيد الصلة بين الجامعة وقضايا المجتمع وكذلك لتحويل جامعة المنصورة لنافذة على المجتمع تطل منه على السياسة الوطنية المصرية بروح موضوعية .. ثم قدم الى جمهور الحاضرين الدكتور وحيد رأفت. الذي بدأ حديثه بالشكر على الدعوة والاعتذار عن عدم حضور الاستاذ فؤاد سراج الدين رئيس الحزب لانشغاله ببعض المهام التي حالت دون تمكنه من الحضور ثم تحدث الدكتور وحيد رأفت عن الشباب والسياسة قائلا :

انه من الملاحظ ان هناك تغيرا واسعا بين شباب ما قبل ٥٢ وشباب ما بعد ٥٢، فقبل ٥٢ كانت الجامعات مصانع لتفريخ القادة السياسيين فجميع من حكموا مصر من سنة ١٩١٩ حتى ٥٢ هم ممن شاركوا في ثورة ١٩ وكلهم من الشباب وتعرضوا للضرب والاهانة على يد الانجليز اثناء الثورة .. فهذا الشباب هو الذي حكم مصر حتى ٥٢ واستمر بعضهم في الحكم مثل فتحي رضوان الذي اصبح وزيرا بعد ٥٢ ولكن الملاحظ هو انه كانت رغبة من قيادة الثورة المباعدة بين الشباب والسياسة نظرا لسياسة حكم الفرد والغاء الاحزاب بعد قرار ١٨ يناير ١٩٥٣ وغياب القانون واعتباره في اجازة مستديمة .. وكانت الخطة مرسومة لتنصرف كل جهود الشباب الى التعليم فقط، وكانت النتيجة ان هذه السياسة انجبت جيلا ضعيفا ضعيف الانتماء. وبكل اسف اصبحت مصر نتيجة لهذا عاقرا لم تلد رجال سياسة للمستقبل وهي في حاجة لساسة وسياسيين مدربين، ولذلك نشعر جميعا كشيوخ بان السياسة التي اتبعت بخصوص الشباب ما بعد ٥٢ لم تكن سياسة سليمة ابدا فالشباب كما يقولون هو نصف الحاضر وكل المستقبل فلماذا نبعد بينه وبين الاشتغال بالشئون العامة وامور وطنه وبلده.

وقد اقرت لجنة للعلوم الانسانية بالمجالس القومية المتخصصة في دراسة اعدتها ان هناك خطأين : الاول : هو عدم التمييز بين الاهتمام بالسياسة، والاشتغال بالسياسة، فكل مصري بلغ سن الوعي يجب ان يهتم بسياسة بلده فإن لم يفعل فهو مقصر ولكن هناك فرق بين الاشتغال بالسياسة والاهتمام بالسياسة لان الاشتغال يحتاج الى تفرغ ولكن الاهتمام بالسياسة لا يمكن ان يمنع منه اي شاب مصري بلغ سن ١٨ سنة اي سن مباشرة الحقوق السياسية وثاني خطأ : هو التعديل الخطير الذي طرأ على قوانينا الانتخابية خاصة القانون ١١٤ لسنة ٨٣ الذي اخذ بالتمثيل النسبي في مجلس الشعب وكذلك نظام القوائم المطلقة التي تم الاخذ بها منذ عام ٨٠ في مجلس الشورى فهذه القوانين جعلت الشباب يصوت على قوائم حزبية وهذا التصويت لن يكون صحيحا على الاطلاق إلا اذا كان هناك وعي لدى الشباب الذي ينتخب القائمة ويجب ان يعلم الشباب اولا من هم الذين وراء هذه القائمة وما هي برامجهم ومن ضمن الملاحظات التي دونتها هذه اللجنة المنتدبة من المجالس القومية المتخصصة : ان هناك انفصاما بين القاعدة والقمة داخل المجتمع الجامعي بعد ٥٢، فاصبح اليوم رؤساء الجامعات هم ووكلاؤهم وعمداء الكليات يشتغلون بالسياسة في الوقت الذي يمنع فيه على القاعدة - الطلاب - ان يهتموا بالسياسة وهذا تناقض غريب خطير يهدد مستقبل العمل السياسي في مصر ولقد تنبهنا الى هذا في لجنة الشئون الانسانية بالمجالس القومية المتخصصة وشرفت في يناير الماضي بتمثيل هذه اللجنة واصدرنا بهذا الشأن مجموعة من التوصيات عرضت على رئيس الجمهورية

وهي كالآتي :

التوصية الاولى : الاهتمام بالاتحادات الطلابية وتحريرها من الوصاية الادارية، يكون هدفها فضلا عن تحقيق اغراضها هو تدريب الطلاب على الاسلوب الديمقراطي وانماء الشعور لديهم باهمية ممارسة حقوقهم السياسية وتكوين رأيهم الخاص في الشئون العامة والقومية.

والتوصية الثانية : رفع ما تخلف من قيود على استقلال الجامعات والمعاهد العليا وتشجيع اللقاءات بين الطلاب وهيئات التدريس من جهة وقادة الفكر في البلاد لاجراء الحوار معهم في غير اوقات الدراسة لانماء معلومات الطلاب وثقافتهم وتأكيد لانفتاح الجامعات على جميع الآراء

التوصية الثالثة : حظر الجمع بين مناصب الجامعة الادارية كمناصب رؤساء الجامعات ووكلائهم والعمداء ووكلائهم وبين العضوية العاملة في الاحزاب السياسية وهذا حرصا على المؤسسات التعليمية والتربوية وحيادها.

ثم امتد حديث الدكتور وحيد رأفت بعد هذا للاحداث الاخيرة واكد ان الديمقراطية هي الضمانة الحقيقية وصمام الامان الذي يحمي مصر ولقد اكد عصيان الامن المركزي في الايام الاخيرة ان الديمقراطية هي الطريق الى طوق النجاة الذي لولاه لسقط النظام كله ولولاه لحرقت القاهرة باكثر مما حرقت في يناير ٥٢ ولقد ادرك هذا رئيس الجمهورية قال اكثر من مرة انه مع الديمقراطية وانه لن يحيد عنها وهو لا يملك ان يعود عنها لانها ليست منحة تعطى وتسلب بل هي حق اصيل نستمتع به جميعا اراد رئيس الجمهورية ام لم يرد ذلك. ثم تناول الدكتور وحيد رأفت الضمانات للوصول لديمقراطية حقيقية واكد ان مصر لم تشهد انتخابات واحدة نظيفة منذ ٥٢ سوى انتخابات عام ٧٦ التي اجراها ممدوح سالم اما بقية الانتخابات حتى الانتخابات الاخيرة عام ٨٤ التي اجراها حسن ابوباشا فهي انتخابات غير نظيفة وتناول الدكتور وحيد رأفت بعد هذا ظاهرة خطيرة تتصل وتهدد الديمقراطية وهي الاحجام عن المشاركة في الانتخابات العامة وقال ان عدد من لهم حق التصويت والانتخاب عام ٨٤ بلغ ٢٥ مليون مواطن اما العدد الذي ذهب الى الصناديق فلم يتجاوز خمسة ملايين

ثم عقب الدكتور الشافعي بشير على كلمة الدكتور وحيد رأفت وتعرض لقضية الخروج من وادي النيل الضيق الذي اصبح لا يفي باحتياجاتنا الى صحراء مصر الواسعة، وطالب الدكتور الشافعي بشير حزب الوفد وجريدته بتبني مشروع وليد تقوم به جامعة المنصورة بالاشتراك مع جامعة برلين في المانيا الغربية وجامعة اريزونا الامريكية ويتلخص المشروع في ان كلية الزراعة بجامعة المنصورة اجرت ابحاثا في منطقة العوينات على حدود السودان وليبيا، ولقد كشفت هذه الابحاث انه يوجد خزان مياه جوفية في هذه المنطقة يكفي لزراعة ثلاثة ملايين فدان لمدة مائة سنة على الاقل وهذه الابحاث التي استمرت منذ عام ٧٨ حتى الآن وصلت الى حقائق وليست احلاما وتم التأكد منها عندما قامت الشركة العامة للبترول بحفر مجموعة من الآبار وزرعت بالفعل مساحات جيدة من الاراضي بالقمح والشعير ثبت بكل المقاييس جودتها وصلاحيتها .. كما ثبت من واقع الابحاث التي اجريت ان هذه المنطقة هي من المناطق الخصبة والتي زرعت في العصور القديمة واتضح هذا من التكوينات الطينية الموجودة على بعد سنتيمترات قليلة من سطح التربة، وهذا يؤكد ان هذا المكان الامل هو في سد فجوة الغذاء الكبيرة في مصر. ثم قدم الدكتور الشافعي بشير صورة من التقرير والابحاث العلمية التي اجرتها الجامعة حول هذا الموضوع الى الدكتور وحيد رأفت.

وبعد هذا فتح الدكتور بشير باب الحوار بين الدكتور وحيد رأفت وطلاب واعضاء هيئة التدريس بالجامعة والذي استمر اكثر من ساعتين عرض خلالهما الدكتور وحيد رأفت لرؤيته الشخصية - وليس بصفته نائبا لرئيس الحزب - حول بعض القضايا والاحداث منها :

الموقف من القطاعين العام والخاص ومن تطبيق الشريعة الاسلامية والعلاقات الدولية بالكتلتين وتحليله الخاص بقضية الجندي سليمان خاطر.

الإيواء العاجل

حل غير إنساني لكوارث الانهيار ولمشاكل الإخلاء الإداري

تحقيق: سحر ضياء الدين

برزت في السنوات الاخيرة، وبشكل يدعو إلى القلق، مشكلة سقوط المنازل القديمة، وتوقع المزيد من حالات الانهيار، لأن معظم المنازل في الأحياء القديمة «ايل للسقوط».. وتتوالى قرارات «الإخلاء الإداري» كإجراء وقائي يهدف الى اجلاء السكان عن منازلهم قبل ان تتهاوى فوق رؤوسهم. حقيقة، لاشيء يدوم إلى الأبد.. هذه هي سنة الحياة التي لا مفر من التسليم بها.. ولكن لا مفر ايضا من إيجاد حل لهؤلاء الذين تدهمهم الكارثة او ينفذ في حقهم قرار الإخلاء الإداري.. والحل الذي تملكه الاجهزة المسئولة. حتى الآن، هو مساكن الإيواء العاجل، حيث يعيش البشر في ظروف صحية واجتماعية تحت الصفر بمسافة شاسعة، إلى الحد الذي يجعل بعضهم يفضل ان يوقع اقرارا بعدم تنفيذ قرار الإخلاء على مسئوليته، وهو اقرار معناه - ببساطة - أن الموت تحت الانقاض ارحم من التشرد في العراء، واهون من الحياة في وحدات الإيواء.

ومن خلال جولة في بعض مناطق الإيواء العاجل، في احياء مختلفة بمحافظتي القاهرة والجيزة، نقدم هذا التحقيق..

هذا المنظر اللاانساني في مساكن الايواء بالجيزة. لم تتسع الحجرة لهم فقضوا الليل تحت السرير


في هذه الخيام التي لا تصلح لسكنى الادميين يعيش الكثير من البشر في مساكن الايواء العاجل.

البعض يفضلون الموت تحت الأنقاض على الحياة في مستنقعات المجاري

في الدويقة: يسيرون على الأقدام ٣ كيلومترات للحصول على الماء

وفي عين شمس تحولت وحدات الإيواء إلى أوكار لتجارة المخدرات

في الدويقة يعيش المئات وسط معاناة يومية للحصول على نقطة الماء لحياتهم اليومية

وفي محاولة لتعرف حجم المشكلة، التقينا باللواء فؤاد خليل، رئيس مدينة الجيزة، فقال:

- مشكلة المساكن القديمة مشكلة كبيرة، ففي الجيزة - مثلا - مناطق شعبية كثيرة معظمها ايل للسقوط، مثل بين السرايات، ساقية مكي، حارة رابعة، عزبة أولاد علام، ميت عقبة، والحوتية.

وعند صدور قرار بالإخلاء الإداري، تقدم الخيام - بصفة مؤقتة - لسكان المنازل التي يشملها القرار، وذلك لحين توفر حجرة للإيواء. ولدينا حالات إخلاء إداري متراكمة منذ عام ١٩٨٠، ويبلغ عددها حوالي الفي حالة. ونحن الآن نبدأ في تسكين حالات الإخلاء المتراكمة منذ عام ٨٠. ولكن تقابلنا مشاكل عديدة تحول دون إسكان هذا العدد الكبير من المواطنين، بالسرعة الواجبة ومن هذه المشاكل:

● قلة الأراضي التابعة للدولة، والتي يمكن إقامة مساكن عليها.

● تلاعب المقاولين، وعدم قيامهم بتسليم الوحدات السكنية في الوقت المحدد.

لا يشعرون بالأمان

وذهبت إلى المناطق المخصصة لمساكن الإيواء، والتي اشار إليها رئيس مدينة الجيزة في حديثه، وكانت «ساقية مكي» هي بداية الجولة. عند شارع جامع محمود سليم، رأيت صفين طويلين من الحجرات المتلاصقة، كل صف يتكون من طابقين وبينهما ترعة اوقناة محفورة بطول الشارع.. وعلى امتداد هذين الصفين المتقابلين من المباني البدائية اما الهواء الذي يسري بينهما، فهو مزيج من رائحة المجاري والقمامة المتعفنة.

قالت لي سيدة في منتصف العمر، اسمها ثريا عبد العظيم:

- عندي ٦ اولاد، وبنات بعضهن في سن الشباب، نسكن جميعا في هذه الحجرة الضيقة. وتخشى الواحدة منهن أن تذهب إلى دورة المياه، لأن بابها منزوع، ويتربص حولها اللصوص والمنحرفون من الشباب، ليخدشوا حياء بناتنا، ونحن لا نامن على أنفسنا بالليل. لذلك طلبت من زوجي ان يعود الينا في وقت مبكر، إذ نشعر بشيء من الأمان في وجوده. نسكن في هذه الحجرة الضيقة منذ سبع سنوات، بالرغم من انهم وعدونا بأن بقاءنا هنا لن يدوم اكثر من شهور قليلة.

وعدونا خيرا!

وقال لي ساكن الحجرة المجاورة اسمي عزت زكريا، اسكن في هذه الحجرة انا وزوجتان وثمانية اطفال، منذ سبع سنوات. قبل ذلك كنت اسكن في خيام في منطقة «مركز الانكلستوما» بشارع المأمون بالجيزة. وكنا قد شكونا من هذه الأوضاع السكنية السيئة إلى محافظ الجيزة السابق، فوعدونا خيرا، وتغير المحافظ ولكن احوالنا لم تتغير. احيانا نجتمع - نحن سكان الايواء المؤقت بساقية مكي - ونذهب الى مجمع الجيزة - لنعرف ماذا تم او تقرر بشأننا. ولكننا حصلنا هناك على معلومات اخرى عرفنا ان الموظف المختص بتسليم الشقق يتصرف فيها لمصلحته، وقد انكشف تلاعبه فقبضوا عليه. ووجدوا معه عقودا باسم اطفال صغار. وهناك موظفون في مجلس محلي مدينة الجيزة، ياتون إلى هنا ويقيمون مثلنا في حجرات الإيواء العاجل، ولكنهم يتركونها بعد اسابيع قليلة لانهم يحصلون على شقق.

ويقول ايضا: إن مستوى المباني منخفض عن مستوى الشارع، لذلك تتسرب مياه المجاري لتغرق الحجرات لذلك اضطروا الى حفر «الخندق» بين المساكن، لتحول إليه المجاري بدلا من أن تصب في الحجرات التي يقيمون فيها.

اما الحجرة من الداخل، وكما شاهدتها بنفسي، فلا تتسع سوى لسرير واحد، ولا يستطيع احد ان يتصور كيف تضم عائلة بكل افرادها مع كل مايلزمهم من ادوات ووسائل المعيشة، ورأيت اطفالا ينامون تحت السرير، وعلى اجسادهم بقع حمراء، هي - بالتأكيد - علامة ودليل على وجود مرض او اكثر. ولم ادهش حينما اخبرني سكان الإيواء العاجل بساقية مكي أن معظم اولادهم يترددون على مستشفى الحميات.

وفي منطقة اخرى للإيواء، هي المنطقة المعروفة باسم «مركز الانكلستوما»، كانت الصورة اقسى واشد قتامة، فالمساكن هنا عبارة عن خيام - عددها حوالي ثمانين خيمة - ضيقة جدا ومنخفضة السقف إلى حد يجبر من يعيش فيها على الانحناء طول الوقت، وقذرة جدا من الداخل.

قابلت سيدة متقدمة في السن، قالت إن اسمها «أم صبحي»، وهي تقيم هنا منذ اربع سنوات، ومعها تسعة افراد من أسرتها، وسيدة أخرى اسمها «امنة ياسين» اسرتها عشرة افراد وتقيم في الخيمة منذ خمس سنوات.. وابرز عناصر الشكوى التي سمعتها في منطقة الخيام بأم المصريين، هي المطر، والبرد، واللصوص، والشبان المنحرفون الذين يهاجمون الخيام وهم يحملون الأسلحة، وفوق ذلك كله لا توجد دورات مياه، ويلجأ الجميع الى العراء لقضاء الحاجة.

فوق مرتفعات الدويقة!

وفي مساكن الايواء بالدويقة، تختلف الصورة ولكن العذاب واحد، فالمساكن هنا بعضها مقام على مكان مرتفع، يعتبر صعوده رحلة عذاب، ويخدم سكان المنطقة مجمع استهلاكي صغير، والسعيد منهم من يفوز بشراء بعض احتياجاته وسط الزحام والعراك. ويقول الأهالي إن اكثر من ٧٠٪ من المترددين على هذا المجمع الاستهلاكي من «الدلالات». وفي كلمات قليلة، يمكن إيجاز الشكاوى فيما يلي:

● وسائل المواصلات غير كافية، ودائما نصل إلى اعمالنا متأخرين.

● المنطقة يكثر بها اللصوص والخطرون، ولا يوجد بها سوى نقطة من فردين: جندي وأمين شرطة. وعندما يحدث شيء غير عادي، تأتي اعداد كبيرة من جنود الأمن المركزي، ينهالون ضربا على الجميع، دون تمييز، بذلك تنتهي المشكلة.

● لا خبز بعد الساعة الرابعة.. هناك مخبز واحد يقوم بالعمل، ومنذ اربع سنوات بدىء في إنشاء مخبز اخر، وانتهى العمل فيه، واكتمل انشاؤه بالفعل، وبه موظفون وعمال، ولكنه لا يعمل، ولا احد يعرف السبب، ولا احد يعرف، ايضا، لماذا يحضر هؤلاء العمال والموظفون يوميا.

● الذين يقيمون في المساكن المرتفعة لا تصلهم المياه، وهم إما ان يقطعوا ثلاثة كيلومترات ذهابا وإيابا الى ومن اقرب مصدر للمياه النقية، وإما ان يشتروها بالزجاجة.

● عند قدومهم إلى المنطقة، وعدوهم بأن هذا وضع مؤقت، ولكن هذا الوضع المؤقت استمر لسنوات وسنوات. قالت لي «سعدية حمودة»، وهي سيدة كبيرة السن، إنها تقيم مع اسرتها المكونة من سبعة افراد، في مسكن الايواء منذ اكثر من ست سنوات.

● وحتى السعداء الذين خصصت لهم شقق في مدينة السلام «ليسوا سعداء» يقول «مجدي عبد الخالق»، وهو موظف بشركة مصر للغزل والنسيج، ان مرتبه ٤٠ جنيها والشقة في مدينة السلام إيجارها الشهري عشرون جنيها والحياة بعشرين جنيها، طوال شهر كامل، مستحيلة تماما.

ضحايا كوارث الانهيار

اما مساكن الايواء في عين شمس، فهي عبارة عن حجرات من الخشب، متلاصقة، وبلا ابواب. يقول سكانها إنه تنتشر في منطقتهم اوكار نشطة لتجارة وتعاطي المخدرات، وان اصحاب هذه التجارة المحرمة، يبذلون كل جهدهم لاخلاء المنطقة حتى يحافظوا على سرية اعمالهم.

والتقيت هناك بأحد الذين كتبت لهم النجاة في حادث انهيار منزل شارع محمد علي بالموسكي، وهو «حسن عبد العزيز»، الذي قال ان ابنه واخته مازالا تحت العلاج بالمستشفى لانهما اصيبا في الحادث المشئوم.. وسمعنا هنا ايضا الشكاوى التي تعتبر طابعا عاما لكل مناطق الإيواء في القاهرة: الحجرة ضيقة لا تسع اكثر من سرير واحد، لا نجد مياه الشرب، اللصوص والخطرون ينغصون حياتنا، ودورة مياه واحدة لكل المساكن بالمنطقة. وفوق هذا كله، الحرب التي يشنها عليهم تجار المخدرات وعملاؤهم.

حالات اولى بالرعاية

في «دراسات واوراق عمل حول قضايا الاسكان في مصر» يرى الدكتور ميلاد حنا، رئيس لجنة الاسكان بمجلس الشعب، أن اسكان العشش والخيام، هو «اسكان مشوه»، لأنه يؤدي الى تشويه النفوس الانسانية التي يضطر اصحابها الى الإقامة في تلك المساكن. ويرى أيضا انه يجب أن تتبع سياسة اكثر عدلا في توزيع المساكن التابعة للقطاع الحكومي، ويجب ان تكون الظروف المفاجئة التي يتعرض لها بعض المواطنين، مثل الإخلاء الإداري، نتيجة تصدع مساكنهم القديمة، من الاسباب التي تستوجب الاسراع بتوفير مساكن بديلة لهم. وليست ظروف الإخلاء الإداري واحدة، فهي تختلف من حالة إلى اخرى، فالاسرة التي اخليت من مسكنها بالفعل، وتعيش في خيمة او عشة في العراء منذ سنوات، تكون ظروفها اقسى من حالات اخرى، لذلك يجب منحها الأولوية لأنها اولى من غيرها.

وتمضي السنوات في الخيام والأكشاك ولا تتحقق وعود الإسكان


هكذا يحصلون على الماء في مساكن الايواء التي تتبع محافظة القاهرة

تصوير: مدحت رضا


جلس هذا العجوز يتمنى حظه من الدنيا بدل ان يكرم في اواخر ايامه في مسكن انساني مريح

حول خطاب الرئيس...

بقلم الدكتور ابراهيم عبده

قبيل خطاب الرئيس مبارك الذي القاه في مجلسي الشعب والشورى في ٨ مارس الحالي، تولى فقيه الاعلام - كعادته - خطة الدعاية لهذا الخطاب عبر صحفه وسائر ادوات اعلامه، وأكد لنا ان الرئيس سيفصح بناء على تحقيقات النيابة العامة، عن قضية جيش الأمن المركزي الذي خرج بأسلحته معربدا في عدة مدن كان اهمها بعض احياء مدينة القاهرة، وأن بيان الرئيس سيشمل الحديث عن المرحلة القادمة في شؤون الداخل...

وذهل المواطنون حين علموا أن الامن المركزي يضم ثلاثمائة الف جندي عراضا طوالا لايقرأون ولا يكتبون، وانهم موزعون في ثكنات تحيط بالعاصمة وتحاصرها شمالا وجنوبا وشرقا وغربا، وفهمنا من تاريخ هذه الطغمة من الأميين، انها اعدت للقضاء على سكان القاهرة ان تظاهروا او ثاروا في عهدي عبد الناصر والسادات، وكان ذهول المصريين اشد وانكى لأن عهد مبارك سمح بوجود هذه الفئة بالرغم من الديمقراطية التي قيل انها جعلت الناس احرارا لا تهددهم في حريتهم قوة غادرة ولا امن مركزي يقوم مقام جيش الاحتلال الانجليزي»...

وجلست استمع الى خطبة الرئيس، فلم اجد جديدا في قضية الأمن المركزي عما نشرته الصحف او الإذاعات ولا شيئا عن تاريخه المخزي، ولا وعدا بالغائه او النزول به الى عدة آلاف، كالأمن المركزي في المانيا الغربية الذي لا يتجاوز عدده ثلاثة الاف جندي». وانما سمعت من الرئيس دعوة حارة الى ان نحب مصر، ونحن مقيمون على هوى مصر وعشقها من المهد الى اللحد، وآية ذلك موقف الشعب من المخربين الذين دفعهم الجهل الى نسيان هذا الحب، لذلك فان المصريين في الذروة من حب بلادهم وليسوا في حاجة الى هذه الدعوة، ومن في حاجة اليها هم اولئك الذين اعدتهم حكومات الانقلاب، حكومة بعد حكومة، ليكونوا سوط عذاب لأبناء وطنهم، وسيفا مصلتا على رقاب المصريين ان اظهروا ضيقهم بطريقة او اخرى:...

وعجبت ان يتخيل البعض ان موقف شعبنا العظيم في محنة الأمن المركزي وشجبه للجرائم التي ارتكبها جنوده هو استفتاء حر لتأييد النظام»، والواقع ان ايجابية الشعب كانت من اجل مصر، ولم تكن قط لنظام جاء بعض ممثليه الى مجلس الشعب بالغش والتزوير، وحكومته ترى مصر ضيعة تتصرف فيها كما تشاء، ولا تنصت ابدا للنصيحة، ولا تقيم وزنا لأي اعتراض على بعض التصرفات المشينة التي تصدر عن الكبار والصغار على السواء، ولا تهتم بأوجاع الشعب ومعاناته منذ ان يستيقظ في الصباح حتى يدخل فراشه لينام، فقد قصم ظهره السعي في طوابير الجمعيات، والكفاح من اجل الفوز بمقعد في سيارة عامة، وعجزه في مواجهة غلاء فاحش في حاجيات الفقراء والمطحونين إن وجدوها في السوق كالعدس والفول، وايجار الشقة ان حصلوا عليها، فضلا عن الكارثة التي تصيبهم في ارتفاع اسعار المياه والنور، ويحتاج منا بيان سائر المتاعب والمعاناة الى كتاب لا الى سطور في مقال»!....

ونحن مع الرئيس في تحية الجيش، فهو جيشنا جميعا يحمي الذمار ويدفع عنا الشر، وهو عشيرتنا من آباء واخوة وابناء، وكذلك ينبغي ان نجد من الشرطة هذا الولاء للشعب، فهم ايضا ابناؤنا واخوتنا، وفي رعايتهم لنا نحس الأمن والطمأنينة، ونأمل ان يسود الحب بينهم وبين المواطنين على النحو الذي عرفناه عنهم في سالف العصر والأوان»... ولا ننكر عليهم وقفتهم الحازمة مع الجيش في القضاء على شراذم الأمن المركزي التي افسدت علينا طعم الحياة، وحطمت الفنادق والحوانيت والسيارات، ولولا الجيش والشرطة لحكمنا «شاويش»، كما حكم «الامباشي» باتستا جمهورية كوبا لعدة سنوات»...

ومكثنا ننصت الى السيد الرئيس في انتظار ماذكرته ادوات الاعلام بانه سيتحدث عن مرحلة العمل الداخلي، وكنا ننتظر في امل عريض ان نسمع من سيادته تغييرا في اسس النظام او اشخاصه على الأقل، فان جريمة جنود الأمن المركزي مسئولية مجلس الوزراء كله وليست مسئولية وزير الداخلية وحده، وإلا انهارت المسئولية الوزارية، واصيب الدستور بطعنة نجلاء، وحتى اعفاء بعض الوزراء الذين ترفضهم الاغلبية الساحقة من الشعب لتهاونهم واهمالهم لم يفكر فيه الرئيس او يتخذ في امرهم اي قرار، وكان كل ذلك صدمة للشعب، وليس هذا حكمي بل حكم الشارع المصري الذي تعمل قنوات الرئيس على حجب نبض هذا الشارع عنه بلا مبرر مفهوم....

ثم حدثنا الرئيس عن «اللعبة» السياسية التي لا يقرها ولا يؤمن بها ويراها عملا إذا لا يليق، وكان هذا الرأي موضع دهشتي، لأن اللعبة السياسية تستحق الرفض والنقد اذا كان الرئيس يرأس ولا يحكم، بيد ان رئيسنا يرأس ويحكم في الوقت نفسه، ولم يقتصر الأمر على هذا السلطان الواسع في شئون السياسة، بل اختار ان يكون رئيسا لحزب صنعته السلطة ودللته، فهو بحكم الواقع يمسك وحده باللعبة السياسية من جميع اطرافها، وهي لعبة متاهاتها عميقة وعويصة، وهكذا فرض عليه قدره القيام بمهمة الحكم في ظل هذه اللعبة التي يمقتها ويكرهها، وليس امامه للتخلص من هذه الورطة الا ان ينصت الينا بالعودة فيكون رئيسا يرأس ولا يحكم والا بقي القصر الجمهوري بؤرة تخرج منها اللعبة السياسية واليها تعود»....

شرارة الوطنية المصرية المقدسة وثورة ١٩١٩

بقلم: د. عبد العظيم رمضان

في كتاب عباس محمود العقاد عن «سعد زغلول، سيرة وتحية»، وصف دور زعامة سعد زغلول في بعث الوطنية المصرية في عبارات صادقة بليغة قائلا: «انما الزعيم يحاسب حساب الشمس التي تشرق على الحقول، او حساب النهر الذي يجري بين الاعشاب والاشجار، لا يضرب كلاهما فاسا، ولا يغرس جذرا، ولا يخط سطرا بهندسة، ولا يبني جدارا على حوض او خزان - ولكن الضاربين بالفئوس جميعا والغارسين للجذور جميعا والعاملين في الهندسة والبناء جميعا، لا ينبتون سنبلة واحدة بغير الشمس والماء»..

«فإذا استطاع هذا الزعيم ان يبث هذه الروح، او يوقظها، او يجمعها حواليه، فكل ماتنشئه الأمة وهي مأخوذة بهذه الروح، فهو من عمله ووضع يديه

«وسعد زغلول قد بث في مصر هذه الروح، او هو قد ايقظها، او هو قد جمعها حواليه، فكل مانهضت به الأمة من اشتغال بالصناعات، او مصارف الأموال، او شركات التجارة، او معاهد التعليم، او مجامع السياسة، مما لم يكن فيها قبل تلك النهضة، فيه سهم لا ينكر لزعامة سعد زغلول.

«هذه الزعامة التي التقى حولها المصريون فعلموا انهم امة، وعلموا انهم مسلمون ومسيحيون، ولكنهم امة، وانهم رجال ونساء، ولكنهم امة، وانهم شيب وشبان، ولكنهم امة، وانهم حضريون وريفيون ولكنهم امة - فانبعثت للأمة حياة ماثلة الى جانب حياة كل فرد وكل طبقة وكل طائفة وكل جنس وكل دين»».

هذه تماما هي الوطنية المصرية التي اشعلت شرارتها المقدسة ثورة ١٩١٩، والتي ظلت تحرك حماس الشعب المصري دائما ابدا، وترفع روحه المعنوية الى السماكين، وتؤجج كبرياءه الوطنية، وتطلق طاقته العظيمة نحو الحرية والاستقلال والتعمير والبناء.

وهذه الوطنية المصرية هي التي كانت مصدر قوة للشعب المصري قبل ثورة ٢٣ يوليو، وظلت كذلك حتى تميعت تحت شعارات القومية العربية، والعلم المثلث الألوان والاشتراكية الأممية، فبات الشعب المصري لا يعرف هويته، هل هو مصري ام عربي ام مسلم، ام ينتمي الى الطبقة البروليتارية في انحاء العالم، وظهر من بين ابناء مصر، الذين رضعوا ثديها، من يؤثر قوميته العربية على قوميته المصرية!، ومن يقف الى جانب اجماع الدول العربية على مقاطعة مصر ضد وطنه مصر!، ومن يغضب لتحرير سيناء قبل الجولان».

وفي عصر الوطنية المصرية، استطاع الشعب المصري تأكيد شخصيته القومية قبل اي شعب عربي آخر، ولسعد زغلول في الوحدة العربية في ذلك الحين قول مأثور، عندما أجاب بأن حاصل جمع عدة اصفار هو صفر». وقد استقلت البلاد العربية بفضل نضال ابنائها، وبفضل مساعدة مصر، واصبح كل منها يمثل واحدا صحيحا، واصبحت الوحدة العربية متاحة للجميع لتصبح قوة مهابة امام العالم، ولكن الدول العربية آثرت التفتت والانقسام والشرذمة، وفشلت كل الوحدات التي اقيمت في عصر القومية العربية!، كما فشلت كل الجهود العربية في حل اي قضية قومية، وعلى رأسها القضية الفلسطينية، وتحول كل سلاح في يدها الى سلاح مفلول، وعلى رأسها سلاح البترول الذي تحول الى صدر الأمة العربية، واتبعت كل دولة عربية السياسة الخارجية التي تتفق مع مصالحها الوطنية، حتى ولو تناقضت مع المصلحة القومية العربية العليا، وابرز مثال على ذلك موقف سوريا وليبيا من الحرب العراقية الايرانية. ومع ذلك فمازال هناك من يتشدق في مصر بالعروبة والوحدة العربية على حساب الوطنية المصرية، ويطالب المصريين بأن يقتنطوا لأن الدول العربية كانت رفيقة بمصر فلم تفعل اكثر من قطع علاقاتها الدبلوماسية معها»، كأنما كان المفروض ان تذهب الدول العربية في تأديب مصر الى حد اكبر».

لهذا نادينا بأن ينكفيء المصريون على وطنيتهم المصرية، فيعلموا أنهم مسلمون ومسيحيون ولكنهم امة، وانهم رجال ونساء ولكنهم امة وانهم شيب وشبان ولكنهم امة، وانهم حضريون وريفيون ولكنهم امة، فتعود لهذه الأمة المصرية كبرياؤها الوطنية، التي امتهنتها الدول العربية بإجماعها على قطع علاقاتها السياسية مع مصر، وهو الإجماع الوحيد الذي تتمسك به في وسط كل التمزق والانقسام الذي تعيشه.

نعم نادينا بأن ينكفيء المصريون على وطنيتهم المصرية، دون ان ينقلبوا على قوميتهم العربية، مادام لايقع تناقض بين القومية العربية والوطنية المصرية، لأنه اذا فرطنا في الوطنية المصرية لحساب القومية العربية نكون قد قامرنا بما نملك لحساب مالا نملك مما هو مأمول في عالم الغيب!

نعم نكون قد قامرنا بوحدتنا الوطنية المقدسة في سبيل وحدة غربت شمسها قبل ان تشرق». وهذه الوحدة الوطنية المقدسة هي كل مانملك الآن، وهي كل املنا في بناء مستقبل افضل.

وليس الغرض من الرجوع الى الوطنية المصرية ان نقول فقط إننا مصريون قبل ان نكون عربا، بدلا من قولنا السابق، إننا عرب قبل ان نكون مصريين» - وانما الغرض هو استعادة خصائص الشخصية المصرية البناءة التي تميعت، واسترداد الروح الوطنية التي كانت تدفع شبابنا في الماضي الى التصدي لجنود الاحتلال طلبا للاستقلال او الموت الزؤام!، او خوض المعارك ضد الاستبداد طلبا للدستور، او مقاطعة البضائع الانجليزية وتشجيع الصناعة المصرية!.

هذا التميع في شخصيتنا القومية هو الذي هبط بالحركة الوطنية في صفوف شبابنا الى مالم تهبط اليه منذ الحملة الفرنسية!، فتناقص الاهتمام بالمسائل القومية الى ادنى حد، وتفشت السلبية في الغالبية العظمى، وفقد الشباب مثله العليا التي كانت تحرك شباب ثورة ١٩١٩ الى العمل ومصلحة البلاد، وهو التميع الذي ادى الى هروب الشباب الى الحركات المتطرفة بحثا عن هوية، كما ادى الى ضعف الارتباط بأرض الوطن، بل ادى الى تسرب روح الانتماء التي حفظت في الماضي الشخصية المصرية على مدى العصور.

المقصود إذن بالعودة الى الوطنية المصرية هو عودة الروح، التي تحدث عنها توفيق الحكيم في حديثه عن ثورة ١٩١٩ وهو يقول: «ماهي ذي مصر، التي نامت قرونا، تنهض على اقدامها في يوم واحد»». ويقول: «أمة أتت في فجر الانسانية بمعجزة الأهرام، لن تعجز عن الإتيان بمعجزة اخرى، او معجزات، امة يزعمون انها ميتة منذ قرون، ولا يرون قلبها العظيم بارزا نحو السماء من بين رمال الجيزة. لقد صنعت مصر قلبها بيدها ليعيش الى الأبد»!.

قبل ثورة مارس ١٩١٩ بأسبوعين فقط كانت سلطات الاحتلال في مصر تستبعد تماما حدوث اية اضطرابات في مصر بسبب حركة الوفد، بل لقد كتب السير ملن تشيتهام، القائم بأعمال المندوب السامي، خطابا الى وزير خارجيته في لندن يوم ٢٤ فبراير ١٩١٩ يقول فيه انه لامجال للمقارنة في الاهمية بين حركة الوفد وبين حركة مصطفى كامل»، وان سعد زغلول لم يعد يثق فيه احد!، وان الحركة منشؤها استياء الطبقات العليا من الملاك واصحاب المهن، الذين تساور معظمهم «رغبة غامضة» في شكل ما من اشكال الحكم الذاتي الذي يتيح لهم مزيدا من الاهمية!، وقال في النهاية انه لا يوجد سبب يجعل حركة الوفد تؤثر على قرار الحكومة البريطانية فيما يختص بالشكل المناسب الذي تريد ان تعطيه للحماية.

وبعد اسبوعين فقط كانت مصر تنتفض كما لم تنتفض من قبل!، وتعود اليها الروح، وينطلق الشعب المصري كعملاق يكيل الضربات للاحتلال والاستبداد على مدى ثلاثة وثلاثين عاما دون انقطاع، ويبني صناعاته، ويتبع في سياسته الخارجية مصلحته الوطنية، ويؤسس جامعة الدول العربية، ويتبع سياسة الحياد في الحرب الكورية» - وكل ذلك رغم مؤامرات القصر الملكي وتحالفاته مع الاحتلال!.

وتحت قيادة سعد زغلول ومصطفى النحاس اتسمت الوطنية المصرية بالليبرالية والعلمانية، فقد كانت قضية الدستور لدى الشعب المصري تساوي تماما قضية الاستقلال، وقد وقف ضد الحركات شبه الفاشية التي ظهرت في تلك الفترة، واما العلمانية فلم يتردد مصطفى النحاس في التصدي لكل محاولة لإقحام الدين في السياسة، وحين اراد القصر بمساعدة الأزهر وجماعتي مصر الفتاة والاخوان المسلمين تحويل حفل مباشرة فاروق سلطته الدستورية الى حفل بيعة اسلامية، وقف مصطفى النحاس في وجه ذلك بصلابة، وخطب في مجلس النواب يقول: «الاسلام لا يعرف سلطة روحية، وليس بعد الرسل وساطة بين الله وعباده، فلا معنى - اذن - للاحتجاج في هذا الشأن بما نص عليه الدستور من ان دين الدولة هو الإسلام، او بمكانة مصر لدى الأمم الاسلامية، بل ان هذه المكانة نفسها تستلزم ان ننزه الدين عن اقحامه فيما ليس من مسائل الدين، وليس احرص مني ولا من الحكومة التي اتشرف برئاستها على احترام الاسلام وتنزيه الاسلام، كما انه ليس أحرص منا على التزام احكام الدستور، ولكن الاحتفال بمباشرة جلالة الملك لسلطته الدستورية شيء آخر، فهو مجال وطني يجب ان يتبارى فيه سائر المصريين مسلمين وغير مسلمين».

فهل نستلهم روح ثورة ١٩١٩ الشعبية الخالدة في تاريخ مصر، ونسترد كبرياءنا الوطنية المصرية، وننطلق منها في عملية بناء جديد؟

أبرز خصائص النظام السياسي في الدول النامية

عبد الناصر: لم تصدر عنه إشارة أو عبارة تدل على نية اعتزال الحكم

والسادات: أصدر دستوراً يسمح بتجديد رئاسته ويمنحه سلطات مطلقة

نظرات في أنظمة الحكم في الدول النامية وخاصة مصر

تأخذ الدول النامية بأنظمة سياسية مختلفة، ويعتبر وصف تلك الأنظمة من الأمور العسيرة، لأنها غير واضحة، كما أن تطورها السريع يجعلها غير ثابتة. هذا هو رأي العالم الفرنسي الأستاذ «دوفرجيه»، وهو رأي - بالإضافة إلى انطباقه على الحقيقة - يساعدنا على تصور الجهد والوقت اللذين أنفقا في إعداد هذه المجموعة من البحوث الدستورية القيمة، بكل هذا القدر من العمق والموضوعية، فالكتاب الذي بين أيدينا ليس مقالاً سياسياً ولكنه نظرات ثاقبة في جوانب متعددة من علمي السياسة والقانون الدستوري. أما المؤلف فهو أستاذ الموضوع في صميم تخصصه، والآراء التي يبديها، والنتائج التي ينتهي إليها، لا تصدر عن فكر حزبي، بل عن المنطق العلمي ومن موقع المشاركة في إعداد وصياغة دستور ١٩٧١.

فقد كان الدكتور عبدالحميد متولي عضواً في اللجنة العامة للدستور ومقرراً لإحدى اللجان الفرعية المنبثقة عنها هي: لجنة نظام الحكم، التي أنيط بها وضع النصوص الخاصة بالسلطة التنفيذية في مشروع الدستور، ومن موقعي التخصص والمشاركة، يقرر الدكتور عبدالحميد متولي، في كتابه «نظرات في أنظمة الحكم في الدول النامية» أن بعضاً من أنظمتنا الدستورية والسياسية في عهد الثورة نقل عن بعض الدول النامية، رغم المسافة الواسعة التي تفصل بيننا وبينها من حيث مستوى التطور الحضاري والدستوري، ويقرر ثانياً أن حكومة ٧١ طرحت للاستفتاء الشعبي مشروعاً «يختلف اختلافاً جذرياً» عن مشروع الدستور الذي وضعته اللجنة، ثم يناقش أخيراً - ضرورة النظر في هذا الدستور بالتبديل أو التعديل.

تأليف: د. عبدالحميد متولي
عرض: محمود السنجري

اهم خصائص نظام الحكم في الغالبية العظمى من الدول النامية، طابع الحكم المطلق، والحزب الواحد، والنظام الرئاسي الذي يغري كثيراً من الدول النامية على الأخذ به، لسببين أولهما ماينسب إلى هذا النظام من قدرة على تحقيق الاستقرار، والثاني هو مايتيحه للرئيس من سلطات واسعة أهمها تعيين وعزل الوزراء.

ويصل تبجيل الرئيس في بعض الدول النامية إلى حد التقديس، كما كان شأن الرئيس «نكروما» في غانا، والامبراطور «هيلا سلاسي» في الحبشة.

ويكاد «الاستقرار» يأخذ لدى حكومات الدول النامية معنى التخليد أو التأبيد، حيث يتمسك الحاكم، أو الحزب الواحد، بالحكم لمدة طويلة.

المسافة القصيرة بين عبد الناصر والسادات

ويلاحظ الدكتور عبد الحميد متولي، أن تلك الروح السائدة في الدول النامية، كانت هي السائدة أيضاً في مصر، في عهد كل من عبد الناصر والسادات. عبد الناصر لم تصدر عنه أية إشارة أو عبارة تدل على رغبة أو نية في اعتزال الحكم، في أمد قريب أو بعيد، وكان معروفاً عنه أن نشوة أو شهوة السلطة، وحب السيطرة والزعامة، بلغت لديه أقوى درجاتها. أما السادات فقد كان يقل عنه في هذه الناحية، ولكن المسافة بينهما كانت قصيرة.

ففي بيان ٢٠ مايو ١٩٧١، أعلن الرئيس السادات رغبته في أن يتضمن الدستور الجديد نصاً على عدم تجديد مدة الرئيس. وكان النص الذي اقترحته لجنة الدستور، أن تكون مدة حكم الرئيس ست سنوات، ويجوز إعادة انتخابه مرة واحدة فحسب، بعد ست سنوات من انتهاء مدة رئاسته الأولى. ويبدو هذا النص موافقاً للرغبة الظاهرة التي أعلنها الرئيس في بيانه. إلا أن الدستور صدر، وإذا بنا نجده - في المادة ٧٧ - يجيز إعادة انتخاب الرئيس لمدة تالية ومتصلة!

هذا الدستور كان يوصف - لدى صدوره عام ١٩٧١ بأنه «الدستور الجديد»، والواقع أنه كان جديداً حتى على واضعيه من أعضاء لجنة الدستور، وكان الأصح والأدق أن يطلق عليه «دستور السادات».

يقول الدكتور عبد الحميد متولي:

تبين أن مشروع الدستور الذي وضعته بصفتي عضواً في اللجنة العامة للدستور، مع زملائي من أعضاء اللجنة الفرعية «لنظام الحكم» المنوط بها تحضير نصوص مشروع الدستور عن السلطة التنفيذية (رئيس الجمهورية والوزراء).. تبين أن ذلك المشروع يختلف اختلافاً جذرياً عن نصوص مشروع الدستور الذي نشرته الصحف باعتباره المشروع الذي وافقت عليه اللجان المختصة، وكان النشر من أجل عرضه على الاستفتاء الشعبي ليكون دستور الدولة المصرية، والحقيقة أنه كان دستور الحكومة السادانية.

فمشروع الدستور الذي قدمناه إلى اللجنة العامة، كان مشروع دستور برلماني، ولو أنه اقتبس من الشريعة الإسلامية بعض مبادئها، كتقرير مبدأ مسئولية رئيس الدولة عن جميع أعماله. وكان هذا المشروع موضع موافقة اللجنة العامة، وعرض على لجنة الصياغة فلم تدخل عليه أي تعديل.. ورغم ذلك كان مانشر في الصحف مشروع دستور رئاسي، أو هكذا كان يعتقد الرئيس السادات ومستشاروه القانونيون، فالحقيقة أنه كان أبعد مايكون عن النظام الرئاسي النموذجي، وهو النظام الأمريكي، إذ كان أكثر توطيداً وتوسيعاً لنطاق سلطة الرئيس وهيمنته على شئون الحكم.

لجنة التنسيق

والذي حدث، هو أنه تقرر - فيما بعد - عرض النصوص الدستورية المقدمة من مختلف اللجان الفرعية، على لجنة أخرى للنظر في «التنسيق»!!

ممن كانت تتكون لجنة التنسيق؟

وأي النصوص عملت تلك اللجنة على التنسيق فيما بينها؟

لاعلم لأحد بشيء من ذلك. اللهم إلا شيئاً واحداً هو أن اللجنة قامت بالتنسيق بين النصوص ومبدأ هيمنة الرئيس وحده على شئون الحكم.

فقد حولت لجنة التنسيق النظام البرلماني إلى نظام رئاسي متطرف، وألغت أهم مادتين كانتا في المشروع، وهما:

● النص على أن رئيس الجمهورية يتولى سلطته بواسطة وزرائه.

● النص على أن توقيعات رئيس الجمهورية في شئون الحكم يجب لنفاذها أن يوقع عليها رئيس الوزراء والوزير المختص.

هذا بالإضافة إلى النص على جواز إعادة انتخاب الرئيس لمدد متتالية خلافاً للمشروع الذي قدمته اللجنة.

وقد أقحمت لجنة التنسيق على مشروع الدستور، نصاً خطيراً هو المادة (٧٤) التي تقول:

«لرئيس الجمهورية إذا قام خطر يهدد الوحدة الوطنية أو سلامة الوطن أو يعوق مؤسسات الدولة عن أداء دورها الدستوري أن يتخذ الإجراءات السريعة لمواجهة هذا الخطر، ويوجه بياناً إلى الشعب، ويجري الاستفتاء على مااتخذه من إجراءات خلال ستين يوماً من اتخاذها».

أما وصفنا تلك المادة ٧٤ بأنها خطيرة وهامة فذلك لأن القرارات التعسفية التي اتخذها السادات ضد معارضيه في ٢ سبتمبر ١٩٨١ إنما كانت تستند إلى تلك المادة (أحياناً وحدها وأحياناً مضافاً إليها بعض القوانين المقيدة للحريات).

وهذه المادة مقتبسة من نص المادة ١٦ من الدستور الفرنسي، وكان الجنرال ديجول هو الذي فكر في وضعها بدستور فرنسا، نظراً لظروف خاصة، هي الغزو الألماني وتورط الجيش الفرنسي في الجزائر.

فهل كانت في مصر لدى لجنة «التنسيق» الموقرة مثل هذه الأسباب والظروف في (يوليه ١٩٧١) دعتها لاقتراح نص المادة ٧٤ وإقحامه خلسة على مشروع الدستور، خارجة بذلك عن حدود مهمتها وهي مجرد «التنسيق»؟ وهل كانت مهمتها التنسيق بين الدستور المصري والدستور الفرنسي؟!! وهل كانت تلك اللجنة الموقرة «للتنسيق» أم «للتلفيق»؟! - ثم أن المادة ١٦ الفرنسية وضعت بعض قيود خفيفة، ومع ذلك فقد وصف بعض أساتذة الفقه الدستوري الفرنسي بأن هذه المادة تمنح الرئيس سلطة ذات صبغة دكتاتورية حيث يجمع الرئيس بناء على هذه المادة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية وحيث يوقف مؤقتاً تطبيق القواعد الدستورية. ولكن لجنة التنسيق حذفت تلك القيود من المادة ٧٤ المصرية فهل كان ذلك صورة من صور «التنسيق» بين الدستور المصري والدستور الفرنسي؟!!

سياسة المظاهر

من خصائص أنظمة الحكم في الدول النامية الأخذ بسياسة المظاهر. ونجد أن مصر لم تشذ عن تلك القاعدة. ومن أهم صور تلك السياسة لدينا، ما كان يجري في الاستفتاءات الشعبية في عهد السادات.

ولعل أسوأ تلك الصور وأقبحها هو ماحدث في الاستفتاء الشعبي الذي جرى على الدستور في ١١ سبتمبر ١٩٧١ وكانت نتيجة الاستفتاء - كما جرى العرف بصدد الاستفتاءات - الموافقة العامة بما يقرب من الإجماع!! ولم يكن هذا سوى مجرد مظهر. أما الحقيقة فقد كانت النقيض لذلك المظهر.

● فقد كان الظاهر أن الدستور من عمل «لجنة الدستور»، بينما الحقيقة أنه كان من صنع «لجنة التنسيق».

● نشر مشروع الدستور في الصحف وعرض على الشعب في يوم نشره (١١ سبتمبر ١٩٧١). ومن الأمور البدهية والضرورية أنه لا يمكن ولا يجوز أن يطلب من الشعب الاستفتاء على مشروع قانون - ومن باب أولى على مشروع دستور - إلا بعد انقضاء عدة أيام على إذاعته ونشره في الصحف، حتى تتاح الفرصة للمواطنين للإلمام بمشروع الدستور وبما يحدث من حوار بين المؤيدين والمعارضين والناقدين من رجال الأحزاب ومن المستقلين. هذا هو مايحدث دائماً اللهم إلا في حالة دستورنا سنة ١٩٧١.

● ومن الأمور المعروفة لدى أبناء الريف أن الاستفتاءات لايحضر فيها أحد أي أن نسبة القائلين لاتقل عن ٩٩,٩٪، وهي حقيقة تستوجب إعادة النظر في نظام الاستفتاء في مصر.

ضرورة التعديل

وفي النهاية، فإن الاقتراح الذي ينتهي إليه البحث، هو ضرورة التعجيل بالنظر في أمر تعديل الدستور، بعد أن تبين أنه ولد بعملية سرية قيصرية شوهت وغيرت صورته.

ويقول الدكتور عبد الحميد متولي:

ونرى أن تؤلف لجنة لتعديل الدستور، وأن يكون في مقدمة أعضائها أعضاء اللجان الفرعية التي شكلت من أعضاء لجنة الدستور (١٩٧١) ويضاف إليهم بعض أساتذة القانون العام بالجامعات وبعض مستشاري مجلس الدولة، ونرى الإسراع بقدر المستطاع، على أنه يجب أن يسبق ذلك حل مجلس الشعب وإلغاء قانون الانتخاب الجديد ووضع قانون انتخاب أكثر جدية.

جمال عبد الناصر

انور السادات

اقتراحات عاجلة:

تعديل الدستور
إلغاء قانون الانتخاب
إعادة النظر في نظام الاستفتاء

في الممنوع

السيد اللواء زكي بدر وزير الداخلية..

اسمح لي أن أصارحك بأنك لم تكن موفقاً في جميع التصريحات والأحاديث الصحفية التي أدليت بها حتى الآن. واعذرني إذا قلت لك بأنها خلقت انطباعاً غير طيب عنك. وتركت إثراً سيئاً عن شخصك وعن تصرفاتك.

واسمح لي أن أقول لك بأن هذا ليس رأيي وحدي.. إنما هو رأي كثيرين غيري. واسمح لي مرة ثالثة وأخيرة بأن أقول لك كل شيء مرة واحدة، علماً بأنني على استعداد أن أشيد بشخصك وبتصرفاتك إذا كانت تستحق الإشادة والقبول من أفراد الشعب. فقد سبق أن أشدت بنزاهة سلفك وبسياسته الجريئة في إعلانه الحرب على تجار المخدرات، وإغلاقه حي الباطنية الشهير، ومطاردة كبار تجار المخدرات فيه.

ومن بين ما أود أن أصارحك به هو إعلانك: أن معاملة القوات المسلحة الحسنة للمواطنين، سوف تصعب من مهمة الشرطة. فقولك هذا لا يحتمل أي لبس أو أكثر من تفسير. فأنت كنت تتمنى أن تكون معاملة القوات المسلحة للشعب سيئة حتى تكون معاملة الشرطة له على نفس الدرجة من السوء؟ فهل هذا هو دور الشرطة. وهل من مهمتها الإساءة إلى الشعب، والتعنت معه بدلاً من خدمته؟!

أود أيضاً أن أصارحك بأن تصريحك عن تسريح المعوقين والمتخلفين عقلياً والضعفاء صحياً من جنود الأمن المركزي خلال شهر ابريل القادم.. والذين يبلغ عددهم أربعين ألف جندي، لم يكن هذا التصريح مسئولاً، ولا يمكن أن يصدر عن وزير سياسي. فليس ذنب هؤلاء أنهم متخلفون عقلياً، أو أنهم مرضى وضعفاء صحياً.. إنما ذنب المجتمع ومسئولية الدولة. ثم دعني أسألك هل هذا التخلف قاصر على الجنود المسرحين فقط، أم ينسحب على باقي الجنود الذين لا يزالون في الخدمة؟ وهل التخلف قاصر على الجنود لم يمتد إلى الضباط والساسة والوزراء وأكثر من ٧٠٪ من أفراد الشعب لا يعرفون الفرق بين زكي بدر.. وزكي جمعة!!

السيد اللواء..

إذا استطعت أن أنسى تصريحك الأول.. وأنسى تصريحك الثاني.. فكيف أنسى لك قولك بأن مهمتك الأولى هي مطاردة زعماء المعارضة، وإخراس ألسنتهم وتعقبهم وتلقينهم دروساً لن ينسوها أبداً. فهذا المعارض سوف تؤدبه، وذاك سوف تلقي به وسط الوحوش والديبة، وثالث سوف تمنعه من مباشرة حقوقه السياسية. وأنا لا أناقش هل تستطيع أن تفعل ذلك أم لا! ولكن الذي أؤكده لك هو: أن أي خطأ يقع لن تتحمله أنت وحدك.. إنما يتحمل نتائجه النظام السياسي بأكمله. فهل أنت مدرك لذلك؟ وهل استفدت من درس الأمن المركزي؟

أشك أن أحداً استفاد من أي شيء؟

مجدي مهنا

البركان مازال يغلي !!

بقلم: عميد أسامة حلاوة

مرت الأحداث المؤسفة - وعرف المصريون [illegible] عن قيم شعب أصيل، عمره الحضاري يمتد في عمق التاريخ آلاف الأعوام.

فعندما غابت الشرطة، [illegible] الأمن عن الشارع المصري، كان سلوك شعبنا الحضاري هو [illegible] الأمن - [illegible] القوات المسلحة.. حقيقة راسخة [illegible] هذه الحقيقة تقول: مكانا لمصر ومصر للجميع.

وكانت أطيب المشاعر [illegible] لأبناء المستقبل، هذه النتيجة التاريخية التي أجمع عليها المصريون [illegible] الرئيس حسني مبارك [illegible] الإخلاص والصراحة مع [illegible] وكان موقف الشعب وصراحة القائد [illegible] حضارية لكل المصريين.

لقد قضيت في هيئة الشرطة ربع قرن [illegible] في أحداث مؤسفة سبقت هذه الأحداث، وكنت [illegible] وأنا رئيس لمحكمة القاهرة العسكرية، [illegible] في المطالبة بإصلاح السياسات الإدارية في الشرطة، ولكني لم أجد من [illegible] التجاهل لكل الأصول والقواعد القانونية، والعلمية - والفنية التي يجب أن تحكم عملنا.. وعندما كتبت مقالاً في هذه الصحيفة الوطنية «الوفد» [illegible] ما أراه [illegible] وإصلاحاً [illegible] بمستويات الأمن السياسي [illegible] لوزير الداخلية [illegible] علينا في الوزارة هو [illegible]

واليوم أكتب.. ولن أنقطع عن الكتابة، حتى أرى الإصلاح [illegible] ويغسل ثوب الشرطة مما علق به من أخطاء، وحتى [illegible] ويرحلوا.

وعندما أكتب.. فأنا لا أتناول المسئولية الجنائية للأحداث [illegible] العامة - لأنها الجهة القضائية المختصة - وهي محل ثقة واحترام الجميع، ولكني أكتب عن المسئولية الإدارية، وعن التحقيق الذي تجريه بشأنها وزارة الداخلية.

وقد تابعت سياسة السيد اللواء زكي بدر وزير الداخلية الجديد، والتي وضحت من عدة قرارات أصدرها بعد توليه الوزارة، ولعلي لا أكون مغالياً إذا قلت أن كل شيء كما هو في وزارة الداخلية، ومازال البركان الذي ثار منذ أسابيع موجوداً [illegible]

[illegible]

عبدالله الوكيل

التحنيط الاقتصادي

[illegible]

مع العمال

يقولون إن مصر بلد العجائب !

في أحداث ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧ عندما انتفضت الجماهير احتجاجاً على زيادة الأسعار بتوصية من صندوق النقد الدولي اضطرت الحكومة إلى أن تلغي هذه الزيادة رغم إصرار رئيس الدولة حينئذ على القول بأنها «انتفاضة حرامية».

ومنذ ذلك التاريخ يزداد خضوع حكومات الحزب الوطني لأوامر الصندوق، وإن أخذت تتبع في زيادة الأسعار أسلوباً ملتوياً فهم لا يكفون عن الصياح بأن الدعم لم يمس ويتبعون في ذات الوقت أساليب ملتوية لزيادة أسعار المعيشة والخدمات تحت أسماء براقة «المحسن» و«المميز» و«المظبوط» الخ.. وشهد شهر فبراير أحداثاً مؤسفة، وكما يقولون «لقد نطق الحجر» تلك المرتبات المتخلفة والتي أخضعت لمناخ انضباط إرهابي من جنود الأمن المركزي، ومهما كانت فداحة تصرفاتهم يطلقون أيضاً وفي الأساس صرخة الجوع.

ولكن في هذه المرة بدل أن نرى إجراءات تلتفت إلى الأوضاع المعيشية البائسة للعاملين نجد من جانب تصريحات عن الدعم وحمايته (!) ومن جانب آخر إجراءات تفتح استيراد الأغذية، أو «زبالة حلف الأطلنطي» التي حملت الأمراض لشعبنا لكل من هب ودب، وكأنما ما جرى كان «انتفاضة الحرامية الكبار»!! ألسنا بلد العجائب! وسيعود غداً توفيق عبدالحي، حاملاً أجنحة الطيور الكاسرة وسيلمع نجم عصمت السادات، وقريباً سيعود رشاد عثمان إلى مكانه في مجلس الشعب. من هذا الركن ومن قبل.. حذرنا، ولم يسمع تحذيرنا أحد.

أحمد طه

«معاذ» الله!

حملة دبلوم معاهد الفنيين التجاريين دفعة ٨٠، الذين عينوا بمديرية الإسكان والتعمير بمحافظة الإسكندرية عام ١٩٨٥ فوجئوا بأن مرتباتهم التي يتقاضونها هي نفس مرتبات الحاصلين على دبلوم الثانوية التجارية، وتقدموا بعدة شكاوى للمسئولين بالمحافظة ولم يرد عليهم أحد.

يامال الناس...!

كونت النقابة العامة للصحافة والطباعة والإعلام، لجنة لفحص عهدة الأمين العام السابق للجنة النقابية بجريدة الجمهورية حسين الحلبي، وذلك بناء على طلب رئيس نيابة الأزبكية في القضية ٤٣٧٥ جنح الأزبكية.

أكد تقرير اللجنة الذي رأسها النقابي صلاح حسين بعد فحص المستندات وجود عجز في أجهزة تليمصر مقداره ١٩٩٢٥ جنيهاً!!

تقرير حول معاناة [illegible] في حالة [illegible]

[illegible]

استفسار عمالي

- يستفسر أحد العاملين بإحدى شركات القطاع العام عن مدى أحقية الشركة في ترقية بعض العاملين من غير حملة المؤهلات الدراسية إلى وظائف الدرجة الأولى.

● وأقول أن هذا الموضوع كان محل مناقضة من الجهاز المركزي للمحاسبات بدعوى مخالفته للقواعد الواردة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٠٧ لسنة ١٩٧٨ إلا أنه بعرض الموضوع على الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع بمجلس الدولة أفتت بصحة ترقية بعض العاملين إلى وظائف الدرجة الأولى وفقاً لجدول الوظائف المعتمدة من مجلس إدارة جهة العمل دون اشتراط الحصول على المؤهل الدراسي، كما أشارت الفتوى إلى قرار مجلس الوزراء رقم ١٠٠٧ لسنة ١٩٧٨ بشأن معايير ترتيب الوظائف في القطاع العام وأنه لا يعدو أن يكون قراراً استرشادياً.

- يتظلم عضو في مجلس إدارة منظمة نقابية عمالية من قيام جهة عمله بتوقيع جزاء عليه بتهمة ارتكابه خطأ تأديبياً ويضيف أن هذا مخالف للقانون.

● نصت المادة ٤٨ من القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٦ المعدل بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٨١ الخاص بالنقابات العمالية على أنه لا يجوز وقف عضو مجلس إدارة المنظمة النقابية عن العمل بالمنشأة التابع لها احتياطياً أو تأديبياً أو توقيع عقوبة الفصل عليه إلا بناء على قراره أو حكم من السلطة القضائية المختصة، وحيث أن حكم المادة سالفة الذكر تعتبر قيداً على سلطة صاحب العمل قبل عماله من حيث تطبيق لائحة الجزاءات على المخالف منهم فإنه يعتبر استثناء من القواعد العامة، ومن ثم يجب قصور هذا الاستثناء في موضعه وعدم التوسع في تفسيره بالقياس عليه بمعنى أنه بالنسبة للمخالفات التي يرتكبها عضو مجلس إدارة المنظمة النقابية والتي لا تستحق توقيع عقوبة الفصل أو الوقف فإن لصاحب العمل سلطة توقيع الجزاءات الأخرى المناسبة، وعلى ذلك فإن لجهة الإدارة أن تطبق لائحة الجزاءات الأخرى المناسبة وعلى ذلك فإن لجهة الإدارة أن تطبق لائحة الجزاءات على أعضاء مجلس إدارة المنظمة النقابية وتوقيع الجزاء المناسب عليهم، أما إذا تبين لها أن الجزاء المناسب هو الوقف أو الفصل امتنع عليها توقيع هذا الجزاء، ولجأت إلى طلب ذلك من الجهة المختصة.

المهدي الشربيني
نائب رئيس لجنة القوى العاملة بحزب الوفد

فتوى

[illegible]

خيري هاشم.. والتزوير!

أصدرت محكمة الاستئناف حكماً برفض الطعن الذي قدمه خيري هاشم رئيس نقابة البرق والبريد والتليفون (الاتصالات حالياً) في الحكم بتزويره انتخابات النقابة العامة لإسقاط أحمد طه (عضو مجلس الشعب) وقد قام أحمد طه برفع قضية تعويض عليه وعلى الشخص الذي زورت الانتخابات لصالحه وهو سامي قابيل.

ولم تكن عملية التزوير في عام ١٩٨١ عملية روتينية، بل كان مخططاً لها من قبل خيري هاشم ليربط نقابته (وهي النقابة الوحيدة في هذا الصدد) بالاتحاد الدولي للنقابات الحرة، المعروف في مصر باسم الاتحاد الأصفر، والذي يلعب فيه الهستدروت دوراً بارزاً.

وبالفعل ارتبط بذلك الاتحاد بعد الانتخابات مما دفع العناصر الوطنية خاصة في قطاع البريد بالانفصال عن النقابة وتشكيل نقابة مستقلة برئاسة الزميل حسن عيد.

انذارات لإشراك العمال في مجالس إدارات البنوك

كلفت النقابة العامة للبنوك مستشارها القضائي بتوجيه إنذار إلى كل من وزير القوى العاملة ووزير الاقتصاد ومحافظ البنك المركزي لاتخاذ إجراءات انتخاب ممثلي العاملين في مجالس إدارات بنوك القطاع العام واتخاذ الإجراءات القضائية لرفع الدعوى في حالة عدم الامتثال لهذا الإنذار.

والمعروف أن العاملين في بنوك القطاع العام محرومون من حقهم الدستوري في المشاركة في إدارة هذه البنوك.

الوريثة الوهمية لنجمة الإغراء الأمريكية الراحلة..
رسبت في الإثارة على الطريقة المصرية!!

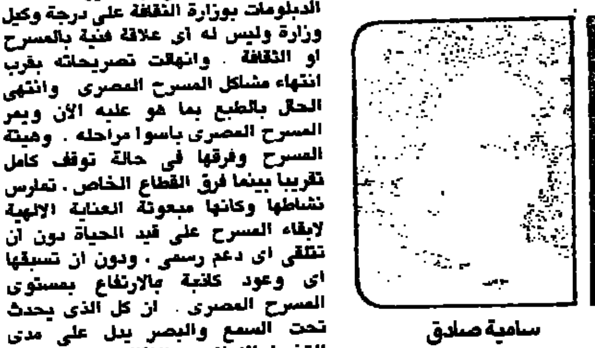


الذي يقتل شقيقه على سبيل الخطأ. ثم يهرع الى ليلى علوي ويقتلها قبل ان تهرب.

وربما تكون «ليلى علوي» فتاة جميلة ومثيرة حقا. ولكن يبدو ان هناك عقبة كبيرة. تريد ان تحطمها وتقضي عليها فاستخلت في روعها انها يمكن ان تكون بديلة «مارلين مونرو». بل نفسها ايضا؟! ولذلك حرص الفيلم على تأكيد ذلك في مشاهده الاولى حيث عرض صورة لنجمة الإغراء الراحلة ثم بدأ في استعراض جمال «ليلى علوي». وللعلم فقط فان هناك «مارلين مونرو» لم تتكرر في امريكا نفسها. رغم ان هوليود حاولت خلق اكتشاف شبيهة لها. وكانت تفشل في كل مرة. وظلت يحاولون القضاء على مستقبل فتاة بريئة... كل «ليلى علوي» لا يعرفون ان «مارلين مونرو» عاشت وماتت... وهي تحاول الخروج من سجن فتنتها وجمالها. وندعو الى «ليلى علوي» التي بدأت في التليفزيون نموذج جميل ورقيق للفتاة المصرية وسعدنا بها جميعا وتصورنا انها سوف تنضم الى زميلاتها آثار الحكيم وسماح انور وتقدم افلاما بسمائية محترفة. وذلك لنا هذا الاعتقاد بعد اشتراكها في بطولة فيلم «خرج ولم يعد» ... الثلاثة الاعوام الاخيرة ... اشياء غير مفهومة ... احدهم عبث بعقلها ... انها المصرية التي ... لنجمة الجماهير الامريكية ... على عرشها» ...

[illegible]

ماجدة خيرالله



التليفزيون خضع للأمر الواقع
ولم يحاول إصلاح مستوى التمثيلية

اختفت «التمثيلية التليفزيونية» من على خريطة برامج الشاشة الصغيرة، واستبدلوا الفيلم التليفزيوني واثار هذا الاختفاء عدة تساؤلات. هل سيصبح الفيلم التليفزيوني هو «البديل» عن التمثيلية؟ وما هو مصير التمثيليات التي صورت. وتكلف انتاجها وتصويرها، الاف الجنيهات ولم تعرض بعد؟ وهل قرار وقف عرض التمثيليات على الشاشة قرار مؤقت أم نهائي لا رجعة فيه؟» ان الاجابة عن السؤال الاول تؤكد - طبقا للقواعد الفنية المتعارف عليها. ان هناك فروقا كبيرة بين الفيلم والتمثيلية. فكل منهما له وسائل وأساليب تختلف عن الاخرى من حيث طريقة التصوير والتكنيك والتنفيذ الى جانب طبيعة الموضوع وبالتالي لا يمكن الاستعانة باحدهما «كبديل» عن الاخر! كما ان «ارفف» مكتبة الفيديو تزدحم بشرائط التمثيليات التي تم تصويرها وحجب عنها النور بعد قرار وقف العرض رغم الاموال الباهظة التي رصدت لانتاجها ومازالت ترصد من أجل انتاج تمثيليات اخرى مصيرها «الارفف». ويبدو ان الاتجاه الواضح لدى القيادات التليفزيونية الان هو الاستغناء عن التمثيلية التي كانت في سهرة الجمعة مخصصة من قبل لعرضها وتخصيص هذه السهرة لعرض الافلام التليفزيونية رغم انها معادة وسبق تقديمها اكثر من مرة على الشاشة وقد ترتب على هذا الاتجاه حجب التمثيليات الجديدة التي لم تعرض من قبل.

ان هذه السطور ليست دفاعا او دعوة لعودة التمثيلية لتاخذ مكانها جنبا الى جانب مع الفيلم التليفزيون على خريطة البرامج خاصة بعد المستوى الهابط الذي انحدرت اليه في الفترة الاخيرة قبل صدور قرار حجبها عن العرض على الشاشة ان هناك اسبابا عديدة وراء هذا الهبوط وليس سببا واحدا كما يؤكد ممدوح الليثي مدير الافلام بالتليفزيون الذي ارجع هذا الهبوط الى نوعية المخرجين الذين يستعين بهم التليفزيون لاخراج التمثيليات فهم اى المخرجون - من وجهة نظر الليثي - دون المستوى وامكانياتهم محدودة ومتواضعة ولا يمكن ان ترقى الى مستوى متقدم وهذه الاسباب يجب تحديدها حتى يمكن تلافيها وعلاجها من اجل الارتقاء بالمستوى الفني للتمثيلية وعودتها مرة اخرى الى الشاشة باعتبارها نوعا من انواع التعبير الدرامي فيجب الا تقف هذه الاسباب «حائلا» دون عودتها للشاشة بعد التحسينات» ومن غير المعقول ان يخضع التليفزيون «للامر الواقع» دون محاولات من جانبه للاصلاح»

صلاح سعد

العدوى انتقلت إلى «نور»

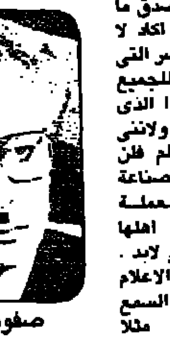
● انتقلت عدوى التمثيل الى نور الدمرداش المخرج التليفزيوني. اسند إليه القيام بدور «كبير الكهنة» في المسلسل الديني «لا اله الا الله» الذي يخرجه احمد طنطاوي. جاء ترشيحه لهذا الدور بعد اعتذار جميل راتب»

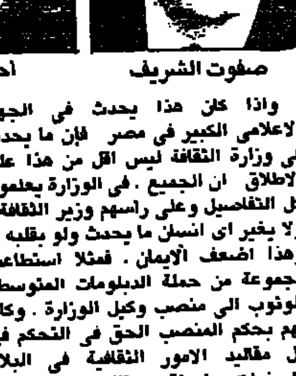
اعتذار للفيومي والمشب وزكي

● علمت «كل الفنون» ان محمد عبد المجيد الفيومي، وابراهيم صادق المشب، وابراهيم زكي، الذين تقدموا للدراسات العليا بمعهد السينما، من الحاصلين على بكالوريوس المعهد بتقدير «جيد». وكان قد نشر خطأ في العدد الماضي، انهم من الحاصلين على تقدير «مقبول» وتعتذر صفحة «كل الفنون» عن هذا الخطأ.

«تخبط» في الاعلام والثقافة
قيادات تحصل على مكافآت ومناصب بالمخالفة للقانون!

ما هذا ياسادة اكاد لا اصدق ما يحدث في الثقافة والاعلام اكاد لا اصدق ما يحدث في بلادي مصر التي نعشقها. ونتمنى ان تظل للجميع وبالجميع - ام الدنيا - ما هذا الذي نفعله بام الدنيا. وباهلها ولانني لا احب التحدث فيما لا اعلم فلن اتحدث عما يجري في الصناعة والاستثمار وتجارة العملة والمخدرات والاسكان فلها اهلها الذين يتحدثون عنها. ولكنني لابد. ان اتحدث عن المسرح والاعلام والثقافة فما يجري تحت السمع والبصر اغرب من الخيال مثلا سامية صادق رئيس التليفزيون التي يدخل تليفزيونها وبرامجه الى بيوتنا ويخاطب اهلنا واولادنا مما يجعل هذا الجهاز اكبر مؤثر على عقل ووجدان الامة. وبالتالي يجب ان يكون كل افراده امثلة تحتذى ثم.. تجدها هي نفسها لا ترفض الحصول على مبالغ نقدية كبيرة تحت مسميات مختلفة. وتنكر في باديء الامر ثم يكشفها الجهاز المركزي للمحاسبات وهو الجهاز الرسمي الذي لا يتطرق اليه اي شك وليس بحاقد على احد! ومع ذلك لا تعلو حمرة الخجل وجهها. ولا تقدم استقالتها حرصا على الجهاز الذي ترأسه ولا ندرى ما الذي فعله اتحاد الاذاعة والتليفزيون ووزير الاعلام معها بعد ما نشر من حقائق دامغة عن تقاضيها اموالا انكرتها في باديء الامر. وكيف يمكن بعد كل ذلك للانسان المصري البسيط. ان يصدق اي حرف يسمعه من التليفزيون المصري الذي ترأسه انسانة تتقاضى كل هذه الاموال وبالمخالفة للقوانين والظروف التي نعيشها» و اي قيم اخلاقية وفكرية نريد حقا ان نرسخها في اذهان الناس شيوخ وشباب رجال ونساء. ثم.. لماذا يصمت الجهاز باكمله وعلى راسه صفوت الشريف وزير الاعلام. وحسين عنان رئيس اتحاد الاذاعة والتليفزيون. ان هذا الصمت يتيح الفرصة لاي حديث اخر عن مدى الإستفادة الشخصية التي يحققها كبار اهل التليفزيون مع سامية صادق. وانها ليست وحدها»





صفوت الشريف — احمد هيكل — سامية صادق

واذا كان هذا يحدث في الجهاز الاعلامي الكبير في مصر فإن ما يحدث في وزارة الثقافة ليس اقل من هذا على الاطلاق ان الجميع. في الوزارة يعلمون كل التفاصيل وعلى راسهم وزير الثقافة. ولا يغير اي انسان ما يحدث ولو بقلبه وهذا اضعف الايمان. فمثلا استطاعت مجموعة من حملة الدبلومات المتوسطة الوثوب الى منصب وكيل الوزارة. وكان لهم بحكم المنصب الحق في التحكم في كل مقاليد الامور الثقافية في البلاد ولسنوات طويلة.. تلك الامور التي اصبحت موضع اسى وتندر الجميع لفرط انحدارها ومع ذلك لم يحرك احد ساكنا. رغم تسليم الجميع بان المسارح في ازمة والسينما في كارثة وايضا الفنون التشكيلية. والمراكز القومية للطفل والمسرح والسينما ومعها الرقابة ولا يبقى غير الامل في ان يلعب الزمن دورا في التغيير. ولكن الامل اصبح ضعيفا فعندما ياتي الخلاص بحكم الزمن ينتصر الوكيل الابدي لوزارة الثقافة جمال حمزة. الذي ينتصر على الزمن ويتغلب على كل القوانين ويستمر في اداء عمل تنفيذي بعد احالته رسميا الى المعاش. ولا يكفي هذا بل ياتي بوريث هو ابن بنت خاله. ليتولى منصب وكيل وزارة الثقافة بالانتداب مع ستار من حبيب رزقانة وعواطف سوكة رغم انهما اقدم منه باكثر من احد عشر عاما ولا يتحرك احد حتى اصحاب المصلحة انفسهم لتنبيه القيادة السياسية التي تنادي بضرورة تولي الشباب واصحاب الحق مقاليد الامور في مختلف المجالات ومن بينها طبعا الثقافة. ولكن لا حياة لمن تنادي وايضا في مجال المسرح فجأة هبط على رئاسة هيئة المسرح سامي ابوالخير احد حملة الدبلومات بوزارة الثقافة على درجة وكيل وزارة وليس له اي علاقة فنية بالمسرح او الثقافة. وانهالت تصريحاته بقرب انتهاء مشاكل المسرح المصري وانتهى الحال بالطبع بما هو عليه الان ويمر المسرح المصري باسوا مراحله. وهيئة المسرح وفرقها في حالة توقف كامل تقريبا بينما فرق القطاع الخاص. تمارس نشاطها وكانها مبعوثة العناية الالهية لابقاء المسرح على قيد الحياة دون ان تتلقى اي دعم رسمي. ودون ان تسبقها اي وعود كاذبة بالارتفاع بمستوى المسرح المصري. ان كل الذي يحدث تحت السمع والبصر يدل على مدى التخبط الاعلامي والثقافي الذي تعاني منه بلادنا. والذي لا يمكن معه الصمت على كل ما يجري من اخطاء يدفع ثمنها المواطن المصري

اما الدكتور احمد هيكل وزير الثقافة فاننا نحاول ان نخاطبه بما يعلمه جيدا مرة اخرى وليست اخيرة. فللحق دولة وللباطل جولة.. والعاقل لا يبطل حقا ولا يحق باطلا. فالبلاد التي نعشقها لا تحتمل الكثير من المهادنة مع الفساد الذي لم يعد خافيا.. واذا كان الوزير قد طلب اعفاءه من منصبه بعدم استطاعته التغلب على الاخطبوط الاداري. في وزارة الثقافة فانه يصبح من الضروري على بقية الحكومة الرشيدة.. اما ان تساعده.. اما ان تقبل استقالته»

د. حمدى الجابرى



شباب الجامعات في احد عروضهم

شباب الجامعات
يواصل عملية إنقاذ المسرح المصري

مازال شباب الجامعات المصرية يواصلون عملية انقاذ المسرح المصري بعروضهم المتميزة التي تسد الفراغ الكبير في العروض المسرحية والتي عجزت عنها الهيئة الرسمية للمسرح فاغلقت مسارحها هذا الموسم»

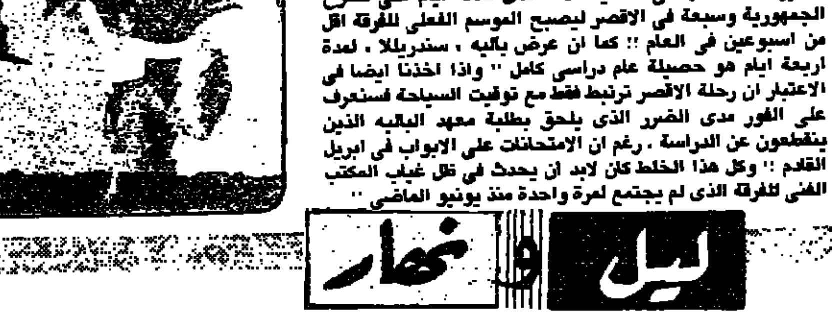
وكان قد انتهى مهرجان جامعة عين شمس المسرحي الذي قدمت فيه ست مسرحيات عربية وعالمية وتميزت بينها مسرحية «العادلون» تاليف البيركامي واعداد واخراج ياسر ما هو والتي حاول خلالها تجسيد الجوانب الانسانية للمناضل الفلسطيني في صراعه مع اسرائيل مما ادى الى حماس شديد في المسرح من جانب الجماهير التي استقبلت بحرارة نجوم العرض عبير لطفي ومحمد عبدالعزيز وتغريد ابراهيم. يبدا هذا الاسبوع مهرجان المسرح الكبير بجامعة القاهرة وتقدم فيه مسرحيات «مهاجر بريسبيان» و«بكالريوس في حكم الشعوب» و«مارد في الجحيم» و«مشعلو الحرائق» و«حفل سمر مع زرقاء اليمامة» وتستمر العروض على مسرح السلام حتى نهاية الشهر الحالي حيث يعاد تقديم العرض الفائز ضمن مسابقة المسرح في الجامعات المصرية وتتكون لجنة تحكيم المهرجان من الدكتور حمدي الجابري والفنان حمدي احمد والمخرج عوض محمد عوض وتبقى الاشارة الى ان هذه العروض لا تتكلف اكثر من واحد على مائة مما تتكلفه المسرحيات المحترفة التي لا يشاهدها احد كما انه يشرف على تنظيمها فاروق حنفي وسعيد هجرس فقط. بينما يعمل في هيئة المسرح الرسمية عدة الاف من الموظفين الذين لا عمل لهم. ومتى تتعلم هيئة المسرح من شباب المسرح الجامعي»

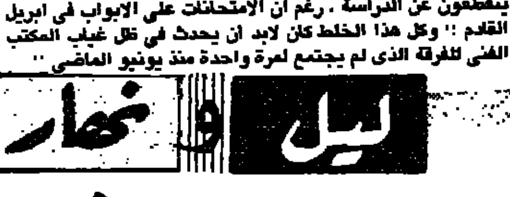
«نصر جغرافي» لوكيل وزارة الثقافة للعلاقات الثقافية الخارجية !!

نجح فكري صالح وكيل وزارة الثقافة للعلاقات الثقافية الخارجية في الحصول على قرار وزاري. بضم الاكاديمية المصرية في روما. الى ادارة العلاقات الثقافية الخارجية وكانت الاكاديمية. خلال السنوات الماضية. تتبع وزير الثقافة مباشرة ويعد هذا القرار غريبا. لان الاكاديمية لم يصدر عنها اخطاء تدعو الى اعادة تنظيمها خاصة ان فاروق حسني الذي يدير الاكاديمية مشهود له بالكفاءة ومن المتوقع ان تشهد الاكاديمية المصرية في روما. بعد هذا القرار. مرحلة جديدة. في حياتها يلعب فيها الروتين. الدور الاكبر وكان قد تم نقل فكري صالح نفسه. من مجلس الشعب الى وزارة الثقافة ليحتل منصبه رغم انه حاصل على ليسانس اداب قسم «جغرافيا» ومن يومها. لايدري احد داخل وزارة الثقافة او خارجها. ما هي العلاقة بين العلاقات الثقافية الخارجية وبين «الجغرافيا». ومع ذلك استطاع ان يحقق نصرا «جغرافيا» بضم اكاديمية روما الى منطقة نفوذه وربما تصبح مثل العلاقات الثقافية الخارجية. التي لا يعلم احد عن نشاطها شيئا!!

«الضياع» يهدد مستقبل طلبة معهد الباليه







ان نجاح عرض فرقة باليه القاهرة الذي قدمه الدكتور عبدالمنعم كامل على مسرح الجمهورية. وشهده الدكتور احمد هيكل وزير الثقافة يوم السبت الماضي يجب ان يلفت النظر وبشدة الى الامكانيات الهائلة لطلبة معهد الباليه من اعضاء الفرقة الذين يعملون ويدرسون في اصعب الظروف الممكنة مثلا مطلوب من الطلبة التنسيق بين الدراسة في المعهد وبين حضور التدريبات الصباحية والمسائية. وكذلك العروض الرسمية التي تشابكت هذه الايام مما يهدد مستقبل الطلبة حيث انه من المقرر عليهم حضور بروفات وعرض عبدالمنعم كامل مدير فرقة البالية. صباحا ومساء. ثم عرض باليه «سندريلا» لماجدة نمر وكيلة معهد الباليه وبعدها السفر الى الاقصر لتقديم عرض يستمر الى نهاية الشهر الحالي بعد موسم عمل حافل مع مسرحية «ايزيس» لمدة شهر ونصف» وبالطبع الا يجب ان تخدع هذه العروض الكثيرة احدا لانها في الحقيقة لا تتعدى ثلاثة ايام على مسرح الجمهورية وسبعة في الاقصر ليصبح الموسم الفعلي للفرقة اقل من اسبوعين في العام!! كما ان عرض باليه «سندريلا» لمدة اربعة ايام هو حصيلة عام دراسي كامل» واذا اخذنا ايضا في الاعتبار ان رحلة الاقصر ترتبط فقط مع توقيت السياحة فسنعرف على الفور مدى الضرر الذي يلحق بطلبة معهد الباليه الذين ينقطعون عن الدراسة. رغم ان الامتحانات على الابواب في ابريل القادم!! وكل هذا الخلط كان لابد ان يحدث في ظل غياب المكتب الفني للفرقة الذي لم يجتمع لمرة واحدة منذ يونيو الماضي»

المطالبون بعرش هيئة المسرح يتصارعون!

منذ فترة اصبح منصب رئيس هيئة المسرح مثل الابن اللقيط الذي اصبح ثريا فتكالب عليه الجميع بعد طول هجران ولان رئيس هيئة المسرح الحالي اداري بالدرجة الاولى. ولا علاقة له بالفن المسرحي لذلك ظهر اكثر من مطالب «بعرش» الهيئة او رئاستها. ولكن الغريب ان يدعي عدد من المطالبين «بالعرش» انهم مجرد «عمال يومية» حتى يصبح من حقهم مد خدمتهم الحكومية بعد الستين لمدة خمس سنوات كما ينص القانون رقم ٥٠ لسنة ٦٣ ولكن سرعان ما تكشف الاجهزة الرسمية الحيلة المتواضعة فترفض. وهذا ما حدث مع حسين محمد حسين الشهير بحسين جمعة الذي اكد رد رئيس الادارة المركزية للخدمة المدنية بالجهاز المركزي للتنظيم والادارة منذ اسابيع انه لا حق له في مدة الخدمة الاضافية لانه ليس من عمال اليومية كما سبق وان ادعى لانه كان مدرسا حتى ١٩٦٥/٩/٣٠ اي انه كان معينا بوظيفة دائمة ونفس الامر مع المطالب الاخر بعرش الهيئة ... [illegible]

ليل و نهار

«ماريوت» يتاجر في الخمور المهربة

● طلب المستشار حسن الشربيني المحامي العام لنيابتي الشئون المالية والضرائب. من فندق ماريوت دفع ٢٤٥ الف جنيه. تعويضا لمصلحة الجمارك. بعد اكتشاف وجود كميات ضخمة من الخمور المهربة بمخازن المشروبات. كانت لجنة الضبط. بناء على اذن نيابة الشئون المالية والتجارية. قد قامت في نهاية شهر ديسمبر الماضي. بتفتيش فندق ماريوت التابع لشركة الفنادق المصرية «ايجوث» والكائن بالزمالك. اسفر التفتيش عن وجود كميات كبيرة من الخمور المهربة بمخزن الفندق. انكر مدير الفندق هاري بوشلر - هولندي الجنسية - واقعة تهريب الخمور واكد ان الفندق يشتريها من شركة المستلزمات السياحية. وجهت إليه النيابة. تهمة حيازة بضائع اجنبية بقصد الاتجار فيها. ورفض دفع المبلغ والتصالح مع الجمارك. واقامت نيابتا الشئون المالية والضرائب دعوى الجريمة الاستيرادية. ضد الفندق.

البركة في المجاملات

● حقق فندق شيراتون المنتزه بالاسكندرية نسبة اشغال في عام ١٩٨٥. ووصلت الارباح الى مليون جنيه. بسبب المجاملات وسوء الادارة. كان الفندق قد حقق في عام ٨٤. ارباحا بلغت ٤ ملايين جنيه. رغم ان نسبة الاشغال كانت ٦٠٪ فقط.

«عائشة» مدير عام

● استجابت سامية صادق رئيس التليفزيون. الى طلبات عائشة البحراوي. وانتدبتها مديرا عاما. وكانت عائشة. قد تضررت من منح مدحت زكي مدير القناة الثالثة درجة مدير عام. فور نقله من الاذاعة. بدون موافقة فهمي عمر رئيس الاذاعة.

«سامية» ترفض المشاركة

● رفضت سامية صادق رئيس التليفزيون المشاركة في افتتاح ندوة الاتحاد الدولي للصحفيات والاديبات يوم ٨ مارس الحالي. رغم ان الندوة اقيمت داخل مبنى التليفزيون. كان معظم الحاضرين من السيدات. واضطر مساعد وزير الداخلية الى القاء كلمة الافتتاح. بعد اختفاء جميع القيادات التليفزيونية. وعلى رأسهم سامية صادق. ادى هذا الاختفاء. استنكار اغلبية الحاضرات من الصحفيات والاديبات!!

شكوى ضد مدير التنفيذ

● تقدمت مذيعات الربط بالقناة الثالثة. بشكوى الى سامية صادق رئيس التليفزيون. ضد المخرج عبد الوهاب فراج مدير التنفيذ. اكدت المذيعات. ان المخرج يوجه اليهن عبارات غير لائقة. قبل ظهورهن على الشاشة. مما يصيبهن بحالة توتر وقلق.

«سهير» بدون مكتب

● مازالت سهير الاتربي وكيل الوزارة بالتليفزيون بدون مكتب. لتزاول من خلاله عملها. لم تحاول ساميه صادق رئيس التليفزيون. توفير مكتب للمذيعة الفاضلة سهير الاتربي.

● علمت «ليل ونهار». ان احد الاجهزة الرقابية. قام برصد زيارة قيادة تليفزيونية الى منزل احدى المطربات بحي العجوزة. خرجت القيادة من منزل المطربة. محملة بالهدايا.

وليد توفيق لن يغادر مصر

● فشلت المحاولات والمساعي. التي قام بها قنصل لبنان في مصر. واحد المنتجين اللبنانيين. واحد كبار المسئولين بالداخلية. بسفر وليد توفيق. الى امريكا لحضور مهرجان الفيلم المصري. رفض المسئولون في مصر الضمانات المالية. والشخصية التي عرضها القنصل اللبناني والمنتج اللبناني. للسماح «لوليد» بالسفر قبل الفصل في قضيته.

المسرح التجاري في المقدمة
لغياب العقل عن المسرح الرسمي!

لم يعد المسرح المصري الرسمي في حاجة الى مزيد من التشخيص لامراضه او حتى للدفاع عنه. بعد ان مات. ففي الوقت الذي تحقق فيه فرق القطاع الخاص التجاري ملايين الجنيهات من ارباح مسرحياتها نجد ان هيئة المسرح الرسمية وفرقها تخسر الملايين من اموال مصر!! وكان العيب الوحيد والاساسي هو غياب العقل المفكر الذي يجعل فرق المسرح الرسمي تقوم بالفعل بتقديم الخدمة الثقافية التي انشئت من اجلها واكتفى الجميع بالمناصب الادارية والنفوذ والتضخم الاداري الذي جعل خروج اي مسرحية عامة الى الناس اشبه بمعجزة لان الجميع في الهيئة الرسمية لا يعرفون. ما هو المراد من مسرحهم. ولا كيفية تحقيقه عمليا.. وعلى العكس تماما كانت فرق القطاع الخاص. يعرف اهلها ان شهرتهم واموالهم يدفعها عن طيب خاطر المتفرج الذي يدفع اكثر من عشرين جنيها في التذكرة الواحدة.. وبالتالي فيجب ان يحصل على المتعة التي تعتمد على توليفة خاصة من الاحداث والاغاني والرقصات والنجوم والنجمات الجميلات مع دعاية كبيرة للمسرحية. التي لابد ان تكون ديكوراتها وملابسها بل واضاءتها بالغة الابهار حتى تتمتع العيون ولا مانع من اضافة بعض هموم الناس الى المسرحية بالتعرض لبعض المشاكل المعاشة حيث ان عقل المشاهد يجب الا يرهقه العرض المسرحي فقد جاء الى المسرح فقط لكي يقضي امسية طيبة وبالطبع فان بعض الفرق الخاصة تغالي في تحقيق المتعة للمتفرج حتى على حساب القدر القليل من التفكير بينما تحرص فرق اخرى على الموازنة بين المتعة والفكر في عروضها فيقبل عليها الناس وتعيش المسرحية لسنوات. ومن النوع الاخير مسرحية «الشلش» بطولة سيد زيان وميمي جمال ووحيد سيف ومظهر ابوالنجا ومسرحية «البلدوزر» بطولة محمد نجم وشهيرة وتوفيق الدقن. ولان هموم الناس في مصر الآن المال واساليب جمعه وايضا مجموعة الضغوط التي يتعرض لها الشرفاء التي تجعلهم يخضعون احيانا لمن لا اخلاق لهم ولكن لابد ان ينتصر الخير في النهاية وهكذا تحدث حالة الرضاء النفسي لدى المشاهد الذي راى صراع الشر والخير وفي اجمل صورة ممكنة من خلال الديكورات الفخمة والبراقة والاجساد الجميلة وايضا النكات الممتعة.. وبالطبع ايضا لابد ان يعتمد العرض على براعة الممثل مثل سيد زيان ومحمد نجم وشهيرة وغيرهم خاصة وان النص لابد ان يكون بالحتمية والضرورة متوافقا مع ظروف المسرح الخاص

باختصار انه اتفاق ضمني بين المسرح الخاص والمشاهد على تقديم سهرة ممتعة بكل السبل. وبالفعل تتحقق في حدود هذا الاتفاق وليس منتظرا او مطلوبا ما هو اكثر ويبقى التساؤل الحقيقي حول دور المسرح الرسمي الذي تنازل بارادته عن دوره ووظيفته عندما اغلق ابوابه

محمد نجم وتوفيق الدقن في لقطة من البلدوزر

بين السطور

اختلفت كثيرا مع الدكتور احمد قدري رئيس هيئة الآثار. وكشفت بالمستندات، بعض التصرفات والممارسات. التي اراها من وجهة نظري، ووجهة نظر الكثيرين. لا تتفق مع المصلحة العامة. التي نسعى جميعا لانتشالها من عثرتها. وتقدم الدكتور قدري. ببلاغ إلى الأجهزة الرقابية في بلادنا. وشرح فيه وجهة نظره. حول التصرفات والممارسات. التي تناولها. واصبحت كل الامور في ايد امينة. للتحقيق فيها والتصرف. وفي نفس الوقت. لم اشكك يوما في ولاء الدكتور قدري. لبلادنا. او في قدرته. كعالم اثري. انقذ بعض اثارنا الخالدة من الضياع والإهمال. ومن هذا المنطلق ادعو رئيس هيئة الآثار. إلى دراسة هذا الاقتراح. الذي قد يقابل بالرفض من اصوات واقلام اخرى.

ان مصر. تلقت خلال الشهور القليلة الماضية. طعنات غادرة. تلقت بعضها من قوى خارجية. وتلقت البعض الاخر. من بعض ابنائها المتمردين. واثرت كل هذه الطعنات. على سوق السياحة في مصر. وبدون مكابرة. واحتراما للامر الواقع. انخفضت أعداد السائحين الزائرين لمصر. وانخفضت نسبة الاشغال في الفنادق. في الوقت الذي هبطت فيه عائدات البترول المصري. من العملة الصعبة. واصبحت اثارنا المكدسة. بلا زوار. بالاعداد التي تليق بمكانتها وتاريخها. انني انا شد الدكتور احمد قدري. دراسة اقتراح. يقضي بان نخرج باثارنا إلى الخارج. وان نحمل اثارنا على اكتافنا. ونطوف بلاد العالم. ونعرضها في معارض يخصص دخلها لمصر. وإن نثبت بالافلام التسجيلية للعالم. خلال اقامة المعارض. ان مصر مازالت. بلد الامن والامان. في منطقة الشرق الاوسط الملتهبة. بالحروب والزعامات الوهمية. وستلقى هذه المعارض اقبالا ضخما. وستحقق ايرادات تصل إلى مئات الملايين من الدولارات. وسينتعش اسم مصر. مرة اخرى. في اوروبا. والامريكتين. وجنوب شرق اسيا. وفي احد العهود السابقة. طافت بعض اثارنا. الولايات المتحدة الامريكية. وحققت معارضها. دخلا لا يقل عن ٦٠٠ او ٧٠٠ مليون دولار! ويعلم الله.. كيف حصلت مصر. على نصيبها؟ وكم بلغ نصيبها؟ ان في قدرتنا. اقامة عدة معارض اثرية. في قارات مختلفة. وفي وقت واحد. وادعو الدكتور احمد قدري. إلى دراسة هذا الاقتراح.. ادعوه إلى دراسته. من خلال منظار وطني مخلص إلى بلاده. ولا اعتقد.. ان هناك من سيصيح. ويقول. ان هذا الاقتراح. دعوة «للشحاتة» والتسول: او ان آثار اجدادنا. لابد ان تظل مكدسة في مخازنها. حتى يصل اليها السائح. لمشاهدتها. اننا لن نشحذ. ولن نتسول. بل سنعرض عليهم بعض الكنوز التي نمتلكها. وسنقول لهم. ان ما ترونه في هذه المعارض الخارجية. جزء قليل. من الثروة الاثرية الضخمة التي نمتلكها في مصر. وسنعرض عليهم افلاما. تؤكد عودة الحياة الطبيعية إلى مصر. وتكشف عن جمال بلادنا. وشواطيء البحر الاحمر. وسيناء. وبالتاكيد. سيقتنع الأجنبي. بما سيراه ويسمعه. وستتغير وجهة نظره عن مصر. وقد يحزم امتعته. ويزورنا سائحا. يتجول بين آثارنا. انني ادعو إلى دراسة هذا الاقتراح. الذي سيوفر لنا مئات الملايين من العملة الصعبة. في وقت نحن احوج فيه. إلى هذه العملة. كما سيعيد هذا الاقتراح. الثقة إلى الأجنبي. ويتاكد ان بلادنا بخير. ونرى مرة اخرى تدفق الأفواج السياحية. وبذلك يعيد لاجدادنا. إلى مصر. المكانة التي تليق بها. والتي كانت عليها. بعد ان عبث بعض ابناء مصر. بمكانتها. وهوت على ايديهم!

سعيد عبدالخالق

محكمة الجنايات تواصل الاستماع إلى الدفاع فى قضية فوزى معاذ

استمعت محكمة جنايات الجيزة . يوم الأربعاء الماضى الموافق ١٢ مارس . الى مرافعة هيئة الدفاع عن «الوفد» فى القضية التى اقامها ضده محافظ الاسكندرية . بعد ان انتهت . فى الجلسات السابقة . من سماع مرافعات الدفاع عن محافظ الاسكندرية . ترافع عن « الوفد » فى هذه الجلسة كل من الاستاذ ابراهيم فرج المحامى وسكرتير عام حزب الوفد . والدكتور عبدالمنعم الشرقاوى المحامى .. وتناولت المرافعات دور حزب الوفد فى ارساء قواعد الديمقراطية . ونصرة قضايا الراى ، وتوسيع حرية التعبير فى مصر . وذلك منذ نشاة الحزب عام ١٩١٨ . ثم قدم محامو «الوفد» امام منصة القضاء بحوثا قانونية مستفيضة حول الحدود التى يسمح للصحافة فيها بنقد الموظف العام واعماله وقراراته والتى يجب على الموظفين العموميين فيها أن يتقبلوا النقد مهما اتسم بالشدة . لانه يهدف فى النهاية إلى تحقيق الصالح العام للشعب وكفالة حريته . والحفاظ على امواله .

وابرز الاستاذ ابراهيم فرج . فى مرافعته مبدأ قانونيا جديدا يتعلق بحق الصحافة فى ممارسة حق النقد تجاه الشخصيات العامة . فقال انه . فى جرائم النشر . يكون ثبوت الوقائع المنسوبة الى الموظف العام مستفادا من ذيوعها بين الناس . وترددها على السنة الجماهير . و«الوفد» لم تنشر إلا الوقائع التى شاعت وذاعت على ألسنة الناس . وان محاصرة حق النقد يترتب عليها تعطيل بناء المجتمع

وقال الدكتور عبدالمنعم الشرقاوى . ان الصحافة لا تلتزم بتقديم الدليل على صحة وثبوت الوقائع التى تنشرها . وغير مطلوب منها ذلك . مادامت المصادر التى تستقى منها معلوماتها كافية وكفيلة بالاقناع بصحة الوقائع وثبوتها .

وتناول دفاع « الوفد » الموضوعات التى اثيرت خلال الجلسات السابقة . فى اقوال الشهود . مثل الصرف الصحى والاسكان واعمال المقاولين وتوزيع المساكن . واوضحوا فى مرافعاتهم ان المحافظ يمثل رئيس الجمهورية ويحتل قمة السلطة الحكومية فى محافظته . وهو مسئول عن كل ما يصدر فيها من قرارات وما يجرى فيها من اعمال .

وقال الدفاع ان «الوفد» لم يخرج عن القانون امام القضاء إنما الذى خرج واضاع القدم . هو الذى رفع الدعوى . وسعى بنفسه الى قاعة المحكمة . لانه يعلم ان القضاء المصرى بتاريخه المشرف ومواقفه المشهودة . لن يسكت عن كل هذا الكم من الفساد والانحراف .

حريـة النقد والتعبير هى مفتاح سائر الحريات التى قامت الدساتير من أجل كفالتها وصيانتها

بدأ الاستاذ ابراهيم فرج المحامى وسكرتير عام حزب «الوفد» مرافعته امام هيئة المحكمة . فقال :

ساتناول بايجاز فى مرافعتى . ما يثيره الاتهام من امور لا يمكن اغفالها . وضوابط لا يمكن اهدارها . انها تمس إلى ابعد الحدود حرية الراى والتعبير . تلك الحرية التى تعتبر فى نظر الفقه الدستورى . الحرية المفتاح لسائر الحريات الاخرى الاساسية التى قامت الدساتير اساسا من اجل كفالتها وصيانتها . من كل اعتداء او عبث . وحرية الصحافة فى كل نظام ديمقراطى سليم هى نبع من تلك الحرية . حرية الراى . ولا يمكن لاى صحافة فى اى نظام ديمقراطى حقيقى . ان تنهض برسالتها فى خدمة المجتمع . إلا إذا كان لها ان تمارس حق النقد . باستظهار اوجه الفساد والانحراف والاخطاء التى تقع من الموظفين العموميين وغيرهم . ولعل المشرع الدستورى المصرى حينما سلك الصحافة ضمن سلطات الدولة . وجعلها سلطة رابعة مستقلة . بما نص عليه فى المادة ٢٠٦ التى ادخلها بتعديل نصوص الدستور فى ١٩٨٠ . والتى جاءت لتقرير ان الصحافة سلطة شعبية مستقلة تمارس رسالتها على الوجه المبين بالدستور . ونص فى المادة ٢٠٧ من الدستور على كيفية ممارسة الصحافة لهذه الرسالة الجليلة . فقال : «تمارس الصحافة رسالتها بحرية واستقلال فى خدمة المجتمع بمختلف وسائل التعبير . تعبيرا عن اتجاهات الراى العام . واسهاما فى تكوينه . فى اطار المقومات الاساسية للمجتمع . والحفاظ على الحريات والحقوق والواجبات العامة» .

وزاد المشرع الدستورى على ذلك بالنص فى المادة ٢٠٨ من الدستور على ان حرية الصحافة مكفولة . والرقابة على الصحف محظورة . ثم نص فى المادة ٢١٠ . على ان للصحفيين حق الحصول على الانباء والمعلومات . طبقا للاوضاع التى يحددها القانون . ولا سلطان عليهم فى عملهم لغير القانون . وتنص المادة الخامسة من القانون ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ بشان سلطة الصحافة . على ان للصحفى ان يحصل على الانباء والمعلومات والاحصاءات من مصادرها . وله حق نشرها . ولا يجوز اجباره على افشاء مصادر معلوماته . وهذه النصوص الدستورية المتعلقة بسلطة الصحافة . ليس لها من هدف سوى تمكين الصحافة من اداء رسالتها . كسلطة شعبية تنوب عن الشعب . مصدر السلطات جميعا . فى مجال عملها . بالرقابة الشعبية على تصرفات الموظفين العموميين . وتعقبها لما لهذه التصرفات من اثر بالغ فى المجتمع .

الصحافة .. عين الشعب على الحاكم

وتمارس الصحافة رسالتها عن طريق النقد . الذى يظل فى دائرة الشرعية . مادام الناقد لم يستهدف اساسا . مجرد المساس بالشخص نفسه بقصد الاساءة اليه . وانما يستهدف النقد لتصرفات الموظف العام . حتى وان ادى ذلك فى النهاية إلى التاثير على سمعته . فالحكم على الشخص هو فى الواقع حكم على تصرفاته . لان نقد التصرف هو نعى على ذات الشخص صاحب التصرف . لذلك كان النقد مباحا ومشروعا . ولو مس شرف الشخص واعتباره . ومن حق الناقد . والناقد الصحفى من باب اولى . تعييب تلك التصرفات . واستظهار ما بها من نقص او قصور . وفى ذلك حتما تعييب للشخص نفسه . ومساس به وبمكانته فى المجتمع . ولكنه مع ذلك نقد مباح . مادام انه لم يصدر إلا عن رغبة صادقة فى معالجة العيب والنقص والقصور .

ولا يمكن ان نتصور ان تقوم حرية النشر والتعبير . او يكون لها وجود . إذا لم يكن للانسان الحق فى نقد ما حوله . من نظم واشخاص واشياء . وهكذا جاء النص فى المادة ٤٧ من الدستور موضحا لهذه الغاية . إذ يقول : «حرية الراى مكفولة . ولكل انسان التعبير عن رايه ونشره بالقول او الكتابة او التصوير او غير ذلك من وسائل التعبير» . كما نصت المادة ٤٨ من الدستور على ان حرية الصحافة والطباعة والنشر ووسائل الإعلام مكفولة . وفى ضوء هذه النصوص الدستورية . التى ارست المبادىء الاساسية لحرية الراى والتعبير وحق النقد . يبدو الاتهام الماثل انتهاكا صريحا لهذه المبادىء . ومحاولة غير مشروعة لتقويض هذا الحق المشروع . الذى يمارس به الشعب فى النهاية - ممثلا فى صحافته وصحفييه - الرقابة الشعبية . ذات الاثر الفعال فى كشف الانحرافات ومحاربة الفساد . فالصحافة هى عين الشعب على تصرفات الحكام والموظفين . بل ان النقد المباح يمتد لمواجهة تصرفات الشخص العام بصفة مطلقة . ولو لم يكن موظفا عموميا . بل يكفى ان يكون مكلفا بخدمة عامة .

عراقيل الحكومة

فماذا إذن يراد بهذا الاتهام الماثل . والذى جاء تحريكه بطريق الادعاء المباشر . دون اى مؤازرة سابقة من سلطة الاتهام ؟ وكان أحرى بالمدعى بالحق المدنى . ان يلجا للنيابة العامة . صاحبة الدعوى العمومية . لو كان يرى انه على حق فى دعواه . ولكن ليقينه ان الامر على عكس ذلك . فقد عمد إلى سلوك طريق الادعاء المباشر . على ظن خاطىء منه . هو ان المتهمين سيعجزون عن اثبات ما نسب اليهم . والحق نقول ان المدعى بذل المستحيل لكى يحول بيننا وبين الاثبات . مستغلا فى ذلك ما بيده من سلطات الدولة والنفوذ الكبير . ولكن كان هذا كله منه وهما كبيرا . فقد جاءت شهادة الشهود امام المحكمة الموقرة . واقوالهم ثابتة فى محاضر الجلسات . وقد جاءت جميعها متساندة وقاطعة فى اثبات ما نسب إلى المدعى بالحق المدنى . بل اضافوا الكثير والكثير مما كان ينبغى ان ينسب اليه . واعتقد من خلال موقعى فى حزب الوفد . ان جريدة «الوفد» قد تلام على تهاونها . فى الوصول إلى هذه المعلومات والوقائع . التى وردت على السنة الشهود . واحاطة جماهير الشعب بها بالنشر . واحيل فى ذلك إلى قول احد الشهود امام المحكمة . بعد ان ادلى فى شهادته بوقائع الفساد المنسوبة إلى المدعى واعوانه . إلى حد ان قال : «ان الاسكندرية تحكمها مافيا يراسها المحافظ» واسترعى النظر إلى ان معظم شهود الاثبات هم من رجال الحزب الحاكم . ويضاف اليهم شهادة رئيس حزب . هو المهندس ابراهيم شكرى . وقد غطت اقوالهم واوفت بعبء الاثبات . الملقى على عاتقنا فى هذه القضية . وزيادة .

المحجوب حرص على إخفاء الحقائق

وقد كان يكفى ان يقع عبء الاثبات علينا . كى يفتح لنا الباب على مصراعيه . ولو على الاقل من باب الحرص على المصلحة العامة . التى نبتغيها جميعا . ولكننا وجدنا فى ذلك من العراقيل والسدود . ما سجلته محاضر الجلسات . ويكفى ان نشير إلى مسلك السيد رئيس مجلس الشعب . إزاء امر صريح من المحكمة الموقرة . لضم محاضر اعمال لجنة تقصى الحقائق . الحافلة بوقائع الفساد والانحراف والادلة القائمة عليها . فإذا برئيس مجلس الشعب يرفض الاستجابة إلى امر المحكمة . دون اى تعليل . الامر الذى يقطع بحرصه على اخفاء هذه الوقائع . ناهيكم عما جرى تحت بصركم من محاولة التاثير على الشهود . بالنشر عن تقديم بعضهم للجنة القيم بالحزب الوطنى . الامر المعاقب عليه قانونا . والذى دفعنا لان نطلب من عدالة المحكمة . ان تعمل حقها المقرر بالمادة ١١ من قانون الاجراءات . بالنسبة لمن صدر عنه هذا الامر . وهكذا يبدو لعدالتكم ان القضية بما حملت من اتهام . ليست إلا عدوانا صريحا على حرية الراى والتعبير وحق النقد . وعلى سلطة الصحافة والصحفيين . والحفاظ على هذه الحرية وتاكيد حكم الدستور يقتضيان الوقوف بحزم إلى جانب الكشف عن الحقائق وتيسير سبيل الوصول اليها .

السيد الرئيس .. السادة المستشارون ..

«اسمحوا لى مرة اخرى ان اعود إلى الحديث عن حق النقد . وهو محور هذه القضية . لنتعقب حق النقد تاصيلا . لنجد ان اول قانون للعقوبات الصادر سنة ١٨٨٣ . اى منذ اكثر من مائة عام . قد كفله فى المادة ٢٧٧ . ثم نص عليه قانون العقوبات الصادر ١٩٠٤ فى المادة ٦١ منه . ثم جاءت المادة ٣٠٢ من قانون العقوبات الحالى . بتقرير حق النقد المباح بالنص حرفيا على ان : «الطعن فى اعمال موظف عام او شخص ذى صفة نيابية عامة او مكلف بخدمة عامة . لا يدخل تحت حكم المادة المذكورة» اى لا يدخل تحت طائلة العقاب . وقد اشارت المادة ٦٠ من قانون العقوبات ضمنيا إلى حق النقد بقولها : «لا تسرى احكام قانون العقوبات على كل فعل ارتكب بنية سليمة عملا بحق مقرر بمقتضى الشريعة» على ان الامر قد بات فوق كل ذلك . متعينا النظر اليه وإلى المادة ٣٠٢ عقوبات سالفة الذكر . وفى ضوء ما استحدثه الدستور . فى التعديل الذى ادخل عليه فى سنة ١٩٨٠ بالنص صراحة على ان الصحافة سلطة رابعة . وناط بالصحفيين ممارسة هذه السلطة . ونص صراحة على انه لا سلطان عليهم فى ممارستها . إلا لضمائرهم .

ورعاية لهذه النصوص الدستورية الواجبة الاحترام والتطبيق . وتمشيا مع احكامها . يتحدد بالضرورة واللزوم . نطاق تطبيق المادة ٣٠٢ عقوبات . بما لا يتجاوز ما كفله الدستور للصحافة والصحفيين . من حقوق وسلطات على النحو الذى بيناه . وبالقطع يتعين النظر إلى ان تطبيقها . ان كان مازال لها تطبيق فى مجال الصحافة والصحفيين . بعد ذلك التعديل الذى ادخل على الدستور . يتعين الا يمس هذا التطبيق بحال من الاحوال . تلك النصوص الدستورية .

وإذا كان المشرع قد قرر حق النقد وكفل حمايته . فلابد ان يكون قد اباح الوسيلة إلى استعماله . وعلى ذلك يكون حق النقد سببا فى ذاته . لإباحة ما قد يشتمل عليه من مساس بالشخص الموجه اليه النقد . سواء من جهة اعتباره او سمعته او شرفه . بعبارات كانت تعتبر فى الاصل قذفا او اهانة . فى نظر قانون العقوبات . ولكن حق النقد جردها من كل اثر للتجريم . وكانت الشريعة الإسلامية اسبق الانظمة فى ارساء حق النقد . وتقرير حرية الراى والتعبير فى ضمير الجماعة . ذلك انها قررت مبدأ الامر بالمعروف والنهى عن المنكر .

وقد شرع هذا المبدأ لحكمة بالغة . إذ لو غاب حق النقد . لعمت الفوضى وفشت الضلالة وشاعت الجهالة واستشرى الفساد . ومن أجل هذا استقر الفقه . على ان النقد يظل مباحا . ولو تطرق إلى الشخص نفسه . ولو صيغ فى عبارة قاسية . او تهكمية . كما تقول محكمة النقض فى أحكامها الحديثة . التى استقرت عليها .

والمحكمة الموقرة تعلم بالعلم العام . مدى اتساع حق النقد فى الدول المتقدمة . إلى حد انه مباح فيها الرسوم الكاريكاتيرية . التى ترمز للحكام والرؤساء والملوك . برموز حيوانات او جمادات . ولهذا لم يكن غريبا عندنا . ان ينص الدستور فى المادة ٤٧ على ان «النقد والنقد الذاتى والنقد البناء ضمان لسلامة البناء الوطنى» وفى ذلك ما فيه من حث للكل على ممارسة حق النقد . وابداء الراى باعتباره حقا دستوريا اصيلا وعاما . ولا يجوز قصر استعماله للنعى على تصرفات او اعمال او آراء فئة من الاشخاص دون غيرها . وإلا ادى ذلك إلى إهدار مبادىء الدستور فى المساواة امام القانون . طبقا للمادة ٤٠ من الدستور . ولهذا اصبح من المقرر فقها وقضاء . انه عندما يتصدى الشخص العام . وليس الموظف العام فحسب . لامر خطير يقتضى ثقة الشعب فيه ثقة كاملة . وهو ما يجب ان يتوافر فى المدعين بالحق المدنى . باعتبارهما على راى الحكم فى ثانى اكبر مدينة فى الجمهورية . فيكون لحق النقد ان يتناول اخلاقه وكفايته وسائر الجوانب الشخصية . ولو على اساس من حياته الخاصة الماضية والحاضرة . وان يتناول ذلك كله بالتعليق وابداء الراى .

ومن المقرر فقها وقضاء ان النقد فى مجال السياسة . يشمل جميع التصرفات او الاعمال أو المواقف او القرارات . التى تصدر عن الدولة وسلطاتها وموظفيها . كما انه من المقرر فقها . انه من المستحيل حماية الاعتبار السياسى بجزاء جنائى . إذ لو فرضت مثل هذه الحماية الجنائية . لتعطل جوهر الديمقراطية . الذى يقتضى مداومة البحث والمراجعة والمناقشة والتقييم . لكل من يدخل مجال السياسة ويتصدى للعمل السياسى . والمحافظ ممثل لرئيس الجمهورية فى محافظته وعلى ذلك فهو على قمة العمل السياسى الحكومى فى المحافظة . كما انه من المسلم به فى أحكام محكمة النقض المستقرة . ان النقد مهما بلغ من الشدة وقوارص الكلم . فى نقد اعمال ومواقف الموظف العام . يكون فيه مصلحة الشعب . الذى يتاح له عن طريق هذا النقد ان يكون رايا صحيحا فى تقييم هذا الموظف . سلوكا واداء وامانة .

ولهذا فانه من المقرر . ان من حق الناقد ان يستنتج من الموضوع . الذى يعلق عليه الباعث اليه . وله فى هذا الصدد ان تستند إلى بواعث . متى كانت الوقائع الصحيحة التى يؤسس عليها نقده . تشفع لهذا الاسناد وتبرره . وكان ظاهرا من عبارات الناقد . انه يستخلص تلك البواعث من تلك الوقائع . لا من مصدر لخر غيرها . نقول كل هذا تاصيلا لحق النقد . وبيانا لمداه . فى الوقت الذى بينا الادلة على صحة الوقائع . التى نسبتها «الوفد» للمدعى المدنى . وان كنت اترك لزملائى مجال التفصيل فى هذا . إلا ان الامر يقتضينى ان اقرر لعدالتكم ان المبدأ العام فى الاثبات فى جرائم النشر بالذات - ان ثبوت الوقائع لا يعنى بالضرورة ان تكون ثابتة سلفا وعلى وجه اليقين . وإلا لاحتاج الامر لكل ممارس لحق النقد . ان يتسلح سلفا بحكم بات فى اثبات الوقائع التى سيتناولها بالنشر . وهذا مستحيل وتقويض لحق النقد .

فمعنى ان يكون الموضوع الذى يوجه اليه النقد ثابتا او مسلما به . ليس اكثر من انه لا يكون من اختراع الناقد . او من خياله او محض اختلاقه . ولو جاوزنا ذلك المعنى . لانهار حق النقد . وانعدمت حكمته وعلة وجوده . ولهذا فان ثبوت الوقائع لا يعنى اكثر من انه إذا اثير الشك . او الجدل حول مدى ثبوتها او صحتها . يكفى فى ذلك ان يكون الناقد حسن النية . وليست الوقائع من عندياته . وبعبارة اخرى . انه لا يلزم اثبات صحة الوقائع على وجه التحقيق . بل يكفى الناقد ان يكون معتقدا بثبوت هذه الوقائع وصحتها . وان يكون هذا الاعتقاد قائما على اسباب جدية ومعقولة .

وفى جرائم النشر فان ثبوت الوقائع محل النقد - يكون مستفادا ايضا من ذيوعها بين الناس . ويكون فى هذه الحالة - كما هى حالتنا - تناولها بالتعليق والمناقشة وابداء الراى فيها حقا مشروعا . لوروده على ما اعلن فعلا للجمهور . واصبح فى حوزته . إذ ان الوقائع متى اصبحت ذائعة ومشهورة ومعلومة للجميع . وكانت متعلقة بمصلحة عامة او بشان عام . وسقطت فى حوزة الجماهير . يصبح نقدها امرا مباحا دون شك .

وفى حالتنا . فان النشر فى جريدة «الوفد» لم يتناول إلا وقائع ذاعت وشاعت بين الناس . هذا فضلا عن ان النقد الذى نحن بصدده . فى هذه القضية . لم يتوخ سوى النفع العام : اى الرغبة فى افادة الجمهور . ولا يستطيع السيد المدعى المدنى . ان يدعى ان النقد الموجه اليه موضوع الاتهام . يتعلق عن اى باعث شخصى صرف . كمجرد الانتقام او التشفى . وما يدعيه من ان النقد الموجه اليه سببه موضوع هدم سرادق الوفد بالاسكندرية . إبان الانتخابات . لا يشفع له فى محاولة الخروج بتصرفاته موضوع النقد من دائرة النقد . وإلا اصبح محصنا ضد اى نقد من «الوفد» حالا واستقبالا . لمجرد ما وجه اليه بشان السرادق . ويصبح فوق مستوى النقد . ولا جدال فى ان النقد الموجه اليه موضوع الاتهام . يتمخض عن رغبة اكيدة فى النفع العام .

الحرية هى جوهر الديمقراطية

السيد الرئيس السادة المستشارون ..

قبل ان اترك مكانى للزملاء الافاضل ليوفوا الدفاع حقه . اهيب بكم ان تنوهوا فى حكمكم العادل . الذى سيصدر فى هذه القضية انه من حق هذا الشعب . ان يتولى اموره لخير ابنائه . يتولها عملا وسلوكا . وهذا هو واجب رئيس الدولة . وهو امر ليس بعزيز عليه . وبالامس القريب . نوهت محكمة القيم فى قضية

تابع الجلسات :

مجدى سرحان

محمد الشربينى

تصوير : حمدى عبدالصادق

إبراهيم فرج :

يضع أمـام المحكمة

مبدأً قانونياً جديداً وهاماً فى التعامل مع قضايا النشر..

من حق الصحفى أن ينشر المعلومات التى تتداولها الجماهير

كان أحرى بالمدعى أن يلجأ إلى النيابة العامة

بدلاً من الادعاء المباشر إذا كان على حق فى دعواه

ابراهيم فرج محامى «الوفد» اثناء مرافعته أمام محكمة جنايات الجيزة . ويظهر فى الصورة عبدالعزيز محمد المحامى

مرافعة محمد زكى أبوعامر

د . زكى أبوعامر محامى فوزى معاذ . انتهى من مرافعته أمام المحكمة الاسبوع قبل الماضى .

محـامى محـافظ الإسكندرية

انعقدت محكمة جنايات الجيزة . يوم الثلاثاء الماضى . الموافق ١١ مارس برئاسة المستشار محمود شريف . وعضوية كل من المستشار عدلى حسين والمستشار فهمى شعيب . وامانة سر احمد ريحان واسامة شعبان . حيث استمعت هيئة المحكمة إلى مرافعة الدكتور محمد زكى ابو عامر المحامى عن اللواء فوزى معاذ محافظ الاسكندرية . فى القضية المقامة من المحافظ ضد « الوفد » وهى المرافعة الثانية من هيئة الدفاع عن المدعى - اللواء فوزى معاذ - بعد ان استمعت المحكمة . فى جلسة سابقة . إلى المرافعة التى القاها الاستاذ فتحى رجب المحامى .

قال الدكتور محمد زكى ابو عامر . فى مرافعته . ان القضية خطيرة . وسيترتب عليها تحديد المنطقة التى يصرح للصحفيين بالوصول إليها فى نقد الموظف العام . والتى يتعين على الموظفين قبول النقد فى حدودها . ووصف دعوى القذف . بطريق النشر . فى حق موظف عام . بانها منطقة الغام قانونية وسياسية فى وقت واحد . لانها من ناحية استثناء مستمر من جميع القواعد الموضوعية والاجرائية التى تحكم المسئولية الجنائية . ومن ناحية اخرى . فان المعروض على هيئة المحكمة . هو - فى حقيقته - مصلحتان اساسيتان متعارضتان تماما . حق المجتمع فى صحافة حرة . وحق الموظفين فى ان تحفظ كرامتهم .

الجريمة المتتابعة

وتعرض الدكتور ابو عامر . لما نشرته « الوفد » عن محافظ الاسكندرية ورئيس المجلس الشعبى المحلى بها . فقال ان النشر كان يتسم بالتوالى والتلاحق فى رباط زمنى متصل . تحكمه وحدة الغرض ووحدة الجانى ووحدة المجنى عليه . وهو مايشكل « جريمة متتابعة » وفقا لما قالت به محكمة النقض المصرية .

وقال ان جريمة القذف - كما عرفتها المادة ٣٠٢ / ٢ عقوبات - تتحقق باسناد امور إلى الغير . لو تحققت لاوجبت عقابه واحتقاره . بشرط ان يكون هذا الاسناد علنا ومصحوبا بالقصد الجنائى .

اما السب . فهو - فى تعريف محكمة النقض - الشتم سواء باللفظ الصريح او بمفهوم إليه . وهو المعنى الملحوظ فى اصطلاح القانون . الذى اعتبر السب . كل إلصاق لعيب او تعبير يحط من قدر الشخص عند نفسه . او يخدش سمعته لدى الغير .

وانتهى الدكتور محمد زكى ابو عامر . الى ان الاستاذ مصطفى شردى . ومحررو « الوفد » . نسبوا واسندوا الى اللواء محمد فوزى معاذ - بطريق النشر . مجموعة من الوقائع المحددة . التى توجب كلها احتقاره . والحط من كرامته . ويوجب معظمها عقابه باشد العقوبات . وانهم اتخذوا من جريدة « الوفد » اداة لهذا الاسناد . وهى - بحكم طبيعتها - توزع على الناس دون تمييز .. والصفات التى اضافتها الصحيفة للمحافظ ولو على سبيل التضخيم . ورسوم الكاريكاتير التى تضمنت نقدا للمحافظ . تؤدى إلى اعتبار الاستاذ صلاح شفيق - رسام الكاريكاتير - فاعلا اصليا طبقا للقواعد العامة . والاستاذ مصطفى شردى فاعلا اصليا طبقا لنص المادة ١٩٥ .

وطلب الدفاع عن محافظ الاسكندرية بتعويض مدنى قدره ١٠١ جنيه على سبيل التعويض المؤقت . عما وصفه بانه اضرار معنوية فادحة لحقت بموكله اللواء فوزى معاذ .

معجب بالوفد !

وقال الدكتور ابو عامر ان شروط إباحة القذف فى حق الموظف العام ثلاثة : سلامة النية . والا يتعدى النقد اعمال الوظيفة . وان يتم اثبات الحقيقة فى كل فعل اسند إلى الموظف .. والشرطان الأول والثالث لا يتوافران بالنسبة لهذه القضية . اما الشرط الثانى فيتوافر فى بعض الوقائع دون غيرها .

واوضح انه لا يعتقد - مثل غيره - ان حملة « الوفد » ضد فوزى معاذ . كان هدفها . فقط . الانتقام من حادث السرادق . ولكنهم ارادوا ان يهاجموه ويحطموه ليكون عبرة لكل من تسول له نفسه . فى الحال او الاستقبال . ان يتخذ منهم موقفا مثل موقف السرادق الذى الصقوه بالمحافظ . وهذا الهدف قد تحقق ..

وهنا علق محامو « الوفد » بعبارة « الحمد لله » ..

واكمل الدكتور ابو عامر مرافعته . فقال . ان تحقق هذا الهدف يجعله يعلن إعجابه بالإدارة التى وراء جريدة « الوفد » ..

بطلان الأدلة

وعقب استراحة قصيرة . استانف الدكتور محمد زكى ابو عامر . مرافعته عن محافظ الاسكندرية . بالرد على الادلة التى قدمها اعضاء هيئة الدفاع عن « الوفد » . مستندا فى ذلك إلى بطلان الاستماع الى شهادات الشهود لعدم ورود اسمائهم فى ورقة بيان الادلة . وعدم جواز الاعتداد بالادلة التى قدمت بحوافظ المستندات . لنفس السبب . كما ان معظم - او جميع - المستندات التى قدمها دفاع « الوفد » . لاثبات صحة الوقائع المنسوبة إلى اللواء فوزى معاذ . لاحقة لتاريخ القذف .

تقرير تقصى الحقائق .. مؤامرة !

ووصف تقرير لجنة تقصى الحقائق بانه دليل غير منتج . لصدوره فى تاريخ لاحق للنشر . كما انه لاينسب شيئا لمحافظ الاسكندرية .

وقال : إن المسالة . فى تقديرى . مؤامرة كاملة . لجنة تقصى الحقائق من بدايتها إلى نهايتها مؤامرة متكاملة . واطرافها عديدون . ومن العجيب ان تتشكل لجنة تقصى حقائق فى مشكلة موجودة فى محافظات كثيرة من محافظات مصر . إن مشكلة الاسكان فى الاسكندرية لم تكن فى حاجة إلى تشكيل لجنة تقصى حقائق .. فهل كانت هناك اسباب اخرى اكثر خفاء ؟

ثم تحدث عن الظروف التى احاطت بتشكيل لجنة تقصى الحقائق فى مجلس الشعب .

وقال الدفاع عن محافظ الاسكندرية . ان جبريل محمد وغيره من نواب الحزب الوطنى . ليسوا مصدرا لصحة المعلومات وانما هم مصدر للمعلومات نفسها . والقانون يحتاج إلى اثبات صحة الوقائع وليس مجرد الكشف عن مصدرها . وقال ان القصر المنسوب ملكيته إلى المحافظ لم يثبت انه ملكه بالفعل . ثم تحدث عن سلامة تصرفات فوزى معاذ فيما يختص بالاسكان والصرف الصحى .

حرية النقد

وفى تحليله لحرية النقد . من خلال النصوص الدستورية والقانونية . قال الدكتور ابو عامر . ان محكمة النقض مستقرة على ان النقد المباح هو نقد العمل . وعدم التعرض لشخص صاحب الامر او العمل على نحو يحط من قدره . لان حق النقد حق اجتماعى ممنوح للناس للوصول الى غاية معينة . هى الكشف عن السوءات والاغلاط التى يمكن ان تقع من الموظفين العموميين .

وانتهى الدفاع عن محافظ الاسكندرية إلى عدة طلبات اصلية . هى سقوط حق المدعى عليهم فى إقامة الدليل . والحكم بالعقوبة المقررة للسب والقذف الواقعة على موظف عام بطريق النشر . والقضاء بالتعويض المؤقت . واحتياطيا لعدم جواز إقامة دليل مالم يكن واردا فى ورقة بيان الادلة ومتعلقا بواقعة محددة تدخل فى اختصاص المحافظ الوظيفى او الرئاسى .

وفى نهاية مرافعته . قال الدكتور محمد زكى ابو عامر . ان الضرر الذى اصاب كل من فوزى معاذ وعزت قلدوس . لم يكن مقصورا عليهما فقط . بل انعكس على عملهما . مما كان يوجب على الدولة ان تتدخل فى الدعوى - عن طريق قضايا الحكومة - لتثبت ان هناك اضرارا مادية علت عليها نتيجة للقذف - وقد تأثر المحافظون هذا فى مؤتمراتهم .. والحكم سيحسم ماإذا كان المحافظون سيعملون . ام يتوقفون عن العمل خشية من اى شىء يثار خطأ . ثم يستمر هذا الخطأ امام المحكمة . استهانة بما ينتظر من احكام يعتقدون انها مخففة

الديمقراطية هي قضية مصر الآن وهذه الدعوى نقطة سوداء في الثوب الأبيض



وهذه القضية تعتبر نقطة سوداء في الثوب الابيض . ونريد من عدالة المحكمة ان تمحو هذه النقطة السوداء . والقضاء له مواقف . ارسى بها قواعد الديمقراطية والعدالة . واحترام الدستور وحقوق الانسان . كما ساعرض على حضراتكم الآن .

في اول خطاب القاه الرئيس حسنى مبارك عندما تولى الحكم تحدث عن الديمقراطية . وتحدث عن الطهارة . لم نكن قديما نتحدث عن الطهارة . لان الطهارة مفترضة في كل مواطن . ولكن الآن انقلبت الآية . واصبحت الطهارة نادرة . ونتحدث عنها كانها عملة صعبة لا توجد إلا في كبار الرجال .

وقال الرئيس محمد حسنى مبارك فى اخر خطاب له في مجلس الشعب . ان سياسته ترتكز على اربع ركائز . يهمنا منها ركيزتان . الركيزة الأولى ديمقراطية حقيقية . واضع خطا تحت كلمة حقيقية .. لان هذه اول مرة يتحدث فيها رئيس الجمهورية عن ديمقراطية حقيقية وكلمة حقيقية قوبلت بالتصفيق الحاد من اعضاء مجلس الشعب . لانهم يشعرون ان كلمة الديمقراطية . اصبحت على كل لسان . وصار ترديد الكلمة لا معنى ولا مفهوم له : كل فرد يتحدث عن الديمقراطية . ولا يعمل بها ديمقراطية حقيقية تتيح لكل مواطن ان يشارك وفق احكام الدستور في مسئوليات الحكم واصدار القرار ولن نحاول يوما ان نزيف جوهر الديمقراطية تسترا وراء مظهر خادع . وجوهر الديمقراطية هو الاحترام الحقيقى لحرية التعبير . هذا هو ما اريد ان اقوله .. الديمقراطية مظهرها الحقيقى هو حرية التعبير . وفتح القنوات الشرعية امام جميع المواطنين . بعد ذلك تحدث الرئيس عن الطهارة . وقال إنها الركيزة الثالثة لهذا النظام .. وانه لا يستطيع أحد ان يدعى - مهما بلغت قدرته على التجنى والادعاء - اننا تسترنا على قصور او اننا حمينا فسادا . او شجعنا ثراء حراما . ثم قال ان هذه الطهارة وهذه الديمقراطية يحرسها الشعب . ويحرسها فوق ذلك قضاء له قدسيته الكاملة في منصته العالية . وهو يؤدى رسالة نبيلة وخدمة جليلة للوطن والمواطنين . لذلك نحن لم نجزع ابدا حينما دعينا للمثول هنا امام حضراتكم . ولكن الذى جزع هو نفسه الذى دعانا للمثول امامكم . وندم على انه اتى إلى هذه القاعة . واخذ يتذرع بالدفوع والاساليب والإجراءات الشكلية . ليتهرب من مواجهة الحقائق . لانه يعلم ان القضاء له بالمرصاد . وان القضاء لن يسمح بكل هذا الكم من الفساد . فتذرع بان الادلة لم تستوف . وان الاجراءات الشكلية لم تتخذ . إذا كانت يا سيدى صفحتك بيضاء فلم تخاف . وممن تخاف ؟ إذا كانت صفحتك بيضاء . تعال إلى هنا في هذه القاعة وانشرها ليرى الرأى العام في مصر وفي الاسكندرية . وفي انحاء القطر من انت ولكنه يتهرب . ويتهرب دفاعه في اخر المذكرة إذ يقول نستجير بكم . بالقضاء . الا يثير نقاطا او وقائع اخرى .

وهنا تدخل محامى فوزى معاذ د . زكى ابوعامر . وقاطع د . عبدالمنعم الشرقاوى . وقال انه لم يقل ذلك .. فاخرج د . عبدالمنعم الشرقاوى مذكرة مرافعة محامى فوزى معاذ . وقرأ منها الفقرة الاخيرة .. ونصها كالتالى «التقيد في المرافعة بالوقائع المحددة المرفوعة بها الدعوى . باعتبارها الحدود العينية للدعوى» . خليف ليه ؟!

واستكمل د . عبدالمنعم الشرقاوى محامى «الوفد» مرافعته . فقال ان القضاء المصرى له مواقف عظيمة وخالدة . وسنتلو على حضراتكم . حينما نتحدث في اركان هذه الجريمة المنسوبة الينا بعض المبادىء التى ارساها القضاء المصرى . وعلى راسه محكمة النقض .

هناك مسالة مهمة اقدم بها في هذه الدعوى . لان زملاءنا محامى فوزى معاذ في مذكرتهم لجأوا إلى احكام . ولكن هذه الاحكام كانت لسنة ١٩٠٨ . ١٩٣٠ . ١٩٢٢ . وبعد ذلك لجأوا إلى احكام لا علاقة لها بالقضية .. لاننا تكلمنا عن الموظف العام . والاعفاء الذى يتمتع به الموظف العام من المسئولية الجنائية والمدنية . ولذلك نريد ان نحصر المناخ الذى تنظر فيه هذه القضية . ولنر ماذا قال محمد عبدالله سنة ١٩٥٢ . وكان وقتها محاميا عاما يمثل الاتهام «ولكن القضاء لاسيما محكمة النقض لم يلبث عقب اعلان الدستور . وتطبيق النظام الديمقراطى . والحياة النيابية في مصر . لم يلبث ان اتجه تحت ضغط الحوادث إلى متابعة لقضية المحاكم في البلاد . التى اقتبست منها نصف دستورها . اى بلجيكا وفرنسا . ثم لم يلبث قبيل الانقلاب الدستورى الذى تم في سنة ١٩٣٠ وبعده . ان عاد إلى قضائه الاول . ولزمه بصفة عامة حتى انتهت الحرب العالمية الثانية . ثم اخذ مرة اخرى يتحول عنه ببطء . وكانت نقطة هذا التحول حكم شهير اصدرته محكمة النقض سنة ١٩٤٦» .

هذه العبارة تهمنى في ماذا ؟ في ان المناخ الذى تنظر فيه الدعوى . وهى دعوى ديمقراطية وحرية الراى . يتاثر بالجو الذى تعيش فيه مصر . فإذا كانت مصر تعيش في ظل دستور مثل دستور سنة ١٩٣٠ . يكون هناك قيد على حرية الراى . اما إذا كانت في ظل دستور ١٩٢٣ . فهناك حرية وتوسع في معنى حرية الراى . ومعنى النقد . ومعنى الاخبار . ومعنى حق الصحفى في رقابة الحكام . ورقابة الاحزاب التى تتولى الحكم .

دستور سنة ١٩٧١ صدر . وقالوا في حديث طويل جدا . انه افضل من دستور ١٩٢٣ . انا موافق انه احسن من دستور ١٩٢٣ . ويكون ان المناخ الذى سنعيش فيه في هذه الدعوى .. افضل من مناخ دستور ١٩٢٣ . فإذا كانت احكام محكمة النقض توسعت بالتوجه الذى سنراه .

يكون من باب اولى في ظل دستور ١٩٧١ . الذى يقولون عنه انه افضل في حريات التعبير والصحافة . يكون من باب اولى ان نتوسع في حق الصحفى في النقد والنشر .

ويبين اثر الدستور على حرية الراى . تلك النصوص التى كان صدقى باشا قد اصدرها ثم عدل عنها . هل تعلمون حضراتكم أن النص الخاص ببيان الادلة صدر في عهد صدقى باشا سنة ١٩٣٢ . قانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٣٢ وبعد ذلك عندما اتى الوفد للحكم الغى هذا القانون برقم ٢٩ لسنة ١٩٣٥ ؟ إذن دستور صدقى باشا هو الذى وضع هذا القيد . والغاه الوفد عندما تولى . وعندما اتينا إلى عهد الحكم الشمولى - لا اعاده الله - في سنة ١٩٥٧ عدنا مرة ثانية إلى هذا النص . وهو نص مشوه عن القانون الفرنسى . لان القانون الفرنسى يسمح للمدعى عليه . في المادة ٥٢ «انه على المتهم إذا شاء ان يستعمل حقه في اثبات وقائع القذف طبقا للمادة كذا .. ان يقوم خلال ٥ ايام باعلانه» والمادة ٥٣ من القانون الفرنسى «على المدعى بالحق المدنى . او النيابة العمومية طبقا للاحوال في خلال الخمسة الايام التالية ان يعلن المتهم في المحل المختار . بصور المستندات والاوراق واسماء وصناعة الشهود» . اى ان القانون الفرنسى يوجب على الطرفين ان يقدما مستنداتهما وشهودهما في خلال الأيام الخمسة الاولى للمدعى عليه . والايام الخمسة الثانية للمدعى . وهذا هو المنطق . ولذلك قال الشراح المصريون إذا كان المدعى المدنى رغم تمسكه بعدم جواز تقديم الادلة . وقدم هو نفسه ادلة . واحضر شهودا يكون من حق المدعى عليه في الدعوى المدنية ان يقدم شهودا ومستندات ولو لم يتقيد بالميعاد .

وبالنسبة لروح المشرع في اثبات حسن النية وسوء النية . المشرع عدل هذه القاعدة ثم مرات سنة ١٨٨٣ . ثم سنة ١٩٠٤ . ثم سنة ١٩٢٥ . ثم سنة ١٩٣١ «صدقى باشا» ثم سنة ١٩٣٧ . ثم سنة ١٩٤٦ . وكان يتارجح بين ان سوء النية لابد ان تثبته النيابة .. وبين ان المدعى عليه هو الذى يثبت حسن النية فايام صدقى باشا سنة ١٩٣١ كان يجب على المدعى عليه ان يثبت حسن نيته . سنة ١٩٣٧ ايام «الوفد» قالوا لا . النيابة هى التى تثبت سوء النية . وبعد ذلك . مع الاسف . عاد الأمر لما كان عليه سنة ١٩٤٦ .

إذن روح هذا التشريع والنصوص . كلها تتاثر بالمناخ العام الذى يسود الديمقراطية . والذى ينتظم الحكم في مصر . فإذا كان المناخ العام مناخ حرية ودستور واحترام لحقوق الانسان . توسعنا في معنى وتفسير حق النقد . وحق النشر بصفة عامة . اما إذا كانت هناك قيود ودستور يضيق على المواطنين .. فنضيق عليهم في احكامنا ولذلك فالاستشهاد باحكام في غير ظل دستور ١٩٢٣ .. لا يعتد بها امام المحكمة لان دستور ١٩٢٣ .. معظم مبادئه هى مبادىء دستور سنة ١٩٧١

إرهاب الشهود

ويقولون اننا لم نبين الادلة . وعذرنا واضح .. فالشاهد بعد ان جاء وتكلم . حاكموه .. حاكموا جبريل محمد واحمد عزت . حاكمهما الحزب الوطنى .. لاجل ذلك لم اكن استطيع ان ادلى باقوالهم او اسمائهم قبل ان يمثلوا امامكم .. لانهم كانوا قطعا سيمنعون من المثول امام حضراتكم . فالظروف التى يعيش فيها الحزب الوطنى هى التى املت علينا اخفاء اسماء الشهود .. وقد تحقق ظننا .. لانهم حاولوا ان يمنعوا بقية الشهود . وحاكموا الشهود الذين ادلوا باقوالهم امام هيئة المحكمة .

ما هو المطلوب من الصحفى ؟

اما بخصوص الاثبات . فنفرض ان المدعى اعترف وقال إنه وقعت منه هذه الواقعة .. فماذا يكون الوضع ؟! ثم إذا جاء مستند لم اكن استطيع الحصول عليه . ماذا يكون الوضع ؟ انا اشبه هذا بعلاج شواهد التزوير في قانون المرافعات وقواعد الاثبات . الذى لا يشترط اية تفاصيل او اسماء شهود او غير ذلك .. ولكنه يشترط ان نقول باننا سنثبت بشهادة الشهود او الخبراء ان التزوير وقع باى شكل من اشكاله . ثم ما هو المطلوب منى اثباته ؟! اثبت ماذا ؟ واقعة الفرح مثلا .. مطلوب منى ان اثبت الرشوة التى قدمت لفوزى معاذ ؟! هل هذا هو المطلوب ؟ هم يريدون هذا . ان اثبت ان فوزى معاذ حصل على رشوة وهذه ليست مهمتى - لا انا نيابة . ولا انا محكمة - ولكنى اقدم دليلا على اننى كنت اعتقد . فيما قدمت وفيما نشرت . بصحة الواقعة لأنى إذا كان لازما ان اقدم ادلة جازمة وحاسمة في الواقعة . فاننى اقدمها لمحكمة الجنايات مباشرة . ليست ماموريتى وانا صحفى ان اسعى وراء الادلة النهائية والحاسمة . وإلا لن استطيع ان اعمل او انشر اى خبر . ولا اى تعليق او نقد . الفكرة كما اجمع الفقهاء والشراح . وكما قال نفس المدعين في صفحة «٣١» من مذكرتهم قالوا «ان يكون الطاعن حسن النية . اى معتقدا في قرارة نفسه وقت إذاعة الانتقاد صحته» . وهذا من مذكرتهم . وانا معتقد بصحة ما نشرت . وليس مطلوب منى ابدا إثبات صحته .. وهناك فرق كبير بين ان اثبت انى معتقد بصحته إذا كان مصدره مصدرا من المصادر التى اطمئن اليها .. وبين ان اثبت الصحة .. لأن اثبات الصحة هذا شاق جدا . ولا يتصور ان يطلب من الصحفى ان يثبت صحة الواقعة . ولكنه يثبت اعتقاده بصحة الواقعة .

محامى المحافظ يلوم المحكمة !

وطلب د . عبدالمنعم الشرقاوى محامى «الوفد» بعد ذلك شطب عبارة من مذكرة د . محمد زكى ابوعامر محامى فوزى معاذ . وردت بالصفحة رقم ٣٥ لان بها لوما شديدا للمحكمة . إذ يقول فيها «ان للمدعى بالحق المدنى بالرغم من ثقته الكاملة . واعتزازه اللامحدود بالوقوف امام المحكمة مطالبا بحقه .. يؤسفه ان يتمسك في اصرار .. بان المحكمة قد صادرت في سير المحاكمة سائر الحقوق التى كفلها القانون للمدعى بالحق المدنى . فاسمحت للقاذفين صدرها . وفوتت على القانون اغراضه» هذه السطور يجب شطبها واطلب شطبها لأنها عبارات لا يليق ان تصدر إلى المحكمة . في القضية التى تنظرها هذا الكلام وغيره يقوله كما يشاء لو اقام علينا بالنقد .. وهذا افهمه .. اما ما فعله فماذا يقصد منه ؟ هل ذلك سيجعل المحكمة تعدل عن قرارها ؟ لن تعدل المحكمة عن قرارها ..! وإذا كانت المحكمة قد صادرت حقه ..

فلماذا يجلس في القاعة ؟ لماذا لم ينسحب ويذهب إلى الاسكندرية ويريحنا ويريح نفسه ؟

كيف بدأت القضية ؟

ثم تساءل د . عبدالمنعم الشرقاوى قائلا كيف بدأت هذه القضية ؟ هذه مسالة اساسية في الدعوى هل بداها «الوفد» ؟ لم يحدث .. بداتها جريدة «الوفد» ؟ لم يحدث وكنت اتمنى ان تبداها جريدة «الوفد» لتكون سبقا صحفيا للاستاذ مصطفى شردى . ومع ذلك نريث . وسمع الكلام في اروقة مجلس الشعب . وكما قالوا هنا في مناقشاتهم امام المحكمة انهم في مجلس الشعب تكلموا كثيرا عن اسكان الاسكندرية . وليست هذه اول مرة . وكان قرار تعيين لجنة تقصى الحقائق . وانا سأستشهد فقط بابراهيم شكرى . ود . ميلاد حنا من بين الشهود .. والاثنان لا يستطيع احد ان يطعن فيهما . قال الاستاذ ابراهيم شكرى ردا على سؤال المحكمة من اين علمت الصحافة ؟ فكان رده «في عرف الصحافة انه إذا نما إلى علمها خبر ما . فيمكن ان تتحقق منه وتنشره ولكن عندما يدور الحديث عن موضوع امام مجلس الشعب . وبتفصيل من الأعضاء نواب الاسكندرية وهم من حزب الحكومة . فلا شك اننا نسلم بما يقولون . بل نقول ان الموضوع لا شك هو اضعاف ما يقولون لانهم مهما قالوا يضعون في اعتبارهم انهم اعضاء في الحزب الوطنى . ولذلك اعتبرنا ما قالوه في المجلس اقل من القليل . خاصة ان هذه ليست اول مرة يثار فيها هذا الموضوع . وانما اثير قبل ذلك» اى ان الموضوع لم يظهر فجاة وانما اثير قبل ذلك في مجلس الشعب اما د ميلاد حنا فقال «ان اعضاء مجلس الشعب عن الاسكندرية . كانوا متحمسين جدا لتوزيع كل التقارير على اكبر عدد من اعضاء مجلس الشعب» .

اى أن المسالة كما قال ابراهيم شكرى اثيرت في مجلس الشعب قبل ذلك . وعندما اثيرت في ٢١ ابريل تكلم جبريل محمد . وتكلم أحمد عزت . وفي النهاية قال جبريل محمد اننى اطالب بإحالة الموضوع كله إلى اللجان المعنية في هذا المجلس . واطلب من المجلس الموقر . ان يوافقنى على تشكيل لجنة تقصى حقائق في هذه الامور الخطيرة والحساسة والتى تمس المال العام .

الحزب الوطنى حاكم أعضاءه الذين أدلوا بشهاداتهم أمام المحكمة

وقطاعات عريضة من شعبنا اصحاب المصلحة الحقيقية .

هذا كان في ٢١ ابريل . وفي ٢٢ ابريل تقدموا باقتراح تشكيل اللجنة وقام رئيس المجلس باعلان تشكيل لجنة تقصى الحقائق وذكر اسماء اعضائها وبعد ذلك قدم هذا التقرير في ٢ يولية ١٩٨٥ . وهناك مناقشات طويلة . ومع الاسف . ان اعضاء حزب «الوفد» كانوا قد تركوا الجلسة في ذلك الوقت . ولم يشتركوا . ومع ذلك فان ما قيل في المجلس عن هذا التقرير من اعضاء الحزب الوطنى كاف لادانة المحافظ بمسئوليات في غاية الخطورة

المحافظ يتذرع بعدم الاختصاص

كنت اتمنى من المحافظ .. ان يجىء ويقول انه مستعد لمناقشة هذه الاتهامات . وكنت اتمنى الا يتذرع بعدم الاختصاص فكل شىء يقول انه غير مختص به لا بالاسكان الشعبى مختص . ولا بالصرف الصحى مختص . ولا بالاراضى مختص اما بيعمل ايه ؟ ما هو هذا المحافظ ؟ ما هو المحافظ الذى ليس له اختصاص ؟ وهل هو يبرىء نفسه بهذا ؟ بالعكس . انها وسيلة تثبت عليه مسئولياته لانه إذا كان لم يعلم بكل هذا فتلك مصيبة . وإذا كان يعلم تكون المصيبة أعظم . فهذا عذر اقبح من الذنب . لانه كمحافظ على راس الجهاز التنفيذى وعلى راى المحافظة . ومسئول عن كل ما يجرى في هذه المحافظة ولذلك لا يبرؤه ابدا أن يقول اننى لست مسئولا عن هذا ولا عن ذاك ومع ذلك عندما سئل الشهود الذين كانوا ضمن لجنة تقصى الحقائق . قالوا اننا سالناه وهو مسئول عن كل هذه الإخطاء . والتخطيط في المواقع . لانه ناقشنا بنفسه في تلك المواقع . ومسئول عن موضوع محمود حنفى . وموضوع الصرف الصحى . وموضوع الثروة السمكية . كل هذا مسئول عنه لاننا ناقشناه امام هؤلاء . وناقشنا هؤلاء امامه . وكان المفهوم لدى الجميع انه مسئول عن كل هذه العملية .

دور المعارضة .. وحرية الصحافة

ثم انتقل د . عبدالمنعم الشرقاوى للحديث عن دور الاحزاب . ودور المعارضة . ودور الصحفى فقال قضيتنا هى قضية ديمقراطية وحرية راى . ونحن في مصر نمثل المعارضة . ولنا في مجلس الشعب حوالى ٦٠ مقعدا . نعبر بها عن راى الشعب . والقاعدة ان النظام الديمقراطى لا يمكن ان يقوم بغير معارضة لان المعارضة هى الرقيبة على اعمال الحزب الذى يحكم . وكل حزب يشكل طامع في ان يتولى الحكم . ولديه برنامج ينفذه عندما يتولى الحكم .. ولذلك فمن حقه ان يراقب اعمال الحزب الذى يحكم . وينال من هذه التصرفات ويعلق عليها وينتقدها امام الراى العام . والراى العام في النهاية هو الذى يحكم بين الطرفين . بين الحزب الحاكم والمعارضة . وكما قال احد الفقهاء . استطيع القول ان الاغلبية الحاكمة والاقلية المعارضة . هما وجهان متلازمان للعملة المتداولة في السوق الحزبية في بلاد الديمقراطية . او قطبان احدهما موجب والآخر سالب . لازمان لدفع تيار التقدم والرخاء والاستقرار . فالمعارضة ليست شيئا طفيليا على النظام . بل هى جزء منه . ولا تستقيم الديمقراطية بغير معارضة . ولذلك فانها يجب ان تمكن من اداء واجبها على احسن وجه وهذا ما كفله الدستور . لان هذه الدساتير لم تشكل ولم توضع حماية للحكام . لان الحاكم ليس في حاجة إلى دستور . انما الدساتير وضعت لحماية المواطنين . وحرصا على حريتهم . وعلى الديمقراطية التى يطالبون بها ولذلك «فقد نص الدستور سنة ١٩٢٣ في المادة ١٤ على ان «حرية الراى مكفولة لكل انسان للاعراب عن فكره . بالقول او بالكتابة . او التفكير او غير ذلك في حدود القانون» والمادة ١٥ تنص على ان «الصحافة حرة في حدود القانون» . والرقابة على الصحف محظورة . وانذار الصحف او وقفها او الغائها بالطريق الادارى محظور» وفي الدستور الحالى ان «حرية الصحافة والطباعة ووسائل الإعلام مكفولة . والرقابة على الصحف محظورة . وانذارها او وقفها بالطريق الادارى محظور وكل هذا في حدود القانون» ولكن اى قانون ؟ اى قانون هو الذى يحكم هذه القواعد ؟

حرية داخل الزنزانة !

وقص د . عبدالمنعم الشرقاوى على المحكمة في ايجاز انه عندما دخل السجن الحربى . وادخلوه الزنزانة وكان مرعوبا لما سمعه عن احوال السجن الحربى . فسال السجان الخاص بزنزانته «ما هو المطلوب منه هنا في السجن» ؟ رد السجان قائلا له «شوف بقى .. انت جوة الزنزانة حر تفعل ما تشاء» !

وقال د . عبدالمنعم الشرقاوى نحن لا نريد حريات في زنازين . نحن نريد حريات فعلية .. لا نقول ديمقراطية يكفلها القانون او ينظمها القانون . وتاتى في القانون «ونلخبط كل شىء» هنا لا نكون قد اقمنا ديمقراطية . ويكون الامر ديمقراطية مزيفة . ولذلك رئيس الجمهورية عندما قال ديمقراطية حقيقية . قصد بذلك ان يلغى هذه القوانين الاستثنائية . وكل هذه الاقضية الاستثنائية . وكل هذه المحاكم الاستثنائية .. وبغير ذلك لا يمكن ان تكون هناك ديمقراطية إلا ديمقراطية الزنازين وليست ديمقراطية الاحرار

سلطة الصحافة

قانون الصحافة نص على شىء غريب . وهذه مسالة اصرحها على حضراتكم واترك لحضراتكم الراى فيها . يقول القانون (م ٩) «يجب على رئيس التحرير او المحرر المسئول ان ينشر بناء على طلب صاحب الشان . تصحيح ما ورد ضده من الوقائع وسبق نشره من تصريحات في الصحيفة . ويجب ان ينشر التصحيح خلال ثلاثة ايام .. إلا اخره . ويكون نشر التصحيح بدون مقابل .. وبعد ذلك يقول «كل من يخالف احكام المادتين السابقتين يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة اشهر . ولا تحرك الدعوى الجنائية طبقا للمادة السابقة إلا بعد أن يخطر ذو الشان المجلس الأعلى للصحافة . بخطاب موصى عليه بعلم الوصول . فإذا مضت ١٥ يوما . يكون عليه تحريك الدعوى الجنائية . ما هى هذه الدعوى الجنائية ؟» هل يتصور ان فيه دعويين جنائيتين عن فعل واحد ؟ نشرت الجريدة ورفع جنحة مباشرة . وبعد ذلك طلب التصحيح فلم تصحح الجريدة ما نشرت يقوم برفع جنحة اخرى ؟ هل هذا متصور ؟ وهل هذا الطريق طريق صحيح لتصحيح الاخبار والوقائع التى نشرت قطعا .. فإذا لم تصحح يلجا للمحكمة الجنائية . وإذا صححت كفى الله المؤمنين شر القتال . وليس له الحق قبل الصحفى بعد ذلك . هذا ما اتصوره . انما ان يكون هناك دعويان جنائيتان عن واقعة واحدة . فهذا امر مستبعد تماما . ولذلك انا اطرح على حضراتكم عدم قبول هذه الدعوى لان المادة ٩ . ١٠ . ١١ . من قانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ بشان سلطة الصحافة . تحدثت عن الطريق لتصحيح النشر . فإذا لم يتم هذا التصحيح . يلجا للمحكمة الجنائية . بمعنى انه إذا تم التصحيح .. ينتفى المسئولية . هذا هو ما افهمه من هذه النصوص وإذا كنا نريد أن نعمل النصوص . وإعمال النص خير من إهماله . يجب ان نعمل النص بهذا المعنى . فبعد دستور ٧١ وما نص عليه بالنسبة للصحافة . صدر في سنة ١٩٨٠ دستور تكملة للدستور . الفصل الثانى من الباب السابع . والفصل الاول كان مجلس الشورى . والفصل الثانى كان في سلطة الصحافة .. وقال ان الصحافة سلطة رابعة . ولم يكن هذا التعبير جديدا . السلطة الرابعة موجودة من زمان وكان يعبر عنها بالفعل بجملة «صاحبة الجلالة الصحافة» والسلطة الرابعة الصحافة . وهكذا فاتى المشرع وتمم سلطة الصحافة الرابعة . وجعلها قائمة بذاتها . وكفل لها الاحترام والحرية والقداسة . لانها سلطة لا يجوز الاعتداء عليها .. ونص في هذا المقام على حرية الصحفى . وعلى ضماناته . «حرية الصحافة مكفولة . وتمارسها بحرية تامة وباستقلال في خدمة المجتمع بمختلف وسائل التعبير» ..

«الوفد» قامت بواجبها

وعندما بدات صحيفة «الوفد» الحديث عن مشاكل الاسكندرية . كان ذلك الحديث قد تداولته الستة النواب في مجلس الشعب . وتضمنته مضابط مجلس الشعب .. فهى لم تبتدع جديدا . ولم تنشىء اتهاما . ولكنها كانت تتولى ترديد ما تردد في مجلس الشعب . بعد أن وصل الحال في هذا المقام إلى تشكيل لجنة تقصى الحقائق . وتشكيل لجنة تقصى الحقائق . كان في ٢١ و٢٢ ابريل اى قبل المقالات التى نشرت في ٩ . و١٦ . و٢٣ مايو . كانت هذه القرارات التى اعلنت في مجلس الشعب . بعيدة عن جريدة «الوفد» ولم تتعرض لها «الوفد» إذن الجريدة لم تبتدع شيئا . ولم تشهر بالمحافظ . ولكنها قامت بواجبها كصحيفة تريد ان توضح للشعب . ماذا يجرى في مجلس الشعب . وما هى القرارات التى يصدرها مجلس الشعب . وبعد ذلك قدم تقرير لجنة تقصى الحقائق . وعندما نعود اليه نجد ان القرار النهائى للجنة هو ما يلى «احالة التقرير للحكومة . لتنفيذ ما تضمنه التقرير باحالة المخالفات والتجاوزات التى تضمنها هذا التقرير إلى جهات التحقيق المختلفة . كل في دائرة اختصاصه» اى ان هناك دوائر تحقيق تقوم بالتحقيق كل في دائرة اختصاصه . وجهات التحقيق ثلاثة .. المدعى الاشتراكى . والنيابة العامة . والنيابة الادارية . وقال ابراهيم شكرى وكذلك د . ميلاد حنا في اكثر من مناسبة انه كان الاتجاه إلى احالة هذا التقرير إلى المدعى الاشتراكى . لذلك فعندما تاتى في «الوفد» وتقول هذا الكلام فانه لا يكون جديدا . وانما هو سبق صحفى . وكشف صحفى . ثم ما هو نطاق القضية ؟ هذه الدعوى قاصرة على القذف ولا تشمل السب .. وصحيفة الدعوى لا يستطيع احد ان يضيف عليها كلمة .. وهذا ثابت في عريضة دعواهم .. فقد طالبوا بتطبيق نصوص القانون الخاصة بالقذف .. وبذلك يستبعد تماما من هذه القضية السب واستبعاد السب يترتب عليه استبعاد كل الكاريكاتير واستبعاد كل العبارات التى بها اوصاف «بن معاذ» و«الخاقان» وكل هذا مستبعد . لانهم لم يتحدثوا ابدا عن واقعة السب . ولم يتحدثوا عن تطبيق قواعد السب . فالكل كان يتحدث عن وقائع القذف .

الاهم من ذلك انهم حصروا الوقائع في ثلاثة اعداد وهى اعداد ٩ . و١٦ . و٢٣ مايو اما التى قبل ذلك فلم يستطعوا اضافتها لانهم رفعوا الدعوى في ٣ اغسطس . ولو كانوا اضافوا عدد ٢ مايو لاصبحت ساقطة .. وفي صحيفة الدعوى قالوا ان اخر الجرائم التى وقعت من تلكل السلسلة وقعت في العدد رقم ٣٦ الصادر في الخميس الموافق ٢٣ مايو سنة ١٩٨٥ . اى انه يعترف ان هذا هو اخر عدد يتناوله في جريمة القذف .. وهو تناول القذف وحده في كل هذه الجرائم . ولم يتناول واقعة سب واحدة . ولم يحل على جريمة السب . كذلك بالنسبة للمدعى عليه الثانى إذن فكل ما يتعلق بالوقائع السابقة على ٩ مايو . وكل ما يتعلق بالوقائع اللاحقة على ٢٣ مايو . يخرج عن نطاق هذه الدعوى . لان السابق على ٩ مايو يسقط لانقضاء ٣ شهور في ٣ اغسطس تاريخ رفع الدعوى . واللاحق على ٢٣ مايو لم يتعرض له إلا في المرافعة . وكان قد سقط ايضا من تاريخ وقوعه إلى تاريخ ذكره في المرافعة الشفوية

مصروفات الفرح

والوقائع التى تدخل في نطاق الاعداد موضوع الدعوى . هى : الفرح . والثروة السمكية . والصرف الصحى . والاسكان . والاراضى المملوكة لفوزى معاذ . وشقة وابور المياه .. هذه هى الوقائع التى تدخل في نطاق الاعداد ٩ . و١٦ . و٢٣ مايو .. اما بالنسبة للفرح فهو امر عجب .. ما هو المطلوب منى ؟ المطلوب منى ان اقول ان هناك فرح لإبنة المحافظ . انفقت فيه نفقات باهظة . هو صحيح مصطفى شردى لم يذكر شيئا إلا عدد المدعوين . واغفل ما هو اهم من عدد المدعوين . وهو مصاريف الفنانين .. الذين يتكلفون عشرات الالوف من الجنيهات . هل جاءوا مختارين . متطوعين ؟! ام جاءوا باجور ؟ وكلاهما مر . إذا كانوا جاءوا متطوعين فهو خطا . وإذا جاءوا بمقابل فليقولوا لنا ما هو المقابل ؟!

الذى اريد ان اقوله انه لم يحاول الدفاع عن نفسه في موضوع الفرح . نحن نقول الفاتورة قيمتها ٢٠٠٠ جنيه . وإذا كانت الفاتورة قيمتها ١٠ الاف جنيه يحضرها .. ويقول لنا كيف سددت ؟ لانه ليس من المتصور ان يلوذ بالصمت . وكل ما يقدمه شهادة ان شيراتون المنتزه ليس فيه محل لاكثر من ٣٠٠ شخص . وحتى لو كان ذلك صحيحا . فيمكن للمكان الذى يسع ٣٠٠ شخص . ان يتحمل ٥٠٠ شخص . وهؤلاء من الممكن ان ينفقوا اكثر من ٢٠٠٠ جنيه في نوعيات الطعام وفي الفنانين الذين يحيون الحفل . والهدايا التى قدمت داخل الحفل . وبعد ذلك كل دفاعهم انهم متعودون على هذه المجاملات . اى مجاملات ؟ هذه في القانون تسمى رشوة . إذا كنت تعترف ان هذه مجاملات .. فهذا يكفينى في اننى كنت صادقا في إيراد هذا الخبر . واننى كنت اخفف على فوزى معاذ . مما كان يجب ان اوجهه له من اسئلة .. بخصوص بنود اخرى غير الاكل . وهى اخطر واكبر .

الأرض .. والاسكان

اما بالنسبة للارض التى باعها وقالوا ان سعر المتر ٤٥ جنيها . فانا اعتب على الأستاذ مصطفى شردى انه قدر ارضا في الاسكندرية . في العجمى على البحر الأبيض المتوسط . بسعر ٤٥ جنيها للمتر سنة ١٩٨١ . الذى كان اغلى وقت للاراضى . لان الأرض هناك لا يقل سعر المتر فيها عن ٣٠٠ جنيه . ولا اعرف كيف كتب ٤٥ جنيها للمتر ؟ يجوز انه دونها من واقع العقد .. انما العقد لا يمثل الحقيقة .. لتفادى الرسوم وضرائب التركات إلى اخره .. انما هى قطعا اكثر من ٢٠٠ أو ٣٠٠ جنيه .. فإذا ضربنا الرقم في ٨٠٠ متر يكون الناتج اكثر من ٢٤٠ الف جنيه . ويبقى كما قالوا باعها بمئات الالوف من الجنيهات .

توزيع المساكن وفقا للأهواء الشخصية

ثم موضوع الإسكان الذى شكلت من اجله لجنة تقصى الحقائق . فما هو دفاعهم حوله ؟ يقولون ان التوزيع يتم طبقا لقرارات مجلس الوزراء . لم يقل احد ذلك . كل التحقيقات اثبتت ان توزيع المساكن مخالف لقرارات مجلس الوزراء . وان لجنة تقصى الحقائق طلبت من اللجان او من المجلس الشعبى المحلى القواعد المتبعة فلم يقدم شيئا . صحيح ان هناك قواعد . ولكنه لم يتبعها .. تجاهلها .. ثم هناك حصة للمحافظ .. كيف وزعها ؟ فمجرد أن يقول في كل دفاعه ان هناك قواعد نظمها مجلس الوزراء . لا يعنى انه التزم بقواعد مجلس الوزراء .. وعليه ان ياتى لنا بالدليل انه التزم بقواعد مجلس الوزراء . بعد ان اثبتت لجنة تقصى الحقائق انهم اهملوا هذه القرارات . وان هذا التوزيع كان يتم وفقا للاهواء الشخصية . ووفقا للموظفين الموجودين في مكتبه او اعضاء المجلس الشعبى . كل ذلك ورد في احاديث الشهود . وورد ايضا في تقرير لجنة تقصى الحقائق . كل دفاعه انه لا دخل له بالمساكن الشعبية . كيف ؟ انت ناقشتهم في المساكن الشعبية . وناقشتهم في

«البقية ص ١٢»

د. عبد المنعم الشرقاوى: كنت أتمنى أن يأتى المحافظ إلى هنا ويبدى استعداده لمناقشة الاتهامات بدلا من أن يتذرع بعدم اختصاص بأى شىء فى محافظته

نحن لا نريد حرية فى الزنازين ولكن نريد حريات فعلية وديمقراطية حقيقية

د. عبدالمنعم الشرقاوى اثناء دفاعه عن جريدة «الوفد» ويظهر في الصورة فؤاد سراج الدين وابراهيم فرج وعوض الناز وهم يستمعون لمرافعته

هيئة المحكمة برئاسة المستشار محمود الشريف وعضوية المستشارين عدلى حسين وفهمى شعيب تستمع الى مرافعات الدفاع

الأسبوع القادم
مرافعات :
د. عبدالحميد حشيش
الأستاذ عبدالعزيز محمد
د. نعمان جمعة


فؤاد سراج الدين يستمع للمناقشة التى دارت بين ابراهيم فرج ود . عبدالمنعم الشرقاوى محامى «الوفد» وبين مصطفى شردى وجمال بدوى . ويظهر في الخلف صلاح شفيق رسام الكاريكاتير .

د . عبدالحميد حشيش وعبدالعزيز محمد يراجعان مرافعتيهما بينما يدور حديث حول بعض الأوراق الخاصة بالدعوى بين د . نعمان جمعة ومصطفى شردى .

دعائم الحكم الإسلامي

الحكومة في الإسلام تقوم على قواعد معروفة مقررة هي الهيكل الاساسي لنظام الحكم الاسلامي فهي تقوم على مسئولية الحاكم ووحدة الأمة واحترام ارادتها ولا عبرة بعد ذلك بالأسماء والأشكال.

مسئولية الحاكم : فالحاكم مسئول بين يدى الله وبين الناس وهو اجير لهم وعامل لديهم ورسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته . وابوبكر الصديق رضى الله عنه يقول عندما ولى امر المسلمين وصعد المنبر . ايها الناس كنت احترف لعيالى فاكتسب قوتهم فانا الآن احترف لكم فافرضوا لى من بيت مالكم . وهو بهذا قد فسر نظرية العقد الاجتماعى افضل واعدل تفسير . بل هو وضع اساسه فما هو إلا تعاقد بين الامة والحاكم على رعاية المصالح العامة فإن احسن فلله اجره وإن اساء فعليه عقابه

وحدة الامة الامة الاسلامية واحدة لأن الاخوة التى جمع الاسلام عليها القلوب أصل من اصول الايمان لا يتم الا بها ولا يتحقق الا بوجودها ولا يمنع ذلك حرية الراى وبذل النصح من الصغير الى الكبير ومن الكبير الى الصغير وذلك هو المعبر عنه فى عرف الاسلام ببذل النصيحة ، والامر بالمعروف والنهى عن المنكر وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم . الدين النصيحة قالوا لمن يارسول الله ؟ قال لله ولرسوله ولكتابه ولأئمة المسلمين وعامتهم . وقال . إذا رأيت امتى تهاب ان تقول للظالم يا ظالم فقد تودع منها . وفي رواية اخرى . وبطن الارض خير لهم من ظهرها . ولا تكون الفرقة في الشئون الجوهرية في الامة الاسلامية لان نظام الحياة الاجتماعية الذى يضمها نظام واحد هو الاسلام معترف به من ابنائها جميعها والخلاف في الفروع لا يردولا يوجب بغضا ولا خصومه ولا حزبية يدور معها الحكم كما تدور .. ولكنه يستلزم البحث والتمحيص والتشاور وبذل النصيحة فما كان من المنصوص عليه فلا اجتهاد فيه وما لا نص فيه فقرار ولى الامر يجمع الامة عليه ولا شيء بعد هذا

● صلة الرحم ●

صلة الارحام كناية عن الإحسان الى الاقربين من ذوى النسب والأصهار والتعطف عليهم والرفق بهم . والرعاية لاحوالهم . وإن تعدوا واساءوا . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (من احب ان يبسط له في رزقه . وان ينسأ له فى اثره فليصل رحمه)

أشهر علماء الاسلام الإمام أبوحنيفة

إذا شئنا أن نسرد من اشتهر من المسلمين بالعلم والتاليف تعذر ذلك لانه قد نبغ منهم في كل عصر طوائف غصت باسمائهم صفحات الفهارس . ومن هؤلاء العلماء الإمام ابوحنيفة .

هو ابوحنيفة النعمان بن ثابت فقيه العراق ولد سنة ٨٠هـ . ونشا بالكوفة واخذ عن كبار التابعين . واستنبط فقهه من القرآن والحديث مع استعمال الراى والقياس . وقرا عليه علماء الكوفة وبغداد . وتخرج على يديه كثير من العلماء العظماء كابى يوسف ومحمد بن الحسن وزفر وكان من اكثر خلق الله ذكاء ورحمة بالناس وتهجدا وقراءة للقرآن وورعا وتوخيا للكسب من وجه حل رضى ان يعيش تاجر خز ورغب عن وظائف الملوك والأمراء والخلفاء وغرض عليه القضاء من قبل بنى امية ثم المنصور فابى . ومات رحمه الله ببغداد سنة ١٥٠هـ

اقرأ

أموال السفيه

يقول الاقتصاديون إن اول مدرسة نادت بالاقتصاد الموجه هي (مدرسة الطبيعيين) التي ظهرت في منتصف القرن الثامن عشر .. ونقول لهم إن الإسلام كان سابقا لكل نظام بما تفرد به من الحرص على مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة .. ولننظر الى معاملة السفيه في الإسلام . السفيه الذي يملك مالا وفيرا . ولا يحسن التصرف فيه . فهو يبدده في غير نفع يعود عليه او على مجتمعه . هل يتركه الاسلام بحجة انه حر فيما يملك . فيضيع بذلك مصلحته ومصلحة المجتمع . إن الاسلام هنا يتدخل ليحجر على تصرفاته المالية . ويعين قيما عليه تتوافر فيه الامانة والقدرة على إدارة المال وصيانته وتنميته .. بل إن الاسلام ينسب ملكية المال في حالة سفه السفيه إلى المجتمع . حيث لا قيامة لمجتمع دون استثمار رشيد للمال يعود بالنفع على صاحبه وعلى المجتمع الذي يعيش فيه من خلال مشروعات منتجة تسد النقص في سلع المجتمع في حاجة اليها . وفي دخول تتحقق للعاملين من ابناء هذا المجتمع في هذه المشروعات التي تقام . فتزدهر الحياة من خلال الاستثمار الرشيد

وهكذا في كل ناحية من نواحي الحياة . نرى الاسلام يمثل الوسطية الراشدة بغير افراط ولا تفريط . وحيثما كان الوسط .. كان القصد والعدل .

مصطفى برهام

حكم الاسلام في مهنة القضاء

س : هل يأثم القاضي الذي يحكم بالقانون الوضعي رغم علمه التام بأنه مخالف للشريعة الإسلامية ؟ وهل يعد دخله حراما أو حلالا ؟

المستشار أحمد الرئيد رئيس محكمة تلا

يجيب عن هذا السؤال الدكتور عبدالغفار عزيز عضو مجلس الشعب

القضاة الذين لا يملكون التصرف فيما يصدرونه من أحكام حيث تكون هناك نص محدد معين لا يستطيع مخالفته فإن الاثم لا يقع على القاضي وانما يقع على الدولة التي وضعت هذه النصوص المخالفة لشريعة السماء . وإن كانت هناك حرية اجتهاد من القاضي فيما أغفله من نص لا يؤخذ وقطعيا فيما لا يجتهد فيه فيتحول ما امكن أن يكون اجتهاده لصالح التشريع السماوي إما إذا لم يتمكن عن ذلك ويقع تحت طائلة المسئولية [illegible]

[illegible] يطالبوا بالحاح بضرورة التعديل ويلحوا على ذلك حتى يستجاب لهم

● وعليه فإن مرتب القاضي حلال ولا شيء فيه

المرأة المسلمة وتحديات العصر

كتب - محمود الشاذلي

لم تكن المرأة المسلمة في يوم من الأيام اشد حاجة مما هي اليوم لتحقيق ذاتها وتقويم شخصيتها [illegible] جليا في الإسلام الحنيف . وفي هذه الحالة لن يكون لها عذر في الجري وراء السراب الخادع الذي جاءته فلم تجد شيئا . ووجدت نفسها حائرة ضائعة . بينما القرآن يناديها بقوله تعالى « قل هذه سبيلي ادعو إلى الله على بصيرة انا ومن اتبعني وسبحان الله وما انا من المشركين » .

وكلما حاولت تجنب الخوض في موضوع المرأة المسلمة لما فيه من الكثير من المجادلات السوفسطائية اجد نفسي انجذب الى الكتابة عنها ليس لانها امي واختي ومن ستكون زوجتي ، او لانه بصلاحها يصلح خلق كثير [illegible] وظيفتها الحقيقية التي رسمها لها الاسلام . وبناء على ذلك فإنما يكون السبيل الى معرفة حكم الله تعالى في موضوع المرأة بتلمس قرار كتاب الله تعالى وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك . فإذا إنتهينا إلى هذا القرار ورأيناه مؤيدا بفهم العلماء . من ائمة الكتاب والسنة فذلك هو الحكم الالهي الذي لا ياتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه . فبعض الناس يصيحون في كل مكان ويملأون الدنيا صراخا وعويلا ان افسحوا الطريق ودعوا المرأة تؤدي رسالتها الاصلاحية ومكنوها من اداء وظيفتها الاجتماعية حتى إذا لاحت لهم الفرصة وتمكنوا من قيادة المرأة لووا عنقها ووجهوها لمآربهم حتى إذا هوت سخروا منها وتركوها حائرة لا تدرى اى السبيل تسلك . وقالوا ان المرأة يجب ان تاخذ حريتها ولا ندرى من قال ان المرأة مستعبدة ومن الذى استعبدها ، ومن الذى نادى في الناس باستعباد المرأة . او دعا إلى سلب حريتها . [illegible] للمرأة حق التعليم وهذا مبدأ اسلامي مقرر ولكن الوسيلة الى هذا هي المختلف عليها . فهناك ضوابط لا غنى عنها لكي تسير العملية التعليمية للمرأة سيرا سليما وفي مقدمتها تعديل مناهج التعليم بما يتلاءم مع طبيعة المرأة وخاصة في المراحل الاولى . وقد قال الفقهاء إن ما تتعلمه المرأة نوعان . فرض عين وهو الذى تصح به عبادتها وعقيدتها وسلوكها وتحسن به تربية اولادها وتدبير منزلها . فرض كفاية وهو ما تحتاج اليه الامة . ونحن الآن في حاجة الى طبيبات للامراض النسائية والطفولة يكفين حاجة المجتمع .. وهكذا تدعو الحاجة الى مدرسات للبنات في مدارسهن

ونريد من المرأة المسلمة اليوم ان تقف وقفة تامل وبنظرة عقل وتفكير منصف حتى يتضح امامها التكريم بكل معانيه والاعزاز لها ومكانتها اسمفها الاسلام عليها و إن تسترد مكانتها وتؤدي حق الله وحق بيتها على الوجه الذى نظمه لها الاسلام .

وزير ...

بقلم : مصطفى شردى

الإعتراف معناه كارثة محققة . فلم يعد امامه سوى الإعتصام بالصمت [illegible] ويثبت انه خاف وتراجع . ولا يعترف [illegible]

●●●

ثم جد جديد على الموقف ..

فقد صدرت إحدى المجلات الحكومية [illegible] صفحاتها حوار مطول مع زكي بدر وفي هذا الحوار [illegible] ايضا . كلاما غريبا . وكريها ، ومرفوضا

[illegible]

دفاع "الوفد" : نطلب من المحكمة إحالة محافظ الإسكندرية إلى نيابة الأموال العامة

بقية المنشور (ص ١١)

مواقع المساكن الشعبية . وقالوا لك ان هناك تخبطا في المساكن الشعبية . وانك تعطي المساكن في مكان وبعد ان يبدأ المقاول في تنفيذ ما اتفق عليه مع المحافظة . تسحب القرار وتنقله إلى مكان اخر وهذا من اقصي صور الإستهتار بالمال العام انه ينفق ٢ او ٣ ملايين جنيه في موقع ثم ينقل العمل إلى موقع أخر .. ولا يستطيع المحافظ ان يدعي ان هذا الموقع او ذاك لم يكن نتيجة اختياره . او مشاركته في كل اعمال المجلس الشعبي . وقد ناقش امام اللجنة كل هذه المسائل

من هو المتهم الحقيقي ؟

اما موضوع محمود حنفي . فقد قيل عنه إنه ماساة لانه مقرب للمحافظ . ويعمل مستشارا له . وله مكتب استشاري . ود . ميلاد حنا قال انه كان يتصور ان يتم فصل محمود حنفي بمجرد ان يعرض موضوعه . ولكنه لم يفصل . وقال ميلاد حنا ايضا انه كان يتصور ان يفصل المحافظ بمجرد ان يعرض تقرير لجنة تقصي الحقائق لكنه لم يفصل . وهو قد رفع هذه الدعوى . لماذا ؟ لانه ببساطة يقول للمسئولين هناك قضية . ويطلب منهم ان ينتظروا . وإلى ان يفصل في الدعوى يكون قد انقضى عام . فيكسب بذلك سنة في عمره الوظيفي . ويجعل مصطفى شردى هو المتهم بدلا منه مصطفى الذى يريد ان ينظف الاناء وينظف الاسكندرية هو الذى اصبح الآن متهما . اما السبب في هذه القاذورات . وهذه الاخطاء وهذه الانحرافات فيتمتع بحقوق المدعى . ولا يوجه اليه اتهام . ولا يطلب منه اثبات .

تقرير تقصى الحقائق يدين المحافظ

ثم تساءل د . عبدالمنعم الشرقاوى . إذا كانت هذه الوقائع قد اثيرت في مجلس الشعب . واثارها نواب الحزب الوطنى انفسهم . فماذا يكون موقف «الوفد» ؟ انها تؤدى واجبها في تبصير الشعب بما يجرى في امواله وفي مصائره . وهناك مدينة بها اربعة ملايين مواطن يشكون ويتململون من ظلم هذا المحافظ الذى وصفه د . ميلاد حنا عن حق «انه زعيم المافيا في الاسكندرية» كان طبيعيا ان تتناول جريدة «الوفد» كل هذه الوقائع ومع ذلك لم تتناولها . وانما انتظرت حتى شكلت لجنة تقصي الحقائق وقدمت اليها التقارير . والبيانات ثم سافرت إلي الاسكندرية . وعند ذلك تحركت جريدة «الوفد» وكانت الاسباب التى بنى عليها التقرير كلها تدين المحافظ والمحافظة . ففي صفحة ٩ . ١٠ . ٣٠ استبان للجنة ان التوزيع الذى تم بالنسبة لعدد ٩٤٠ وحدة سكنية في ٣ مارس ١٩٨٥ يخالف قرار المجلس الشعبي للمحافظة . وقرار المحافظ السابق . وضربوا امثلة على سيدة اخذت ٥ شقق .. وتدعى عائشة . وهى موظفة بادارة الاسكان المركزى بالمحافظة . هل مطلوب منا ان نشهد هذه المآسي ولا نتكلم ؟ وإذا تكلمنا نقف موقف الاتهام ؟ ام كان الذى يجب ان يقف موقف الاتهام هو الشخص الذى تصرف هذه التصرفات ؟ وبعد ذلك في صفحة ٩ ايضا تقول اللجنة انها لاحظت انه ليست هناك قواعد ثابتة في توزيع المساكن الاقتصادية والمتوسطة . كما لاحظت اللجنة ان المحافظة لم تضع نسبا ثابتة على اساسها يوزع الاسكان الاقتصادى والمتوسط . مما يدعو إلى الشك في البيانات . البيانات التى ارسلوها لمجلس الشعب . والبيانات التى ارسلوها إلى لجنة تقصي الحقائق كلها كاذبة .

وهذه مسائل في غاية الخطورة يجب ان يحول فوزى معاذ فورا إلى التحقيق . ليس إلى المدعى الاشتراكي فقط المدعى الاشتراكي ماذا سيفعل له ؟ سيفصله ويضعه تحت الحراسة . لا هذا رجل مسئول عن المال العام . والاضرار بالمال العام من اختصاص نيابة الاموال العامة . ونحن نطالب المحكمة بان تحيل السيد فوزى معاذ إلى نيابة الاموال العامة لتحقق معه فيما انتهت اليه لجنة تقصى الحقائق

ونعود لتقرير اللجنة الذى يقول ان اللجنة طلبت اثناء احد اجتماعاتها بالسيد المحافظ . موافاتها بكشوف التوزيع . ولم تنفذ طلبات اللجنة بشان مساكن سوتير .

المهم ان دفاعهم يقول ان التقرير احيل إلي الحكومة .. وظنوا اننا لن نقرا التقرير . وان المحكمة لن تقراه . والتقرير يقول احالة المخالفات والتجاوزات التى يتضمنها هذا التقرير إلي جهات التحقيق المختلفة . كل في دائرة اختصاصه . على ان توافي الحكومة المجلس . بما يتم في هذا الشان . ولكن لا أحيل التقرير إلى جهات التحقيق . ولا قدمت الحكومة إلى المجلس شيئا . وكما سمعنا هنا من الاستاذ ابراهيم شكرى انه قدم سؤالا لكى يعرف مصير هذا التقرير ؟ ولكن ظلت المسالة مجهولة ؟ لماذا ؟ ولمصلحة من هذا التجهيل ؟ من يحميه ؟ ولحماية من ؟ يحمون اللصوص والمنحرفين ؛ واين كلام الرئيس عن أن سمة الحكم هي الطهارة . وانه لا يوجد شخص فوق المساءلة ؟ وهذا هو ما نناشدكم به .. ان تقضوا في حكمكم بانه يجب اعمال تقرير اللجنة . باحالة المتهمين إلى الجهات المختصة . وهي نيابة الاموال العامة . لان التقرير اثبت ان هناك تلاعبا في الاموال العامة . وضياع اموال على الشعب المصرى . وعلى محافظة الاسكندرية . والمختص بالتحقيق في ذلك هو النيابة العامة وليس المدعي الاشتراكي . لابد ان تحقق النيابة العامة في التربح وفي الاستفادة . وفي ضياع المال العام . وأسباب ضياع هذا المال العام .

وفضلا عما جاء بالتقرير حول اخطاء المحافظ . فإن ما جاء باقوال الشهود - وكما قلت سأستشهد باثنين ابراهيم شكرى ، وميلاد حنا - في اختيار المواقع ميلاد حنا قال «وجدنا ان المحافظ كان يتخبط في اختيار المواقع . فهو يلجا إلى موقع ما . ثم يصدر امرا بتغييره . ويصرف للمقاول مستحقاته عما تم من اعمال . ثم يجد صعوبات . فيذهب لموقع اخر ويصرف النقود ويجد صعوبات فينتقل ويصرف . وهكذا هذا اي تخبط .. انه اضرار بالمال العام وقال ابراهيم شكرى انه كعضو لجنة . وكمحافظ سابق . يعرف انه لا يمكن ان يصدر توجيه او ينفذ امر من الامور الهامة بالمحافظة إلا بامر من المحافظ . وقال عندما تتكرر الأخطاء في موقع ثم أخر . وعند سوء التوزيع لسنوات عديدة انا اميل إلى القول بان المحافظ كان يعرف بوجود سوء تصرف في بعض الاختيارات . ومع ذلك اصر على موقفه وقال ابراهيم شكرى ايضا . ان من بين المخالفات التى تبينتها اللجنة هي سوء اختيار المواقع . بصورة فاضحة . وارساء المناقصات كان واضحا ان به عيوبا .

تبادل المنافع

وقد سالت المحكمة الدكتور ميلاد . فقال ان اللجنة ناقشت المحافظ في اختيار المواقع بنفسه وقال ابراهيم شكرى انه لا يبرىء المحافظ من انه اختار هذه المواقع . وهو يعلم بهذه العيوب . ولابد ان يكون هناك من لفت نظره إلى تلك العيوب

والكلمة الخطيرة التى قالها الدكتور ميلاد حنا لتلخص كل هذا . ان محافظة الاسكندرية تحكمها مافيا بقيادة المحافظ وبتخطيط منه . وانه وضع في جميع المواقع الرئيسية رجاله الذين يدينون بالولاء له وحده . وهم جميعا يحملون رتبة لواء شرطة وقال ابراهيم شكرى . «اقول قولة لله تعالى . ان الاسكندرية اصبحت تدار على اساس تبادل المنافع . بين الموجودين في المواقع المختلفة في المحافظة وفي المجلس الشعبي» وايضا قال ميلاد حنا . في شهادته كنت اتصور انه كان ينبغي للدولة ان تستغني عن خدمات محافظ الاسكندرية . في اليوم التالى لصدور واعلان تقرير لجنة تقصى الحقائق .

وفي المذكرة التى قدمها المدعيان . ان مجلس الشعب لم يقرر الاحالة إلى المدعي الاشتراكي . انما احال التقرير إلى الحكومة لتجرى فيه شئونها . والحقيقة غير ذلك . اما توزيع شقق الاسكان . فهو ابسط الجرائم . وقد تبين ان هناك جنايات رشوة وتربح وإهدار للمال العام . وكلها اشارت اللجنة اليها في تقريرها . وبعد كل ذلك يقولون اننا لم نثبت الواقعة ؟ كيف نثبتها ؟ هل نضبط المحافظ برشوة او نحضر معه الفرح ؟ انني يكفيني القول ان المحافظ اقام حفلا لفرح ابنته . وكان مدعوا فيه ٣٠٠ او ٤٠٠ مدعو . ولن نقول ٢٠٠٠ فهذه الارقام لا قيمة لها . انما كم انفق هؤلاء المدعوون ؟ لماذا لم يقدم المدعى فاتورة الفندق . وفاتورة الفنانين الذين احيوا هذا الحفل . وتبرعات التجار الذين تبرعوا بمئات الالوف من الجنيهات لابنة المحافظ ؟ فالواقع ان مصطفى شردى حين نشر في جريدة «الوفد» لم ينشر قولا على عواهنه ولكنه تريث . وبدأ ينشر في ٩ مايو ١٩٨٥ بعد ان شكلت لجنة تقصي الحقائق . وبعد ان تكلم احمد عزت وجبريل محمد . وادليا بالبيانات وقدما المستندات . وقدما ما يدل على ان هذا المحافظ مستهتر بكل قواعد القانون . وكل قواعد عدالة التوزيع . وكل قواعد النزاهة والطهارة . فهو يقرب اليه اللواءات . ويضع الاسكندرية بين ايديهم . ليحكموها ويقبضوا عليها بيد من حديد . حتي يطمئن على مصيره وعلى الفساد الذى نشره . فلا يستطيع احد ان يوجه اليه اتهاما . وإلا كان مصيره ما سمعناه من الدكتور ميلاد حنا . حين طلب حمايته بعد الادلاء بشهادته . وهذا ما حدث لجبريل محمد واحمد عزت . فقد احالوهما إلى محكمة القيم بالحزب . وبعد هذا يتحدثون عن الطهارة الم يكن الاولى إحالة فوزى معاذ إلى هذه اللجنة ؟ هل الشرفاء هم الذين يحاكمون .

بينما هؤلاء المنحرفون يجلسون في مقاعدهم . في حماية قانون ظالم . وفي حماية لواءات الشرطة ؟ وكل هؤلاء اللواءات من امن الدولة . انما هم لواءات منحرفون . يتسترون على الجريمة ويحصنون المجرم ويدافعون عنه . واننا نناشدكم ان تقولوا كلمتكم ضد فوزى معاذ . لا تعنينا البراءة . نحن مستعدون لان ندخل السجون . ونقضي فيها اياما وليالي . فقد تعودنا على تلك الايام السود التى قضيناها بها . انما نريد ان نحمي وطننا . وان تقولوا كلمة في حق هذا المحافظ السوء . ليعلم انه ليس بمنأى عن القانون وسلطة القضاء . بمجرد الادعاء بانه لا علم لا ولا اختصاص

وبعد ذلك اتناول حسن النية والقصد الجنائي . وهذه مسالة فيها احكام نقض واقعة . واهم عناصر حسن النية . هي ان يعتقد المسند في ضميره صحة الإسناد . فهو لا يستطيع ان يحقق مثلا مع المحافظ . وقد جاءت صحة الاسناد هنا من اقوال النواب ولجنة تقصى الحقائق . واثبات وقائع القذف تبرره الحرية العامة . ويجب ان تجهر بعيوب واخطاء الموظف العام . ولن نتكرم دوما بانه تحت رقابة الشعب . فمثلا فرح ابنته مسالة عامة وليست خاصة . لاننا نتهمه بالتربح واستغلال النفوذ . ونتهمه بالحصول على مقابل من التجار . دون ان يقدم لهم شيئا . واستطيع القول بان هذه رشوة ولكن انا في حل من تلك . لانه يجب ان تتوافر الاركان . ولذلك فنحن في جريدة «الوفد» حينما نجرم هذا العمل . انما نجرمه على اساس ان ما حدث هو من قبيل التربح واستغلال النفوذ . ولا يستطيع ان يتعلل بان هذه مسالة شخصية تتعلق بحياته الاسرية . لان حياته الاسرية تقف عند حد ان يستغل نفوذه . وان يحصل على اموال ليس له الحق فيها . ويحصل عليها بصفته محافظا

ثم انتقل إلى اسباب الاباحة . فمحكمة النقض قارنت بين المادة ٦٣ والمادتين ٣٠٢ و٣٠٣ . واعتبرت ان سبب الاباحة في المادة ٦٣ . هو نفسه سبب الاباحة في المادة ٣٠٢ و٣٠٣ فالمادة ٦٣ تقول انه إذا ثبت ان الموظف كان يعتقد انه قد تثبت من واقعة القذف . فهذا سبب من اسباب اباحة القذف .

وبعد ذلك اتكلم عن حق النقد في اشارة قصيرة . فاقول ان حق النقد يترتب على واقعة ثابتة . ورأى او تعليق يستند الى تلك الواقعة . وموضوع يهم الجمهور . وسلامة النية . وكان مقصودا به افادة المصلحة العامة . على انه يوجد فيما يتعلق بصحة الواقعة درجات . ثمة واقعة ثبت كذبها . وعلى المتهم ان يكذبها . فالعقاب فيها واجب . وواقعة ثبت كذبها وشك المتهم في صحتها والعقاب فيها واجب كذلك وواقعة ثبت كذبها وثبت اعتقاد المتهم صحتها . وواقعة لم يثبت كذبها ولا صحتها . في الحالتين الأخيرتين يكون المتهم حسن النية وهذا حكم لمحكمة النقض في عام ١٩٤٦ . ان فالعبرة بثبوت اعتقاد المتهم بالصحة . سواء كانت الواقعة صحيحة أم غير صحيحة . واننا لا نطالب المتهم إلا بان يقدم الدليل . على ان المعلومات التى لديه تثبت صحة هذه الواقعة . وان المصادر التى توخاها . كانت كافية وكفيلة بان تقنعه بصحة هذه الواقعة .

والذى يعنينا في كل هذا ان يكون كاتب المقال او الخبر او الواقعة ، يعتقد بصحة الواقعة . وهذا ما قاله حكم النقض . وعندما تجيء الواقعة في مجلس الشعب . وعلى لسان اعضاء مجلس الشعب . وعلى لسان لجنة تقصى الحقائق . التى قالوا انها على اعلى مستوى . تكون جريدة «الوفد» في هذه الحالة معذورة في التصديق ولا يمكن ان يوجه اليها اى لوم .

الكاريكاتير .. فن ضاحك !

والتكلم بعد ذلك عن الكاريكاتير - فهو فن انتشر في مصر منذ الثلاثينات . وكان فنا يهتم بالنقد السياسي . وهو يقع تحت طائلة عقاب جريمة السب وليس القذف . لانه ينسب اوصافا واقوالا لا تشكل قذفا . انما هي تشكل سبا . ولذلك اعتقد ان الكاريكاتير سقط من هذا الاتهام . ثم ان الكاريكاتير فن ضاحك . ولابد للشعوب ان تضحك .. فالكاريكاتير يؤدي وظيفة هامة في النقد السياسي . ولذلك هذا النقد مقبول . والغلو فيه مقبول . لان الغلو هو الذى يوجد الفكاهة . وتشرف بتقديم صور من الكاريكاتير . الذى كانت تحتويه الصحافة في الخمسينات .

سيدى الرئيس حضرات المستشارين

هذه القضية هي حلقة من حلقات كفاح «الوفد» في سبيل الديمقراطية وحرية الراى . والوفد على عهده يدافع عن الديمقراطية . ويبذل في سبيلها كل مرتخص وغال . فهو يعبر عن ضمير الشعب والامه . ويجسد امانيه . وسيظل دائما على هذا المنوال . مهما تلقى من اضطهاد [illegible] بذاته [illegible] العامة . والتى [illegible] الحقائق ومتوقعا [illegible] اليكم وأملنا [illegible]

إغتصاب الفيوم

الفيوم . تلك المحافظة الفريدة . ذات الجمال الطبيعي الخلاب . اصبحت اليوم ضحية لاحول لها ولاقوة لبعض من باعوا وطنيتهم ومصلحة بلدهم من اجل حفنة جنيهات

إنني إضع بعض تفاصيل تلك الواقعة بين يدى الدكتور يوسف والى بصفته وزيرا للزراعة حتى ينقذ مايمكن إنقاذه وإنني افتح ملف تلك القضية موجها كلامي ايضا للدكتور والى بصفته امين عام الحزب الوطني . حيث إن الرؤوس الكبيرة في تلك المؤامرة - الفيومية - اعضاء في هذا الحزب . وحتى يتخذ معهم إجراءات كفيلة بتطبيق شعار الطهارة وضرب الفساد الذى يرفعه الرئيس حسني مبارك في كل مناسبة

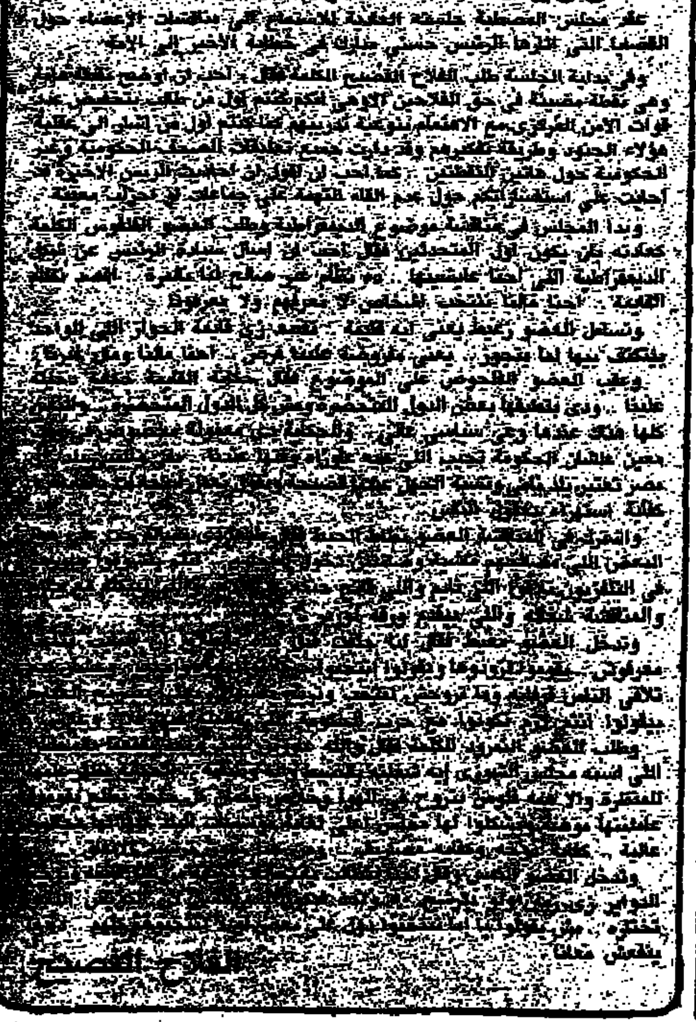
الموضوع باختصار شديد . يتلخص في عملية تبوير اراض زراعية من اجود واصلح الاراضي في محافظة الفيوم بحجة إقامة ماسمى . بمدينة الفنانين . خلف الاوبرج وفي مواجهة بحيرة قارون وبالطبع اصبحت تلك المساحات لاتباع بالفدان بل بالمتر المربع حتى وصل السعر منذ اسبوعين الى قرابة خمسين جنيها للمتر المربع الواحد لمصلحة من تلك الأسعار المبالغ فيها وعمليات وضع اليد والبيع والشراء بالاكراه والمحاولات المشبوهة للاستيلاء على اراضي الارامل واليتامى ؟ هل لمصلحة السياحة ام خزانة الدولة ام المواطن البسيط ؟ إنني اناشد الدكتور والى التدخل السريع والحاسم فمن غير المعقول ان ندمر بايدينا تلك الأراضي الزراعية ذات الجودة العالية ثم نمد ايدينا ونستدين لكى نستورد لقمة الخبز من الخارج .

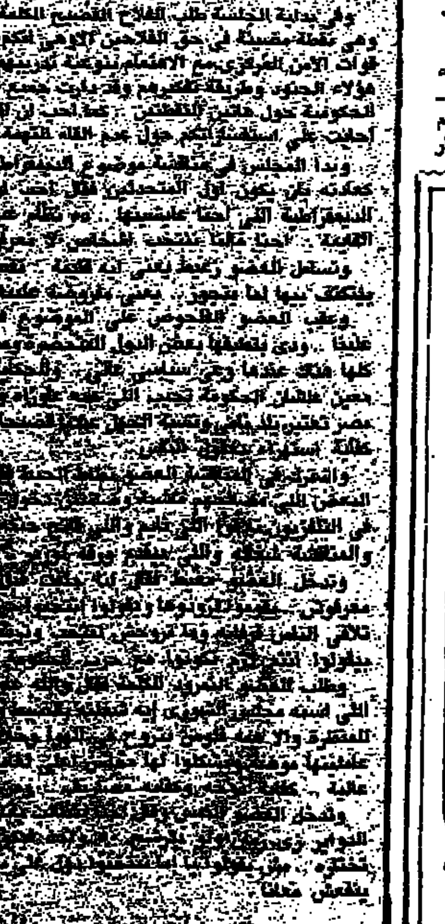
كلمة اخيرة اود ان تصل الى المسئولين لكي تكتمل في اذهانهم الصورة السائدة في الشارع المصرى . كنت في الفيوم في زيارة عمل خاطفة منذ بضعة ايام ودار نقاش امامى لم اكن طرفا فيه بل مستمعا فقطبين بعض ابناء المحافظة . وكان خلاصة ماتوصلوا اليه في نهاية نقاشهم : . بيطالبوا مننا ندفع ديون مصر ونستحمل والكبار . اللي فوق . عمالين يهلبوا ويرصوا الباكو فوق الباكو .. . ياسيادة وزير الزراعة والأمن الغذائي ونائب رئيس الوزراء وامين عام الحزب الوطني الديمقراطي إنني اطالبكم باسم كل مصرى بان تتخذوا الاجراءات الكفيلة لإثبات خطا هذا الاستنتاج وتمحو اثار المرارة التى يشعر بها . الناس اللي تحت ...

د . طارق قاسم

على المصطبة

عاوزين انتخابات زى زمان





عقد مجلس المصطبة جلسته المعتادة للاستماع الى مناقشات الاعضاء حول القضايا التى اثارها الرئيس حسني مبارك في خطابه الأخير الى الأمة

وفي بداية الجلسة طلب الفلاح الفصيح الكلمة [illegible]

[illegible]

الفلاح الفصيح

رئيس مصلحة الضرائب السابق في لقاء الاثنين القادم

يستضيف لقاء الاثنين الذى تنظمه لجنة الإعلام بحزب الوفد . في الساعة السابعة من مساء الاثنين القادم مصطفى الصياد وكيل وزارة المالية ورئيس مصلحة الضرائب سابقا والمحامي بالنقض . ويتناول الندوة التى تعقد بمقر الوفد في المنيرة . قضية الضرائب ومحدودي الدخل . والدعوة عامة . وكان قد تأجل «لقاء الاثنين» الماضي بسبب مباراة مصر والمغرب في الدور قبل النهائي لبطولة افريقيا . إلى يوم الاثنين ٢١ مارس . ويتحدث الدكتور حسن توفيق رئيس جهاز التنظيم والإدارة سابقا . في هذا اللقاء . ويدير اللقاءات الدكتور نعمان جمعة سكرتير مساعد الوفد .

● اجتماعات اللجان المتخصصة ●

تعقد اللجنتان الدستورية برئاسة الدكتور وحيد رأفت والإعلام برئاسة الدكتور نعمان جمعة . اجتماعيهما في الساعة السابعة من مساء يوم «الاحد» القادم وتعقد لجنة المرأة . اجتماعها برئاسة عطيات الشافعي . في الساعة السابعة من مساء يوم «الاثنين» القادم وتعقد لجنتا التعليم برئاسة الدكتور عبدالمنعم الشرقاوى . والصناعة برئاسة المهندس ابوالفتوح جاد . اجتماعيهما في الساعة السابعة من مساء يوم «الاربعاء» القادم . وتعقد لجنة الصحة والبيئة . اجتماعها برئاسة الدكتور محمد بلال . في الساعة السابعة من مساء يوم «الخميس» القادم .

أضخم مناورة جوية أمريكية على امتداد البحر المتوسط

كتب - جلال عبدالفتاح

قامت الولايات المتحدة بإبلاغ ١٦ دولة مطلة على البحر المتوسط بصورة مفاجئة يوم الخميس الماضي . بعزمها القيام بإجراء مناورات جوية شاملة . بدأت المناورات الضخمة التى لم يسبق لها مثيل منذ الحرب العالمية الثانية في الساعة العاشرة مساء يوم الجمعة ١٤ مارس الجارى . وانتهت مساء يوم الثلاثاء الماضي . اشترك في المناورة اكثر من الف طائرة مقاتلة وقاذفة . من بينها طائرات الحاملات الثلاث المتواجدة في البحر المتوسط . وهي ساراتوجا . كورال سي . اميريكا . وايضا الفرقة الجوية رقم ١٦ المتمركزة في قاعدة «توريجون» الجوية باسبانيا . تضمنت المناورة تحليق سرب من قاذفات القنابل النووية المتوسطة المدى من طراز «اف - ١١١» المتمركزة في قاعدة «سيجونيلا» الجوية في جزيرة صقلية . كما استخدمت الطائرات عدة مطارات جوية في المنطقة منها قاعدة «اكروتيري» الجوية البريطانية في قبرص . وقاعدة «انسيرليك» الجوية في جنوب شرق تركيا . وقاعدة «حاتسور» جنوب تل ابيب . وقاعدة «حاتسريم» الجوية جنوب قطاع غزة . كما قامت الطائرات بالتدريب على التزود بالوقود من الجو . والاتصال فيما بينها وبين سفن الإسطول السادس بالأقمار العسكرية المخصصة للاتصالات .

باقى على الحلو ... خطوة
غدا تصعد مصر فوق عرش أفريقيا

بقيت خطوة واحدة . غدا (الجمعة) ونتسلم بإذن الله كاسا من صنع ايدينا . هى كأس افريقيا للامم . بقيت خطوة واحدة ونحرز نصرا عزيزا فاتنا منذ عام ١٩٦١ .. اى منذ ربع قرن ونحن الدولة المضيفة . فلم نستضف هذه البطولة فحسب . بل استضفنا الاتحاد الافريقي نفسه منذ عام ١٩٥٧ حتى الآن .. فالاتحاد الافريقي (صنع فى مصر) وتم انشاء مبنى له فى القاهرة من اموالنا . واخذ كل الخبرة من ابنائنا . وخاض خبراؤنا مهمة إنشائه وتطويره ووضع لوائح وتنظيم بطولاته ..



فمى عام ١٩٥٦ حينما فكر المهندس عبد العزيز عبد الله سالم رئيس الاتحاد المصرى لكرة القدم فى إنشاء اتحاد افريقي لكرة القدم على غرار الاتحاد الأوروبى . ظن رئيس الاتحاد الدولى (الفيفا) انها نكتة . او فقشة . او مداعبة . او تسلية فى جو شاعرى على بحيرة فى سويسرا حيث كان ينعقد مؤتمر الاتحاد الدولى .. ولما لمح رئيس الاتحاد الدولى علامات الجدية والاصرار على وجه المهندس عبد العزيز عبد الله سالم سأله . هل تعلم كم عدد الدول الافريقية الاعضاء فى الاتحاد الدولى ؟ » .. كان سؤالا تهكميا . فقال المهندس سالم : نعم اعلم .. ثلاث دول . وهى مصر واثيوبيا والسودان وغدا ستكون ثلاثين » .. واقيمت اول بطولة افريقية بالخرطوم باموال مصر وعلى كأس من فضة مصر الخالصة اشتراها المرحوم عبد العزيز عبد الله سالم من جيبه الخاص .. وفازت مصر بجدارة .. ثم اقيمت البطولة الثانية فى القاهرة - على ملعب النادى الاهلى بالذات - وفازت بها مصر فى ديسمبر ١٩٥٩ .. ثم ضاعت منا الكاس فى آخر لحظة فى نهائى البطولة مع اثيوبيا عام ١٩٦١ بأديس أبابا وكنا فائزين بهدفين نظيفين الى مقابل نهاية المباراة بدقائق ليقاسف ظهير مصر فى ذلك الوقت طارق سليم فى منطقة الجزاء ويخطفها منه لاعب اثيوبى يشجعه عدة الاف من مواطنيه ويحرز الهدف الاول لاثيوبيا .. فى نفس الوقت كان الملعب على ارتفاع اربعين الف قدم والاوكسجين قليل . وتعب فريقنا واصبح يلتقط انفاسه بصعوبة . حتى ان احمد عفت جناح مصر الايسر فى ذلك الوقت سقط فاقد النطق . ولما افاق سأل عن ابنه " . فى وسط هذا الجو احرزت اثيوبيا هدفها الثانى للتعادل ليلعب الفريقان وقتا اضافيا غير متعادل ولا متكافىء بين فريقين احدهما فاقد الوعى والنفس والنطق . والآخر متحمس بجمهوره وارضه ومتعود تماما هذا الجو . لتضيع منا كاس كانت فى جيبنا . وتخرج الكاس ولم تعد للآن .. فقد تولى امور الكرة فى ذلك الوقت بعض كبار المسئولين مثل المشير عبد الحكيم عامر ومن حوله من الحواريين . وهم ابعد ما يكونون عن الرياضة والرياضيين . فبدأ الخط البيانى لمصر فى الهبوط .. الى ان جاءت نكسة ١٩٦٧ العسكرية لتتحول الى نكسة ووكسة رياضية . فقد اوقفوا النشاط الكروى تماما لعدة سنوات كانت كفيلة بأن تعيدنا الى الوراء مائة عام او يزيد . بدليل أن الدول الافريقية التى تهددنا الآن لم تعرف كرة القدم إلا فى الستينات اى بعد مصر بأكثر من سبعين عاما " والآن تهددنا وتسبقنا .. ولك الله يامصر

سرحت فى التاريخ ولكن هذه هى مهمتنا ليعرف ابناء هذا الجيل اننا اصحاب اول حضارة رياضية فى القارتين الافريقية والآسيوية . فنحن اول من مارس الرياضة . واول من كون اتحادات ولجنة اولمبية . واول من انضم إلى الاتحادات الدولية .. واول من اشترك فى الدورات الأولمبية (عام ١٩١٢) وكاس العالم (١٩٣٤) .. وكنا الدولة الوحيدة غير الاوروبية او الامريكية فى هذا المجال الدولى العالمى .

يارب . ساعدنا فى آخر خطوة لنا غدا على الطريق .. يارب انت تعلم وغيرك لا يعلم كم نحن فى حاجة للنصر غدا يارب هذا الشعب بين ساجد وراكع وقسيس تفيض عيناه بالدمع مما عرف من حق .. هذا الشعب اكل الخبز الأسود . وخاض حروبا لا ناقة له فيها ولا جمل . وجاع وتشرد وذاق كل انواع الحرمان .. يارب هذا الشعب الذى ضاعت امواله (ارصدته الاسترالينية الدائنة) وضاعت حريته وضاعت تحت اقدام الدكتاتورية احلى سنوات عمره . يارب هذا الشعب الذى لايقوم من كبوة إلا ويقع فى حفرة . يارب كن معنا غدا . من اجل فرحة من الاعماق . من اجل ابتسامة نحن فى اشد الحاجة اليها .. من اجل عيد رياضى بعد ان عزت الاعياد .. يارب سنبذل كل مافى وسعنا غدا (لاعبين وجمهورا) فكن معنا ولا تكن علينا بما فعله السفهاء منا . يارب ..

طاهر ابوزيد لعب مباراة العمر

حول مباراة مصر والمغرب

● شوقى غريب احتضن بودربالة .. وكذلك مجدى عبد الغنى مع البياز .. حتى انزلوهما حجرة الملابس خوفا عليهما من الجمهور .

● كان هنا صراع بين الخطيب وطاهر ابو زيد حول الضربات الثابتة . اصر الخطيب على ان يتصدى لها كلها فى الشوط الأول .. ولما خرج وتصدى طاهر لأول ضربة حرة احرز منها الهدف

● رفض الحكم احتساب ضربة جزاء لمصلحة مصر فى الشوط الاول حينما ارتطمت الكرة بذراع احد مدافعى المغرب وخرجت كورنر . احتسب الحكم كورنر .

● عندما خرج الزاكى حارس مرمى المغرب غنى له الجمهور الاغنية المعروفة « روح يازكى امك بتعيط » " فضحك الزاكى ورقص ولم يعرف معنى الاغنية !!

"بركات نور الدالى" !!

بقدر ما كانت كل لجان بطولة الامم الافريقية الخامسة عشرة على مستوى المسئولية . وادت دورها على اكمل وجه .. فلم نسمع عن اى شكوى من الفرق المختلفة بقدر ما كانت اللجنة الإعلامية غاية فى السوء وقمة فى التخبط والارتجال .. وكما يقولون «إذا عرف السبب .. بطل العجب» .. والسبب ان نور الدالى هو رئيس تلك اللجنة .. وكان هذا من سوء حظ رجال الإعلام الذين ذاقوا الامرين بسبب عدم تقدير السيد رئيس اللجنة للمسئولية .. وسلبيات اللجنة التخبط والارتجال الذان سادا عملية استخراج بطاقات البطولة .. وتضارب الاراء .. فاختلط الحابل بالنابل .. واصبح اتحاد الكرة مثل «سوق الخضار» .. ولم يحاول نور الدالى حل اى مشكلة قائمة .

(وفى نفس الوقت .. لم يدع مجالا لمعاونيه للتصرف باصراره على ان يوقع على كل ورقة .. وكلما حاول احد الزملاء التفاهم معه فى اى موضوع اعتذر بحجة ان لديه اجتماعا مع «الخواجات» .. وتكررت هذه العبارة كثيرا حتى اطلق عليه البعض لقب «الدالى .. خواجات» !!

مع بداية المباريات .. بحث رجال الإعلام المصريون والاجانب عن اسماء لاعبى الفرق دون جدوى .. فغير مصرح لهم بدخول غرف خلع ملابس اللاعبين والحصول على الاسماء .. والبديل ان توفر اللجنة الإعلامية الاسماء لهم على ورق مطبوع .. وكانت المفاجأة عدم وجود مكنة تصوير .. فاضطروا لاقتراض مكنة تعبئة من فندق سونستا .. وتم طبع كمية محدودة جدا .. والاسماء والحروف غير واضحة .. وكان منظرا مخجلا ان يتسابق رجال الإعلام الاجانب للحصول على قائمة الاسماء !

وقائمة السلبيات طويلة .. ولولا جهود الرائد نبيل العشرى الذى كان مكلفا بمتابعة استخراج البطاقات من الناحية الامنية وتذليله لاكثر من مشكلة فى حدود سلطاته .. ثم جهود الزملاء محمود السيد وخالد كامل ومحمد مجاهد وسيد حامد فى مساعدة رجال الإعلام الاجانب . لكانت الفضيحة بجلاجل .. «وبركاتك يا نور الدالى» !!

«وحيد حلمى»

أسرار الأندية

● الاندية المصرية غيرت مواعيد مران لاعبيها حتى لا تتعارض مع مواعيد اقامة مباريات بطولة افريقيا التى يحرص الجميع على مشاهدتها .

● سعيد الشيشينى كابتن المقاولين المعتزل .. يخشى مشاهدة مباريات بطولة افريقيا فى الاستاد تجنبا للاصطدام بالجمهور .. فمازال البعض يعتبره مسئولا عن اصابة مختار رغم ان مختار اعلن اكثر من مرة ان الشيشينى برىء ودعم كلامه بالمشاركة فى حفل اعتزاله .

● يبدو اننا حسدنا حسن امين .. فقد عاد لممارسته هوايته فى افتعال الأزمات .. ورفض السماح لفريق المغرب بالمران بالاستاد مساء الاحد الماضى .. وبعد ان تصاعدت الازمة .. عاد ووافق .. كالعادة !!

● وافق مجلس ادارة نادى هليوبوليس على اقتراح محمد ابوسالم عضو المجلس بعدم ازالة كشك الامن الغذائى وكشك الميكانيكى اللذين يقدمان خدماتهما للاعضاء .

● محمد السيد حسن وشهرته محمد لطفى مدير الشئون الادارية بمنطقة الاسكندرية لكرة القدم .. يريد ان يتمرن ويلعب كرة !! رغم كبر سنه !! السبب انه تقدم بطلب مسكن منذ عام ١٩٧٧ ولم يستجب احد لطلبه حتى الآن .. ولو كان لاعب كرة لماسكان مع صهره منذ تسع سنوات ولكل منهما زوجته واولاده !!

● ممدوح خفاجة مدرب المنيا السابق .. يحرص على مشاهدة مباريات بطولة افريقيا .. ومتابعة خطط الفرق المختلفة .. والاداء التكنيكى للاعبين فى الملعب .. ولن يتمكن خفاجة من مشاهدة المباراة النهائية للبطولة حيث يسافر ظهر غد (الجمعة) إلى البحرين لحضور دورة الخليج الكروية التى تبدأ يوم السبت القادم .

● ابورجيلة انجح مدرب مصرى فى البلاد العربية .. حقق نتائج مذهلة مع نادى الوحدة السعودى بمكة .. انتهز فرصة وجود الحاج على السيد على عضو مجلس ادارة نادى الاتحاد السكندرى بمكة لتادية العمرة فى الأسبوع الماضى ليتفق معه على اقامة سلسلة من المباريات بالاسكندرية خلال الشهر القادم .

ثورة كروية شاملة
تطبيق الاحتراف .. وعودة موسم الانتقالات
مؤتمر كروى موسع لمناقشة النظام الكروى الجديد

ليكون الموسم المقبل بمثابة فترة انتقالية .

واكد احد اعضاء مجلس ادارة اتحاد الكرة .. ان الدراسة قسمت اللاعبين إلى مجموعات حسب العمر .. ومدة اللعب دوليا .. ومحليا حتى لا يضار اى لاعب فى ظل النظام الجديد . كما اكد ان تطبيق الاحتراف لن يكون اجباريا .. ومن حق اللاعب ان يرفض الاحتراف .. ولكن فى هذه الحالة عليه ان يكون هاويا حقيقيا .. والمعروف ان القوانين الجديدة للجنة الاولمبية الدولية تسمح للاعبين المحترفين - وفقا لبعض الشروط - باللعب فى الدورات الأولمبية .. فضلا عن ان افريقيا واسيا معفاتان من شرط الاحتراف .

وعلمت «الوفد» ان النظام الجديد الذى يعكف اتحاد الكرة حاليا - فى سرية تامة - على وضع اللمسات الأخيرة له .. واستطلاع راى الجهات العليا فيه يتشابه كثيرا مع النظام السائد فى الجزائر حيث يسمح للاعب بالاحتراف خارج الجزائر بعد ان يتجاوز عمره السابعة والعشرين . (وهناك اتجاه لتخفيض السن) . كما ان انتقال اللاعب من ناد إلى آخر داخل الجزائر مسموح به كل فترة ووفقا لاسس متفق عليها .

... الوصول إلى اتفاق جماعى عليها من اللاعبين والاندية وجهاز الرياضة .

ومن المنتظر ان يدعو الدكتور حسن عبدون رئيس اتحاد الكرة إلى مؤتمر كروى موسع تحضره مختلف الجهات المهتمة بالكرة فى مصر لمناقشة المشروع الجديد .. وبلورته فى الشكل النهائى ليبدأ تنفيذه مع بداية الموسم القادم .. او الذى يليه على الاكثر وهو الراى الذى يرجحه الكثيرون

ماأحلى انتصار مصر

تعالت هتافات القوات المسلحة . مع جماهير الكرة الوفية الغفيرة . التى ملأت استاد القاهرة وتغنت باسم مصر قبل بداية المباراة . لاكثر من ساعتين . حتى اعلنت صفارة الحكم . بدء ضربة البداية وجلس بجوارنا نجال الرئيس حسنى مبارك . وبعض اصدقائهم ولم يجلسوا فى المقصورة الرئيسية . بل وسط شباب مصر بدون حارس او رقيب وكانوا اكثر حماسا وابتهالا الى الله بفوز مصر . ورددوا الهتافات مع المشاهدين خلف موسيقات الجيش وصدرت الهتافات . من الاعماق . وبحماس نادر . لم نلمسه من قبل . وهز المشاعر . وكاد يسمعه القادم من مطار القاهرة . سعدت جماهير الامة باكملها بفوز الفريق المصرى على فريق المغرب المغرور . والمقهور . والمغلوب على أمره . واثبت الفريق المغربى للعالم . أجمع . انه لا يحمل ذرة واحدة من الروح الرياضية . حتى انهم اعتدوا على الحكم ومساعده . بشكل مخجل فبح وكأنهم كانوا يطلبون منه الاشتراك معهم فى حائط الصد . لمنع قذيفة طاهر ابو زيد نجم نجوم الدورة . اللولبية من دخول مرمى الزاكى .

●● اما عن المباراة فقد سادها الفريق المصرى منذ البداية حتى النهاية . وضاعت منه فرص مؤكدة . ومحققة .. ولا اقول ضاعت نتيجة التسرع . او « الصربعة » . وانما لسوء حظ لازم كرتى . الخطيب . وضربة الراس المحكمة من مصطفى عبده . اللتين اصطدمتا بالقائمين .

●● وكانت احلى واغلى مباريات الدورة . ومنيئا لمصر بابنائها الاوفياء المخلصين احفاد الفراعنة مهد الحضارة القديمة .. فعلى بركة الله سيروا حتى تحققوا النصر . والفوز بالبطولة الغالية . التى يتمناها كل مصرى غدا ان شاء الله .

طلبة صقر

بعدغد .. يعود دورى الدرجة الأولى



صدقه أو لاتصدقه .. الأولمبى مهدد بالهبوط مرة أخرى
حسبة برما .. بين ٨ فرق للصعود أو البقاء

بعد غد «السبت» تستأنف منافسات دورى الدرجة الأولى (ب) حيث تقام مباريات الأسبوع العشرين .. وهى السكة مع الكروم وكفر الشيخ مع اسكو والاوليمبى مع غزل شبين والمريخ مع طنطا والفيوم مع طلعت حرب وجمهورية شبين مع غزل دمياط .

تنقسم فرق المسابقة إلى اربعة اقسام .. القسم الأول يضم الفرق التى انتهى - عمليا - دورها .. وهى غزل دمياط الذى تأكد صعوده من بداية الموسم القادم إلى الدورى الممتاز .. وفريقا طلعت حرب والفيوم اللذان تأكد هبوطهما للدرجة الثانية ضمن ٤ فرق .. والقسم الثانى يضم فرق الصراع على الصعود وهى المريخ وغزل شبين والسكة الحديد (ولكل منهما ٢٣ نقطة) وفريق اسكو (٢٢ نقطة) وسيصعد منهم فريق واحد فقط ليلحق بفريق غزل دمياط الذى احتفل مع جمهوره بالصعود بفوزه بملعبه على الأوليمبى بهدف نظيف فى الأسبوع الماضى .. والفرق الاربع فرصها شبه متساوية فى الصعود من واقع مباريات كل منها القادمة فى المسابقة

والقسم الثالث .. يضم الفرق التى تتصارع من اجل البقاء . وهى - حسب ترتيب فرصتها فى النجاة - جمهورية شبين . فالفريق يحتل المركز الثامن برصيد ١٨ نقطة بفارق خمسة أهداف اقل عن الأوليمبى السابع . وبفارق افضلية الأهداف عن فريق طنطا .. التاسع . وتأتى فرصة فريق جمهورية شبين الافضل نسبيا عن الاوليمبى وطنطا لانه سيلعب مباراتين من المباريات الثلاث المتبقية على ملعبه مع غزل دمياط .. والسكة الحديد ثم مع الفيوم خارج ملعبه . ثم يأتى بعده فريق الاوليمبى الذى سيلعب بملعبه مع غزل شبين وهى مباراة صعبة . ثم خارج ملعبه مع اسكو وهى اصعب . واخيرا مع طنطا فى ملعبه .. وقد تحدد نتيجة هذه المباراة الفريق الرابع الهابط .. اما فريق كفر الشيخ وترتيبه العاشر برصيد ١٤ نقطة فهو اقرب المرشحين للهبوط مع الفيوم وطلعت حرب . فسيلعب بملعبه مع اسكو (غدا) وخارج ملعبه مع طنطا واخيرا بملعبه مع طلعت حرب ويمكن القول انه ثالث الهابطين إلا إذا حدثت معجزة !

اما القسم الرابع . فيضم فريقا واحدا هو فريق الكروم الذى يحتل المركز السادس برصيد ٢٠ نقطة بلا امل فى الصعود .. وبعيدا عن دوامة الهبوط ..

وهكذا ووسط الصراع المتشابك . و«حسبة برما» التى تشغل الأندية المتصارعة وجماهيرها يجب أن توفر لجنة الحكام الرئيسية باتحاد الكرة افضل الحكام للمباريات القادمة . وتراقبها خاصة مباريات الفرق التى انتهى دورها "

طرائف من المباراة

المباريات فى فيديو اللاعبين !
بودربالة .. يتفائل بالركبة !

● عزيز بودربالة نجم المغرب . واحد ابرز نجوم بطولة افريقيا . لعب اولى مباريات فريقه وكانت امام الجزائر .. مرتديا «ركبة» لاصابته ولكنه استمر فى ارتدائها رغم شفائه كنوع من التفاؤل .

● جمهور الاسكندرية شجع كل الفرق امام الجزائر .. لسابق موقف الفريق الجزائرى مع الفريق المصرى فى تصفيات اوليمبياد لوس انجيلوس . وكان للفريق المغرب نصيب خاص من التشجيع لروح لاعبيه الرياضية . وردا على تشجيع الجمهور المغربى للاعبى مصر فى دورة البحر المتوسط بالمغرب .

● حكم زيمبابوى الذى شارك فى تحكيم مباريات البطولة . لفت الانظار اليه بشكله الأوروبى واتضح انه من اصل انجليزى .

● مباراة مصر والمغرب فى الدور قبل النهائى .. ثار تساؤل حول سبب اقامتها تحت الأضواء الكاشفة .. والسبب هو ان ينقل التليفزيون مباراتى الدور قبل النهائى على الهواء .. مع ضرورة اقامتهما فى يوم واحد (الاثنين) لتحصل الفرق على راحة يومين قبل مباراة تحديد المركز الثالث اليوم (الخميس) .

● رابح سعدان مدرب فريق الجزائر علل سبب خروج فريقه مبكرا من البطولة بسوء حالة ملعب استاد الاسكندرية - وغياب معظم نجوم الفريق مثل قريشى وعصاد وبللومى .

● لم تصدق توقعات اى من المدربين الثمانية التى تشارك فرقهم فى البطولة حول طرفا المباراة النهائية وطرفا مباراة تحديد المركز الثالث والتى نشرناها فى العدد الماضى .

● لقب احسن لاعب فى البطولة اصبح محصورا بين روجيه ميلا (الكاميرون) وعزيز بودربالة (المغرب) .. وطاهر ابوزيد (مصر) .. ومباراتا اليوم (الخميس) .. وغدا (الجمعة) .. ستحسمان الصراع .. والمعروف ان احدى شركات التصوير ستهدى كاسا لأحسن لاعب فى البطولة

● معظم اللاعبين الذين يمتلكون اجهزة فيديو . قاموا بتصوير مباريات بطولة افريقيا . وعلى راسهم طبعا . اصحاب اندية الفيديو مثل خالد جاد الله وماهر همام .. ومجدى عبدالغنى الذى كلف بعض اصدقائه بهذه المهمة ليتفرغ للمباريات !.. وابراهيم يوسف غاوى تسجيل مباريات .. وعنده مكتبة ضخمة ..

الكرة أعادت التيار الكهربائى

انقطع التيار الكهربائى عن احياء غرب الاسكندرية وهى المكس والورديان والقبارى ومينا البصل فى الساعة السادسة من صباح يوم الجمعة الموافق افتتاح بطولة كاس الامم الافريقية .. واستمر الانقطاع حتى قاربت الساعة الحادية عشرة قبل صلاة الجمعة . فتوجه المئات ثم الآلاف من مشجعى الكرة لادارة توزيع الكهرباء . وتوسلوا للمسئولين بالمحطة للعمل على اعادة التيار قبل الساعة الثانية ليتمكنوا من مشاهدة مباراة مصر مع السنغال بالقاهرة من خلال التليفزيون

ورغم أن اذاعة الاسكندرية المحلية كانت قد نبهت المواطنين على ان هناك اصلاحا فى الشبكات سيبدأ من صباح الجمعة حتى غروب الشمس «وكررت هذا التنبيه طوال يوم الخميس» فإن المسئولين عن المحطة قدروا الموقف .

٣٢ دولة شاهدت البطولة على الهواء

تم بث مباريات بطولة كاس الامم الافريقية عبر القمر الصناعى إلى ٢٢ دولة .. منها تسع دول عربية هى قطر ودبى وابوظبى والمغرب والجزائر والاردن واليمن الشمالية وسلطنة عمان والكويت . دفعت هذه الدول ٩٣ الف دولار للتليفزيون المصرى . هناك اربع دول افريقية هى الكاميرون والسنغال وزيمبابوى وزامبيا دفعت ٣٨ الفا و٣٧٥ دولارا قبل البطولة بعشرة ايام ليتم ارسال المباريات على الهواء عندما هناك ثلاث دول افريقية حجزت ودفعت قبيل البطولة مباشرة وهى ساحل العاج ومالى وموزمبيق وقد دفعت ٢٨ الفا وخمسمائة دولار . هناك عشرة دول بين عربية واسيوية وافريقية اخرى طلبت الارسال على الهواء على ان يتم تحويل النقود فيما بعد لان الوقت كان ضيقا لاتمام اجراءات التحويل قبل الارسال . فقد تقدمت هذه الدول بطلباتها قبيل البطولة بيومين اثنين فقط حصيلة هذه التحويلات حوالى ٥٣ الفا و٣٠٠ دولار .. وكانت مشكلة امام المسئول فى التليفزيون المصرى وهو الاخ الحسينى رمضان الذى عرض الأمر على كبار المسئولين . فتقرر الاستجابة لكل الطلبات فورا وتحقيق الرسالة الإعلامية على خير وجه اولا . اما النقود فتاتى فى المرتبة الثانية .. ورغم ان التحويل سيتم فإن كبار المسئولين فى التليفزيون راوا ان مجرد بث المباريات من مصر بعد الاحداث الاخيرة على اكبر نطاق عالمى فيه دعاية لمصر اكبر من اية مبالغ مالية تتاخر قليلا او حتى لا تصل اصلا . وهكذا تم البث على الهواء فى ٢٢ دولة

متفرج يطرد مدربا من المباراة !!

فى المباراة النهائية لبطولة القوات المسلحة لكرة اليد بين فريقى القوات الجوية والشرطة العسكرية .. لم يكن التحكيم على ما يرام . فتنرفز مدرب القوات الجوية نبيل شاهين وثار .. فقام احد كبار الضباط باخراجه من الملعب بطريقة مهينة .. حاول المدرب ان يقنع الضابط الكبير بان هذا من حق الحكم وحده وليس من حق اى متفرج مثله . فرفض الضابط الكبير . ولعبت القوات الجوية بلا مدرب . فانهزمت بفارق اربعة اهداف "" المباراة اقيمت هذا الاسبوع على ملعب اتحاد القوات المسلحة الرياضى بالعباسية ..

اجتماع وزارى سرى
(بقية المنشور ص ١)

اجراءات القضية . وضبطها . وتحويلها إلى النيابة المختصة . وعلمت «الوفد» ان بعض الوزراء . ارسلوا خطابات إلى زكى بدر وزير الداخلية . يطلبون فيها «ضرورة اخطارهم بجميع المعلومات التى تتجمع لدى اجهزته عن وقوع انحرافات فى وزاراتهم» . وتؤكد «الوفد» ان هذا الاجتماع الوزارى السرى . الذى ضم وزراء الزراعة . والداخلية . والصناعة . والقوى العاملة . تم عقده بدون علم القيادة السياسية . وتؤكد «الوفد» ان الاجتماع . عقد بمبادرة شخصية من الدكتور يوسف والى . الذى يسعى إلى فرض نفوذه باية وسيلة على مجلس الوزراء . وتحجيم دور وفاعلية الدكتور على لطفى رئيس الوزراء . تمهيدا للتخلص منه . فى اقرب فرصة

وكانت «الوفد» قد نشرت فى العدد الصادر قبل استقالة احمد رشدى من منصبه . خبرا عن التوتر . الذى ساد اجتماع مجلس الوزراء وكشفت عن الهجوم الذى شنه الدكتور يوسف والى . ضد احمد رشدى وزير الداخلية . فى ذلك الوقت . بسبب القبض على عدد كبير من قيادات وزارة الصناعة . فى قضية الرشوة الكبرى .

«اللجنة» التى لم تجتمع !! (بقية المنشور ص ١)

الرئيسى لكل جهاز منها . وبين دور وزارة الداخلية الاساسى . فى حماية الامن العام . وبين دور هيئة الأمن القومى . فى حماية الجبهة الداخلية من التجسس واعمال التخريب . وبين اختصاص هيئة الرقابة الادارية . فى كشف مخالفات القطاع العام والجهاز الحكومى . كما ناقشت اللجنة العليا للسياسات ما سمى بتدخل جهاز المدعى الاشتراكى فى سير العمل الاقتصادى واسلوب النيابة الادارية . فى تحقيقاتها مع كبار المسئولين . وتكرار استدعائهم وناقشت اللجنة ايضا . ظروف تدخل وزارة الداخلية . فى بحث شكاوى القطاع العام . وشئون الاقتصاد القومى . اثناء غياب الرقابة الادارية . بعد ان اصدر الرئيس الراحل انور السادات قرار بحلها . والموقف بعد عودة الرقابة . وانتهت اللجنة العليا بعد مناقشاتها . إلى تشكيل لجنة . تسمى لجنة التنسيق برئاسة نائب رئيس هيئة الرقابة الادارية . وعضوية وكلاء الاجهزة الرقابية المختلفة وتقرر ان تقوم هذه اللجنة باعداد دراسة . تمنع الازدواج والتداخل . بين اختصاصات الأجهزة الرقابية . كما قررت اللجنة العليا . عدم الاعتداد بالشكاوى المجهولة . وعدم استدعاء اى مسئول لسؤاله عما ورد بها . وقررت ايضا . ان تقوم الاجهزة الرقابية . بعرض القضايا الاقتصادية او التى تمس الاقتصاد القومى . على الوزير المختص . او رئيس الوزراء شخصيا . قبل احالتها إلى النيابة العامة او جهات التحقيق الأخرى . كما تقرر اخضاع الوحدات الرقابية فى الوزارات . إلى الرقابة الادارية . فنيا . واخضاعها للوزراء مباشرة . اداريا وتقرر ايضا تشكيل لجنة قانونية برئاسة وزير العدل . وعضوية وزراء التامينات الاجتماعية . والداخلية . وشئون مجلسى الشعب والشورى . وشئون مجلس الوزراء . ويحضرها ممثلون عن هيئة الرقابة الادارية . والنيابة الادارية . وتم تكليف هذه اللجنة . بدراسة تعديل القوانين . التى تنظم عمل الأجهزة الرقابية للحد من التدخل والازدواج . وتحدد لهذه اللجنة . موعد فى منتصف شهر سبتمبر الماضى . لتقديم تقريرها ولم تعقد هذه اللجنة اجتماعا واحدا حتى الآن . رغم مرور ثمانية اشهر . على اجتماع اللجنة العليا للسياسات برئاسة رئيس الوزراء . وفى نفس الوقت . تجرى محاولات فى الخفاء . للتستر على الانحرافات . وعدم كشف الفساد . بحجة ان مثل هذه القضايا . تسىء إلى سمعة الحزب الوطنى الديمقراطى .

الصين توفر بعض الاحتياجات
(بقية المنشور ص ١)

البعيدة المدى من طراز «بى - ٦» وكانت الصين . قد زودت مصر . خلال السنوات الماضية باربع غواصات . و٣ فرقاطات . و٦ سفن حربية معاونة . و٨ زوارق طوربيد سريعة . و٤ طائرات مقاومة للغواصات والاستطلاع الالكترونى البحرى . و١٠٠ طائرة مقاتلة من طراز «اف - ٦» . و«اف - ٧» وقطع الغيار المختلفة .

الغاء المكافآت
(بقية المنشور ص ١)

تحقيق المصلحة العامة للوطن . وليس لمجرد الاسترزاق . كما تقرر اجراء مواجهة بين المكتوب ضدهم التقارير . وبين الضابط المسئول . للوصول إلى حقيقة الاتهامات . التى يتضمنها التقرير . لتصفية الملفات . من الاتهامات الكاذبة . ومن المنتظر اجراء حركة تنقلات واسعة . بين ادارات واقسام . مباحث امن الدولة

تحذير امريكى الى مصر
«بقية المنشور ص ١٣»

السؤال الثالث لماذا تاخرت عودة السفير المصرى الى إسرائيل ولماذا لا تسير عملية السلام بالسرعة المطلوبة ؟ السؤال الرابع كم تعادل قيمة احتياطى النقد الأجنبى فى مصر ؟ مقارنة بقيمة الواردات الشهرية ؟ السؤال الخامس : ما الفرق بين عجز الميزانية الحالية . وما كان متوقعا له من خلال الخطة الخمسية ؟ السؤال السادس ما هو موقف البنك الدولى من القروض التى سبقت الموافقة عليها لمصر . وما موقفه تجاه القروض الجديدة فى إطار برنامج الإصلاح الإقتصادى الذى تسير عليه مصر ؟ السؤال السابع هل تم تطبيق سعر الصرف عند حساب قيمة الجمارك على الواردات ؟ السؤال الثامن ما قيمة الخسارة المحققة من جراء خفض الأسعار التصديرية للبترول بواقع دولار واحد لكل برميل ؟ السؤال التاسع ما هى الامكانات المتاحة لاستخدام انتاج المصانع الحربية من معدات وقطع غيار فى سداد اقساط بعض الديون المستحقة للولايات المتحدة ؟

الورقة البيضاء

تناولت الورقة المصرية «البيضاء» الاجابة عن تساؤلات الجانب الأمريكى التسعة . وتضمنت التطورات الاقتصادية والسياسية واثار كل منهما على الاقتصاد المصرى فى الفترة من شهر يوليو ١٩٨٥ وحتى الآن . وقام باعداد هذه الورقة الدكتورة هناء خير الدين . واحمد ...

له ٨٠٠ مليون دولار خلال عام ٨٦ - ١٩٨٧ وسوف يهبط بنسبة ٥٥ ٪ بعد احداث السفينة الإيطالية والطائرة المصرية (واحداث الشغب الاخيرة) وادى ذلك الى انخفاض نسبة اشغال الفنادق من ٧٠ ٪ الى ٣٠ ٪ فقط .

● أن تحويلات المصريين العاملين فى الخارج . قد انخفضت خلال الشهرين الاخيرين الى معدل ٥٠ مليون دولار شهريا فقط من ٢٠٠ مليون دولار متوسطا شهريا . ومن المتوقع ان تهبط هذه التحويلات خلال العام الحالى من ٤٫١ مليار دولار . الى مليار فقط !

● إن عائدات قناة السويس خلال عام ٨٦ - ١٩٨٧ سوف تهبط هى الاخرى الى النصف . كان مقدرا لها ٨٨٥ مليون جنيه . وسوف تهبط الى ٤٤٢ مليون جنيه . وذلك بسبب استمرار الحرب بين العراق وايران من ناحية . وهبوط معدلات حركة مرور ناقلات البترول فى القناة بسبب هبوط اسعار البترول العالمية من ناحية ثانية .

● وبصفة نهائية : اشارت « الورقة البيضاء » الى انه من المنتظر ان تهبط ايرادات المصادر الرئيسية للنقد الاجنبى (البترول - السياحة - تحويلات المصريين - قناة السويس) خلال عام ٨٦ - ١٩٨٧ إلى نصف ما كان متوقعا لها .

وكان هدف الوفد المصرى من تقديم هذه الورقة هو تاييد المطالب التى قدمتها مصر من المساعدات الأمريكية لعام ١٩٨٧ والتى تصل الى ٣٫٦ بليون دولار - هذا غير ٢٢٥ مليون دولار خاصة

بعض ضباط الأمن المركزى (بقية المنشور ص ١)

«الوفد» ان بعض معسكرات الأمن المركزى تعرضت للتدمير . بسبب عدم توافر معلومات دقيقة لدى قيادات وزارة الداخلية عن هذه المعسكرات . ومنها معسكرات الهايكستب . وناصر بشبرا . كما تعرضت بعض اقسام الشرطة لاعيرة نارية . اطلقها مجهولون . من مدافع رشاشة ومسدسات . ومنها قسم شرطة الزاوية الحمراء . كما تم احراق قطار بمحطة مصر فى ميدان رمسيس . واصيب بعض المواطنين . وشب حريق طفيف . داخل أسوار مطار القاهرة . بعيدا عن مهبط الطائرات وتكتمت وسائل الإعلام اخبار هذا الحريق . وعلمت «الوفد» ان قوات الشرطة العسكرية صادرت مجموعة من شرائط الفيديو التى صورتها وكالة «يونيتدبرس» .

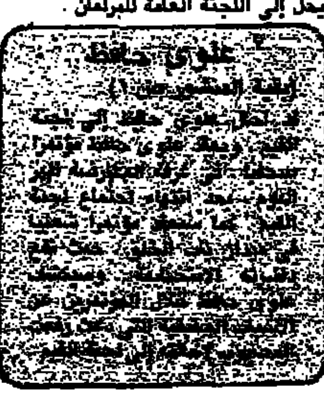
وعلمت «الوفد» ان النيابة العامة التى تجرى تحقيقاتها الآن . تحت اشراف المستشار عبدالعزيز الجندى النائب العام . استمعت إلى اقوال ٣٤ ضابطا بالأمن المركزى . و٢٥٥٠ جنديا . و٥٠ مدنيا كما استمعت إلى اقوال بعض القيادات المسئولة . وحققت النيابة العسكرية لغرب القاهرة مع ٥ جنود بالأمن المركزى . اطلقوا الرصاص قبيل زيارة الرئيس حسنى مبارك لمنطقة الاهرام . كما تحقق النيابة مع الضابط قائد المعسكر . الذى ادعى عدم وجود ذخائر واسلحة بمعسكر الاهرام وامر الرئيس حسنى مبارك بمحاكمتهم عسكريا .

نائب هندى يخلع ملابسه لتجاهل رئيس الوزراء لطلبه

نيودلهى - ا . ف . ب .

خلع النائب الهندى «اجيت سركار» ملابسه امام . برلمان بولاية بيهار . فى شرق الهند . كان النائب . الذى يعد الممثل الوحيد للحزب الشيوعى الهندى فى البرلمان . قد طلب من رئيس وزراء الولاية . نقل احد المسئولين . ورفض رئيس الوزراء . الاستجابة لطلب النائب . الذى قام بخلع ملابسه . قطعة قطعة . وامر رئيس البرلمان برفع الجلسة . عندما بدا النائب . بخلع ملابسه الداخلية : لم تتم احالة النائب . إلى لجنة القيم . ولم يحل إلى اللجنة العامة للبرلمان .





برقية مفتوحة إلى قادة العرب من خالد محمد خالد

بعث المفكر الإسلامى الكبير خالد محمد خالد بهذه البرقية الى الملوك والرؤساء العرب على صفحات الوفد

اذاعت هيئة الأمم المتحدة يوم الجمعة الماضى تقرير خبرائها وعلمائها الذين انتدبتهم للتحقيق فى شكوى ايران بان العراق يستخدم الأسلحة الكيماوية فى جبهة القتال . وجاء فى التقرير أن اللجنة استعرضت مئات من الجرحى المنهكين فى المستشفيات فوجدتهم جميعا ضحايا الأسلحة الكيماوية وغاز الخردل بالذات . بهذه المثابة يصبح شجب هذا العمل الاثيم فرض عين على كل مسلم ومسلمة فليتقدم حكام العرب جميعا مهما يكن رايهم فى الحرب إلى إلزام العراق بما لهم عليها من دالة بان تكف تماما عن استخدام هذه الأسلحة الرجيمة .

إن الخطر ليس فيما حدث بمقدار ما هو فيما سيحدث .. اذ يمكن فى ساعة ياس اخرى أن يضرب العراق المدن الإيرانية الآمنة بغاز الخردل هذا وتجيبه إيران ...



كلمة أخيرة

مشكلتنا الكبيرة اننا نضع رجالا صغارا . او بسطاء القدرة والامكانيات . امام مشاكل كبيرة . بعضها فى حجم التلال . وبعضها فى حجم الجبال . وقد يحاول الصغار البسطاء ان يجربوا الاقتراب من التل . ولكنهم لا يقدرون عليه . وندفع نحن فى النهاية ثمن تلك التجارب الفاشلة اما الجبال فان هؤلاء لا يجرؤون على الاقتراب منها اصلا ..!

مشكلتنا الحقيقية . اننا نضع نوعيات من الوزراء فى غير مكانهم . او نجلسهم على مقاعد اوسع كثيرا منهم . فلا ارجلهم تطول الارض . ولا رؤوسهم تظهر من خلف المكاتب . والنتيجة انهم يقضون الوقت فى الاستمتاع بالجلوس على الكرسى . فقط لا غير . وهز ارجلهم فى وجوهنا . وفوق مصالحنا . وايضا فوق اكوام القرارات المتساقطة من حولهم . بعضها سليم . والكثير منها اعوج . والسليم لا ينفذ . والاعوج يفرز المزيد والمزيد من القرارات الخاطئة العوجاء .

مشكلتنا الاساسية يا سادة . اننا ومنذ سنوات . نضع الجنزورى فى مواجهة قضية خطيرة مثل قضية التخطيط . ونوقف سلطان ابوعلى . رغم انفه . امام قضية معقدة مثل القضية الاقتصادية . ونجلس ناجى شتلة على مقعد وزارة التموين لكى يحل مشاكلها بالابتسام . ونتمسك بصلاح حامد على قمة وزارة المالية . وهو رجل نظيف وشريف . ولكنه روتينى وبيروقراطى إلى اقصى الحدود . وندق محمد عبدالوهاب كالمسمار فى راس الصناعة المصرية . لكى يدق لنا بدوره مساميره فى نعشها . من امثال دهموش واعوانه . وطوابير اخرى غيرهم من القيادات الصناعية . الذين لا يعرقون من اجل مصر . وانما من اجل انفسهم .

هل من المعقول يا سادة . ان يظل الدكتور يوسف والى . مصرا على افتراس وزارة الزراعة . وزارة انتاج الطعام . بينما هو غارق تماما فى مسائل سياسية . ومعارك حزبية . ومحاولات التصارع مع الحديدى وغيره . فى سبيل الهيمنة وبسط النفوذ على الحزب الوطنى والحكومة . وبالنسبة للدكتور والى بالذات . فاننا نتمسك به كامين للحزب الوطنى . ولا نرضى بغيره بديلا . ففى عهده السياسى السعيد . توالت النكبات على حزبه . وحققت المعارضة افضل انجازاتها فى الشارع المصرى . اما بالنسبة للزراعة . فاننا باسم مصر . نطالب بتحريرها من قبضته . او نطالب بانقاذها من بين يديه . فقد وعدنا بالارز الوفير . والسمك الكثير . وبالفاكهة الرخيصة . وبانه سيحل مشاكل مصر بالفراولة . وقد تكاثرت الفراولة فعلا . وصار كيلو الارز مشكلة . وتوسعنا فى استيراد الاسماك . ونحن نطل على بحرين . وفى ارضنا خمس بحيرات . بالإضافة إلى نهر النيل . وتوسعنا فى استيراد الدواجن المجمدة . بينما لدينا مئات المزارع المغلقة . واعدمنا ملايين الكتاكيت فى المطار . واستوردنا الجبن الدمياطى من الدنمارك . واخيرا تقرر استيراد العدس من امريكا . وكل ذلك بفضل جهود الدكتور والى وسياسته الحكيمة الرشيدة . حتى مقاعد الحكم . التى وفقنا الله إلى قلة من الرجال الاكفاء يقعدون عليها . شاء سوء حظنا ان تخلو من هؤلاء الرجال . فإذا بالدكتور مصطفى كمال حلمى يفضل الابتعاد . وإذا باحمد رشدى يستقيل . ليجلس مكانه «سى» زكى بدر . وقبل حلمى ورشدى ابتعد العديد من رجال مصر الكبار . العظماء . الذين تستدعيهم الدول الاخرى لحل مشاكلها من كل نوع . بينما هم فى اوطانهم يجلسون فى الظلال . لأن دائرة الضوء مخصصة للجنزورى ووالى والحديدى وشتلة وابوعلى والمحجوب . ومن هؤلاء من يتصارع على اكبر مساحة ممكنة من الضوء . وبغض النظر عن انهم يدوسون الشعب ومصالحه اثناء ذلك الصراع .

. مشكلة مصر يا سادة . اننا فى عهد المحجوب رئيسا لمجلس الشعب . وفى عهد فوزى معاذ محافظا للاسكندرية . وفى عهد يوسف والى امينا للحزب الحاكم . وفى عهد الجنزورى مخططا لحاضر مصر ومستقبلها . ولا حول ولا قوة إلا بالله .

مصطفى شردى

فزورة من فضلك

دى واحد من الجمهور . منتظر يطبقوا المشروع القومى بتاع التطوير !!

معندناش نقبل دولار .. الرشوه دلوقتى بالإسترلينى !!

مش هم فصيلة الدم إحنا عاوزين تكتب فى الطلب عدد الكرات الحمرا اللى فى دمك !!

احنا لغو ختم النسر وطالبين النسر نفسه !!

احنا معندناش مانع تجيب فلوسك .. بس اكتب طلب تقول فيه هاتصرف فين !!

واحنا مكان هيطوروناوهيركبوا لنا زنبلك !!

الغربة

بريشة : صلاح شفيق

احثُوا فى وجوه المدَّاحين التراب !!

لله والحرية

بقلم : خالد محمد خالد

فلنُرِحْ اعيننا القارئة من السياسة قليلا .. لا ابتئاسا بها . مثل ابتئاس . الامام محمد عبده ، رحمه الله تعالى حين قال : - « لعن الله ساس .. ويسوس .. وسائس .. وماتولد منها .. » !!

ولا امتعاضا وتحسرا ، كامتعاض وتحسر السياسى البريطانى الشهير . جلادستون ، حين قال : - « تبا للذين عملوا فى السياسة قبلى .. تبا لهم جميعا .. فانهم لم ينصحونى بالابتعاد عنها .. ولم يحذرونى من الاقتراب منها .. » !!!

لا من اجل هذا وذاك نتخفف فى هذا المقال من السياسة .. إنما هى التلبية لنداء فكرة حانية . جاذبة .. فكرة ترسل إلينا سناها حاملا من الحنو والحنان والعطف والمشاركة . مايجيئنا اليوم فى اوانه .. !!

اما السياسة ، فلا يملك اى مُواطن رشيد . ولا اى مسلم حنيف . ان يضع عن كاهله مسئوليته الثقال تجاهها ..

إن المسلم مشدُود - دوما - إلى قول الرسول عليه الصلاة والسلام : - « من لم يهتم بامر المسلمين . فليس منهم » .. !!

وامور المسلمين وقضاياهم ، تتصدرها . السياسة ، - فكرا ، وعملا - شانهم فى ذلك شان العالم كله بشعوبه ودوله ..

ومن اجل ذلك ، كان الشعار الذى اذمنه الرئيس السابق ، السادات ، رحمه الله ، وهو - « لا سياسة فى الدين ، ولا دين فى السياسة » .. اقول : كان شعارا مُخاتلا وطائشا .. وفى الوقت ذاته مُضحكا .. !!

إذ ان المسلم ينقص من إسلامه ، بقدر ماينقص من اهتماماته السياسية بوطنه وبامته .. وكذلك المسيحى تماما .. !!

والمواطن - اىُّ مواطن - تفرض عليه . المُواطنة ، ان يتصدى لمشكلات وطنه السياسية باعلى قدر مستطاع من العمل السياسى ، والذكاء السياسى ..

●○●

إذن ، فنحن - انت حين تقرا ، وانا حين اكتب هذا المقال - لانُخرج السياسة من دائرة اهتماماتنا .. بل نُنعشها ونرغرغها بمبادرة تهبُها الكثير من الرشد ، وتضفى عليها وعلينا الكثير من الصدق ، والكرامة ، والجلال ، والبهاء .. !!

هل نستطيع ان نسمى هذه المبادرة - . ادب المُواطنة ، ؟؟ ! فيما اظن ، لاباس ..

فاداب المواطنة التى يستوى فى ضرورة التحلى بها الحاكم والمحكوم ، تُعتبر ملاذا لشخصية . الوطن ، ، وشخصية . المواطن ، .. وهى من . الضنائن ، التى لاينبغى التفريط فيها تحت اى ظرف ، وامام اى اعتبار .. !!

وفى الصدارة من هذه الاداب - التخلى قدر المستطاع عن النفاق الاجتماعى ، والنفاق السياسى .. !! ذلك ان هذين النوعين من النفاق ، ينجُم عنهما افتراء المجتمع ، وإجهاض مستقبله القريب والبعيد ، وردم منابع تطلعاته وطموحاته ، وإنهاك ضميره بالاكاذيب ، وتلويثه بالرياء .. !!

●○●

وفى هذا المجال نلتقى بسيد المعلمين ، وخاتم المرسلين ، يحذر الناس من . الإمَّعية ، ومن التصاغر ، والتضاؤل . حتى حين يتمثلان فى مجرد الكلمات . الشاحبة ، .. بل وحتى حين يكون الدافع والباعث مبالغة فى الادب والتكريم لمن يستحق مُنتهى التكريم .. !!

يُقبل على اصحابه رضوان الله عليهم اجمعين ذات يوم ، فينهضون واقفين ، احتراما له يستحقه .. وإجلالا هو له اهل ، وبه قمين .. !!

بيد انه ينافُر عن سلوك هذا السبيل معه .. او مع بعضهم البعض ، ويقول : - . لاتقوموا ، كما تقوم الاعاجمُ ، يُعظم بعضهم بعضا ، .. !!

وفى يوم اخر ، ارادوا ان يعبروا له عن حب وإجلال فاضت بهما الصدور .. وغَلَوْا على كتمهما غير قادرين .. ومازادوا على ان قالوا له - عليه السلام - . انت سيدنا .. وابن سيدنا ، !! فإذا به يُسارع إلى شجب هذه المقولة . فيقول لهم : - « قولوا ببعض قولكم ، ولا يستهوينكم الشيطان .. إننى لست سيدا لاحد .. إنما انا عبد الله ، ورسوله » .. !!

وفى يوم اخر ، يُلحُّ عليه . عمر بن الخطاب ، رضى الله عنه ان يُغنى بنفسه قليلا ، قليلا .. فإذا دموعه الارقة والالقة ، تتحدر على وجنتيه المضاءتين بنور الله ، ويقول لصاحبه : - « اتظنها كسْرَوِيَّة ياعمر .. ؟ إنها نُبوَّة ، لا مُلك » .. !!

ثم هو - عليه السلام - لا يختص نفسه بمكان خاص بين اصحابه . بل يجلس حيث انتهى به المجلس .. !!

●○●

ولقد حَذِق اصحابه الدرس وفهموه .. فهذا خليفته ، ابو بكر الصديق ، رضى الله تعالى عنه ، كانت عيناه تفيضان من الدمع تواضعا وحزنا ، حين يُواجَه بكلمات مديح وثناء .. ويرفع كفَّيه إلى السماء داعيا وضارعا : - « اللهم اجعلنى خيرا مما يظنون .. واغفر لى ما لا يعلمون .. ولا تُؤاخذنى بما يقولون » .. !!

وهذا ، عمر ، رضى الله عنه ، يرفض ان يسير احد او جماعة وراءه .. ويقول فى تعليل رفضه هذا : - « إنها فتنة للمتبوع .. وذلة للتابع » .. !!

الم اقل لكم .. ؟؟

إنها حملة مقدسة ضد كل مظاهر الضعف ، والمذلة ، والإمَّعية - حتى حين يكون الحافز إليها الرغبة الحميمة والنبيلة فى إعطاء الرسول او خلفائه بعض حقهم فى التبجيل والتكريم .. !!

وإنه ليرى المسلمين قد فُتنوا بالعبقرية العسكرية لخالد بن الوليد رضى الله عنه ، فيعزله عن الامارة ويُولى مكانه أبا عبيدة بن الجراح ، .. ثم يجمع اهل المدينة فى مسجد الرسول ، ويقف بينهم متحدثا فيقول : - « والله ماعزلْتُ . خالدا ، عن إمارة الجيش لشك فيه ، او ضِغن عليه .. ولكنى خشيت ان يفتتن به المسلمون .. » !!

ولهذا ، رايناه يرثى . خالدا ، يوم مات ، بابلغ وانبغ الكلمات .. وحين راى احد اصحابه ينهى النساء اللاتى يبكين . خالدا ، قال له : - « دعهن .. فوالله لن تبكى البواكى احدا مثل خالد » .. !!

وإنه ليجمع المسلمين ذات يوم فى المسجد ، ثم يقف فيهم خطيبا فيقول : . لقد رايتنى وانا ارعى شُويْهات خالات لى وغنمات .. وكان اجرى حفنة او حفنات من التمر ، .. !!

ثم غادر المنبر بين ذُهول المسلمين جميعا .. !!

واختلى به ، عبد الرحمن بن عوف ، رضى الله عنه وعن الصحابة اجمعين وقال له : - « عجيب امرك اليوم .. مازدت على ان حقَّرت نفسك بين الناس » .. !!

فاجابه . الفاروق عمر ، : - « اسكت ياعبد الرحمن .. لقد اخذها الغرور - يعنى نفسه - وقالت لى : هاانت ذا قد اصبحت اميرا للمؤمنين ، ولا يُدانيك منهم احد .. فاردت ان اكسر شوكتها وغرورها » .. !!

وكذ لكم كان . عثمان ، رضى الله عنه .. فحين راح بعض اصحابه يُعدون ويُحصون كبريات ماثره على الإسلام ، حتى راسه فى حياء من قال عنه الرسول عليه السلام : - « اكثر امتى حياء عثمان » .. ثم قال لمادحيه : - « كونوا عونا لى على الشيطان . ولا تكونوا عونا للشيطان علىّ » .. !!

وكذلكم كان . على ، عليه السلام .. فكان كلما اطراه المُطرون ، وامتدحه المادحون ، قال : - « المغرور والله من غرَّرتموه » .. !!

وكذلكم ، كان جميع الصَّحْب - لاسيما الوُلاة منهم الذين يحكمون ولا يتحكمون ..

كان الدَّ اعدائهم ، الاسراف فى مدحهم.. بل قولوا : مجرد مدحهم .. !!

وعلى الرغم من ان امتداحهم لم يكن مشوبا بما يكرهون من النفاق الاجتماعى او السياسى .. فقد كانت اسماعهم وافئدتهم مُصغية - دائما - لكلمات رسولهم العظيم : - « لستُ سيدا لاحد .. إنما انا عبد الله ورسوله .. إنما انا ابن امراة ، كانت تاكل القديد بمكة .. إنى إكره ان اتميز عليكم .. وهذا ظهرى ، من كنت جلدتُ له ظهرا ، فليجلده .. » !!

كما كانوا - رضى الله عنهم جميعا - على ذكر دائم بقوله وبوصيته : - « احثوا فى وجوه المدَّاحين التراب » !!!

وكلماته حين سمع رجلا يُطرى اخر فى المنحة ، فقال له ، ويحك ، قطعت عنق صاحبك .. !!

●○●

ويبدو ان هذا التالق للعظمة الانسانية ، ينبع من كل نفس عظيمة مهما تكن ديانتها وجنسيتها .. وإن يك إشعاعه فى الاسلام ، وفى الصدر الاول بخاصة ، اوسع انتشارا .. واكثر إبهارا ..

إننا كلما التقينا بالبطولة النفسية والاخلاقية ، نلتقى - فى نفس اللحظة ، ولنفس السبب - بالرجل العظيم .. مفكرا كان ، او سياسيا ، او مواطنا عاديا ..

وحين نلتقى بالرجل العظيم - وفق المقاييس الصحيحة للعظمة - يجمعنا من فوره باسمى خصائص الرجال الكبار - النفور الشديد من النفاق المتلصص الذى يسترق السمع ليعرف دخائل الاخرين ، ثم ينشر قلاعه فى اتجاه ريحهم .. !!

اجل - والنفور المتقزز من حملة القماقم .. ومن المدَّاحين الذين اوصانا الرسول عليه السلام ، بان نحثو فى وجوههم التراب .. !!

إن الرجل الكبير - اينما يكن موقعه - يدرك تماما او من واجبه ان يدرك ان المدائح المنافقة ، إنما تشكل فى حقيقتها اسوا إهانة توجّه إليه ، لانها تعنى ان المسرفين فى مدحه وفى نفاقه يستخفون به ، ويرونه صيدا سهلا لشباكهم وخداعهم .. !!

ولقد يَصْدق المادح فيما يُطرى به الممدوح .. ومع ذلك فإن خلفيته الكامنة وراء مدحه ، واللهاث الذى يدفعه ، إلى . الإسهال ، فى مدحه .. يهبطان بقيمة الفضائل التى يُطريها فيمن يمتدحه .. ويتحول إطراؤه لنذ إلى كلمة حق يُراد بها باطل .. !!

إن الرجل الكبير يذود عن بابه شعراء المناسبات ، ومدَّاحى الربابة .. وهو لا يترك الداره العالية تتحول إلى « لعاب » فى افواه الكذابين والمنافقين .. !!

وإن التهليل والطبل والزمر ، والاهواء المُجترّة لاخطر على سكينة ، الحاكم ، من الرمال المتحركة حين يركن إليها ، ويقف عليها .. !!

●○●

منذ ربع قرن او يزيد ، شاهدت فيلما سينمائيا رائع الدلالة .. يحكى قصة شاب ملاكم ذى مِرّة وقوة .. اصمّ لا يسمع .. وكانما كان الصمم نعمة السماء عليه - إذ كان يُتيح له من التركيز قدرة غلابة .. فكان حين يلاقى غريمه .. يواجهه وهو كتلة من الاعصاب الراسخة .. ووجه سيطرة ، وقلبه جميع .. !! ومن ثم لم يخسر مباراة واحدة ..

وذات يوم قرر المعجبون به إجراء عملية جراحية تنفى عنه الصمم ، وتفتح سمعه لمباهج النجاح ..

وتمت الجراحة الناجحة ، وامتلك البطل سمعا مُرهفا . واذنين لا قطتين .. !!

وجاء موعد مباراة جديدة .. واستقبلته على المنصة امواج هادرة من التصفيق والتهليل والاعجاب .. والتحم بغريمه ، وبين الحين والحين كان يهز راسه المثقل ، ويبدو كانه ينثر من اذنيه اذى طرا عليهما ، وسوءا تلف إليهما .. !! وبدا يترنح ، لكنه تماسك ، وانتهت المباراة بفوزه المرفق الوهنان .. !!

وجاءت مباراة اخرى فخسرها .. ثم اخرى ، فخسرها .. وفى نهايتها قفز من فوق المنصة كالثور المهتاج واندفع بلباس الملعب إلى الشارع كالمجنون .. وراح يقطع الارض وثبا حتى بلغ عيادة الطبيب الجراح ، واقتحم عليه غرفته ، واخذ بخناقه ، ومضى يهزه فى عنف وهو يصرخ فى وجهه - « رُدّ علىَّ صَممى » .. !!

●○●

لقد افسدت ضوضاء المعجبين عليه كل شىء .. واجهز الغرور الطارىء على الطمانينة الوادعة .. وعلت الهياج داخل نفسه ، واجلى الحكمة الواثقة .. ولما فقد بهذا كله قوته وشموخه راح يلتمس سندا منيعا يحول بينه وبين العالم المجنون .. وهكذا هرول إلى من فتح له النافذة على ضوضاء الإعجاب والزهو والغرور ، لياخذ بتلابيبه صارخا : - « رُدّ علىّ صَممى » .. !!

هذا ، مع ان الاعجاب الذى تلقاه بما يتضمنه من إشادة وإطراء ، لايشوبه فى العادة كذب ، ولا رياء ، ولا نفاق ..

فكيف تكون عاقبة الذين يريد الغُواة لهم ان يقتاتوا فى افطارهم ، وغدائهم ، وعشائهم بنفاقهم المُقْبل ، ومديحهم الآسن الممجوج .. ؟ !

إن الرجال الكبار يضعون انفسهم حيث وضعتهم مواهبهم ، ومزاياهُم فوق مستوى المادحين والنائحين .. !! وإنهم بذكائهم وبترفعهم ، وبصدقهم مع انفسهم لفى عصمة من عوادى الملق وغواشى النفاق .. !!

بل إنهم امام الإطراء الصادق يحنون جباههم حياء ، ويرددون ضراعة . الصديق ابى بكر ، رضى الله عنه : - . اللهم اجعلنى خيرا مما يظنون .. واغفر لى ما لا يعلمون .. ولا تؤاخذنى بما يقولون ، .. !!

●○●

فيما قرات عن . بوليفر ، محرر امريكا اللاتينية ، ان قومه ارادوا تكريمه بإقامة تمثال له ، وهو به اكثر من جدير .. بيد انه اعتذر !! وحين علم انهم يجمعون المال لإنجاز عزمهم غضب ، ورفض فى إصرار امر .

وحين سالوه تفسيرا لهذا الرفض قال .. وبالروعة ماقال : - « انتظروا حتى اموت ، لتضمنوا - على الاقل - اننى إلى اخر لحظة من حياتى لم اخن المبادىء التى تزمعون تكريمى من اجلها » .. !!

هذا رجل صمد امام الاغراء الصادق والاحترام الوثيق . واستقلّ حتى على ماهو حق له ولبطولاته الشاهقة .. واثر على ذلك التكريم موقفا صَحَّه بابلغ الدروس ، وعطره باسمى المثلات .. !!

○○○

إن العواطف مُعْدية .. ومهما تكن بقتلك وفضائلك فلا بد ان تطالك العدوى ، وتُحسر فيك اشياء تواضعك ، وسماحتك ، وإخلاصك ، بل ومبادئك .. !! فاملأ افواه المتملقين بالشكائم ، وسرِّحْهُم بغير إحسان .. !!

إن « مزيكة حسب الله » ، تلقب وتطلق .. ويضيع فى زحامها وصخبها ارقى الحان « بتهوفن » و « موزار » ..

وكذلك الذى يقضى ليامه وسط « زفة » حملة القماقم ، والضاربين بالدفوف والصُّنْجات ، واللاعبين على الحبال .. !! ولّى الارض شرّ مقادير لطيف السماء ورحمتها .

.. ولنا ملاحظة

الوفد والاخوان وضحايا نكبة يوليو

انتقدنا موقف سلطات الامن من الاخوان لرفضها منحهم صحيفة او حتى نشرة غير دورية ، رغم وجود ما يزيد على عشرين نشرة او كتيب غير دورى للشيوعيين والناصريين و من يحرضون ضد مصر الى حد اعطاء بعض الجهات الاجنبية من عدم قبول مطبوعاتهم هذه [illegible] مطبوعة فى مصر تحت سمع وبصر اجهزة الامن التى [illegible] منذ ايام العسكرى الاسود والحمزة البسيونى [illegible] اسلاميا ..!

واليوم نتحدث عن محاولات الاخوان الحصول على حزب او منبر سياسى مستقل - وان كانوا لم يتقدموا بطلب رسمى [illegible] فى مصر لا يشجع قيام تشكيل سياسى من المسلمين [illegible] وحدهم ، حتى ان كانت مصر بحمد الله امة [illegible] الانصاف يقتضى القول بأن حركة الاخوان فى بدايتها وفكرها لم تكن طائفية بل كان لمؤسسها وجيله من الوعى ما مكنهم من تشكيل [illegible] من عنصرى الامة معا ، إلا انه بعد التدهور الذى اصاب العمل السياسى فى مصر فى ظل نكسة يوليو ، اصبح لزاما علينا ان نشد على [illegible] حتى الاوهام .. ومن ثم لا يبقى امام الاخوان الا العمل تحت مظلة حزب شرعى قائم ، وفى هذه الحالة لا نجد لهم مظلة افضل ولا ارحب ولا اوفق من مظلة الوفد - وهذا على اية حال ، ليس اقتراحا منى ولا فكرة عبقرية ، بل هو اختيار الاخوان الموفق خلال الانتخابات الاخيرة عندما التقى عمر التلمسانى المرشد العام للاخوان ورئيس الوفد فؤاد سراج الدين وكما قرأنا ما كان وما جرى ، او قال ممثل الاخوان - « مهما يكن قرار الوفد فيما يطلبه من التعويل على قوائمه ، فإننى اتعهد لك من الآن اننا سنصوت للوفد فى هذه الانتخابات وفى كل الدوائر فهو افضل المرشحين » .

وكانت تجربة ناجحة فى حدود ظروفها وظروف الانتخابات كلها ، وكان من الممكن ان تتطور وتصبح نقطة تحول فى العمل السياسى لو نظر اليها كاستراتيجية للمرحلة كلها وليس مجرد تكتيك انتخابى .

وما نقترحه الآن هو : عودة الوفد الى جوهر فكرته وبداية رسالته - اعنى الجبهة الوطنية الديمقراطية او ما يشبه حزب العمال البريطانى قبل تسرب بقية اليساريين المتطرفين ، وضربات النقابات التى كانت حديثة ، فقد كان اشبه بجبهة تضم تكتلات ملتزمة تنظيميا ومستقلة فكريا والوفد ايضا - عند تشكيله اول مرة - ١٩١٩ - ضم كل تيارات الامة - من كبار الاعيان الى الشيوعيين وكان هذا احد عناصر نجاح الثورة التى قادها - وفى السنوات التى سبقت حله فى نكبة يوليو كان يضم اكثر من جماعة تختلف تصوراتهم وحلولهم ولكنهم يجمعون على ان مظلة الوفد هى الافضل للتعبير عن مفاهيمهم وان حكومة الوفد هى الحل الاقرب للمعقول والتى تسمح لمختلف البرامج والحلول بالحوار ، و من ثم للشعب بحرية الاختيار .

لماذا لا نكرر التجربة ؟ صحيح ان الفساد السياسى الذى سيطر على بلادنا انسانا فكرة التعايش ، وصحيح ان التكتلات السياسية داخل الاحزاب تنسى نفسها ويصبح همها الاوحد هو فرض ارادتها على مجموع الحزب او الجرى وراء وهم قلب القيادة والاستيلاء على الحزب .. وهذا من ميراث العقلية الانقلابية التى زرعها الامريكان والانقلابيون المغامرون .. الا ان التجربة تستحق المحاولة والوفد جدير بان يحاولها ، فالقلق قد اشتد بكل ضحايا كارثة يوليو .. والمستقبل يبدو مخيفا لكل من يخشون بمصر العزيزة ان تعود لعهد وصفه زعيمه بقولته المشهورة - « البلد يتحكمها عصابة ، وشهد الله انه كان يقصدها » و انه تنقلنا من عصابة عامر الى عصابة على صبرى وشعراوى وشرف .. الخ

كل القوى التى تريد مصر مستقلة ، ديموقراطية ، مزدهرة وفى مركز القيادة من العالمين العربى والاسلامى تشعر باننا بحاجة الى مظلة الوفد [illegible]

فهل هذا فى الامكان .. قبل فوات الاوان ؟! [illegible]

جلال كشك

الوفد

طبعت بمطابع الأهرام بالجلاء